بـــــابُ أَحَسْـــتُ

«دراسة لصورة من صور التخلُّص من اجتماع المثْلَينِ بالحذف»

سيفُ بنُ عبدالرَّحمن العريفي
كُلِّيَّة اللغة العربيّة ـ الرّياض

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

لك الحمدُ ـ ربّي ـ حتّى ترضى، ولك الحمدُ إذا رضيتَ، ولك الحمدُ بعد الرِّضا، وصلاةٌ وسلامٌ على الرَّسولِ المصطفى، وعلى آله وأصحابه ومَن بهم اقتدى، أمّا بعدُ فأقولُ:

استكراهُ اجتماع المِثْلَيْنِ مفكوكينِ (التَّضعيف) في الكلم العربيِّ = نَبَّه عليه علماءُ العربيّة ـ لله هُمْ، وعليهم رحمتُه ـ وشَبَّهوا النُّطق بهما كذلك بمشي المقيَّد[1]، وعلَّلوا الاسْتكراه بأنَّ العربَ «يَثْقُلُ عليهم أن يستعملوا ألْسِنَتَهم مِن موضعٍ واحدٍ ثُمَّ يعودوا له، فلمّا صار ذلك تَعَباً عليهم أن يدّاركوا في موضعٍ واحدٍ ولا تكونَ مُهلةٌ = كَرِهوه»[2]؛ إذ «اللِّسانُ فيه اعتماداتٌ وقتَ النّطقِ يَنْتَقِلُ بها إلى مخارج الحروف ويعتمدُ عليها؛ فمُضيُّه عن الموضعِ الذي يعتمدُ عليه أخفُّ مِن تحرُّكِه فيه، كما أنَّ الماشي قُدُماً حركتُه أخفُّ مِن الذي يُحرِّكُ رِجلَيه في مكانٍ واحدٍ»[3].

ونبَّه علماء العربية ـ أيضاً ـ على أنَّ ذلك الثِّقَلَ قد يَتَخلَّصُ منه العربُ حينَ يتعذَّرُ تخفيفُه بالإدغام = بطرقٍ ثلاثةٍ: القلبِ، والفَصْلِ، والحذف[4]؛ والثلاثةُ يجمعها المصطلحُ المحدَثُ (المخالفة =Dissimilation).

ومِن الطّريق الثّالث (التَّخلُّصِ من التَّضعيف بالحذف = المخالفة بين المتماثلين بحذف أحدهما)= مسألةُ البحث (حذفُ أحد المثلين من الفعلِ المضاعف [الأصمِّ] المسند إلى ضمير الرَّفع المتحرِّك)[5]، وتَسْميتُها (بابَ أَحَسْتُ) اختيارُ

(١) شرح المراح ١٤٣.

(٢) الكتاب ٤/٤١٧، وانظر: المقتضب ١/٢٤٦.

(٣) شرح السيرافي ٦/٣٨٦-٣٨٧.

(٤) الأشباه والنظائر ١/٤٠-٥٠. وانظر: بغية الآمال ١٢٠.

(٥) أُنبِّه على أنَّ العلماء نقلوا عن بعض العرب التخلُّصَ من تماثل العين واللام في الفعل بإبدال اللام ياءً؛ كذا=

مُتَّبِعٍ، لا إبداعُ مُبتدِعٍ، كما سترى إن شاء الله تعالى.

وكلامُ العلماءِ عليها منثورٌ مشعوبٌ مختلفٌ؛ فاستحسنتُ جمعَه وتحريرَه ودرْسَه، ومن الله ـ سبحانَه ـ العونُ والتّوفيقُ.

ذلك، ولستُ فاتحَ بابِ الكلام على المسألة؛ إذْ فَتَحه قبلي باحثون غيرُ مُفْرِديها بحديثٍ موعب مُسْتقْرٍ المادّةَ والتَّفسيرَ والأحكام، وهذا ذِكْرُ مَن وقَفْتُ عليهم:

ـ المستشرق الإنجليزيّ رابين في كتابه (اللَّهجات العربيّة الغربيّة القديمة)[١]:

ذكَرَ المسألة في الفصل العاشر من كتابه، في نحو صحيفةٍ[٢]؛ متهدّياً قولَه في المقدّمة: «ينبغي عليَّ أن أعترفَ هنا بأنَّ العملَ الذي أقَدِّمه في هذا الكتاب ليس أكثر من أجزاءٍ مختارةٍ من المادّة التي جَمْعتُها، مُعتمداً أنَّ هذا العملَ لن يلبث حتّى يفقد جِدّتَه، ويتجاوزَه سواه»[٣].

وبحسبك أنَّه لم يذكر كلامَ سيبويه والكسائيِّ والفرّاءِ، وكلامهم ـ فيما أرى ـ هو الأُسُّ.

ـ الدكتور أحمد علم الدّين الجندي في كتابه (اللهجات العربيّة في التُّراث):

= عبَّر عنه سيبويه في (الكتاب ٤ / ٤٢٤) ورآه شاذّاً، وذكر له أمثلةً منها (أمْلَيتُ)، وكذلك عبَّر عنه الفراءُ في (معاني القرآن ١ / ١٧٢) وابنُ السِّكِّيت في (الإصلاح ٣٦٧). وقد يُعَبَّر عنه بالحذف والتَّعويض. وعزا أبو عبيد في (الغريب المصنف ٢ / ٣٣٨) أحدَ أمثلته [تَحَسَّيتُ] إلى أهل الحجاز، وإليهم عزا أبو الطَّيب اللُّغويُّ (حَسيتُ) كما سيأتي عَرَضاً حين الحديث عن (حَسْتُ) في مبحث مادة الباب، وسترى ثَمَّ أنّه عبَّر بالتَّعويض. وهذا التَّخلُّصُ خارجٌ من مسألة الباب؛ فأمّا على قول مَن رآه إبدالاً فخروجه ظاهرٌ، وأمّا على قول مَن رآه حذفاً فخروجُه بالتَّعويض؛ إذ مسألةُ الباب لا تعويضَ فيها، وبأنَّه ليس مقصوراً على الفعل؛ فهو يقعُ في مصدر الفعل وسائر تصاريفه.

(١) كذا ترجمه الدكتور عبدالرحمن أيوب، وترجمه الدكتور عبدالكريم مجاهد (اللهجات العربّية القديمة في غرب الجزيرة العربية).

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة ٢٩٥-٢٩٧.

(٣) المصدر السابق ١٧.

كتب عن المسألة نحوَ صحيفتين[١]؛ فلم يَعِبْ مادّتَها ولا أقوالَ النّحويِّين، ولم يدنُ من وَعْبهما، وهو ـ عَلِمَ اللهُ ـ غيرُ ملوم؛ فموضوع كتابه لا يُحاطُ به.

ـ الدكتورة صالحة آل غُنيم في كتابها (اللهجات في الكتاب لسيبويه):

حديثها عن المسألة في نحو صحيفتين: لكلام سيبويه نحوُ صحيفة، ولتعليقها عليه نحوُ صحيفة[٢].

ـ الدكتور فوزي الشّايب في كتابه (أثر القوانين الصَّوتيّة في بناء الكلمة):

تحدَّثَ عن المسألة في نحو ثلاث صحائف، فأجْمَلَ، وأدخلَ فيها ما ليس منها[٣].

ـ الدكتور عبد الصَّبور شاهين في كتابه (المنهج الصَّوتي للبنية العربيّة):

كتب عن المسألة تسعة أسطرٍ، وقال قولاً فيه نظرٌ[٤].

ـ الدكتور ديزيره سقال في كتابه (الصَّرف وعلم الأصوات):

كتب عن المسألة سطرين ونصفاً، وكلامُه عليها فقيرٌ بلا تحليةٍ[٥].

ـ الدكتور جيلالي بن يشو في كتابه (مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى):

ذَكَرَ المسألة في ستّة أسطُر[٦]، يُقالُ عنها القيلُ السّابقُ.

ـ الكتور أحمد سالم بني حمد في كتابه (المماثلة والمخالفة بين ابن جنّي والدِّراسات الصَّوتية الحديثة):

(١) اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٩-٧٠١.

(٢) اللهجات في الكتاب ٥٤٧-٥٤٩.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٣٠٤-٣٠٧.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠١-٢٠٢.

(٥) الصرف وعلم الأصوات ١٧٢.

(٦) مصطلحات المماثلة والمخالفة ١٩٠-١٩١.

ذَكَر المسألة في الفصل الخامس (المخالفة بالحذف)، وجعل عنوانها (حذف اللام)؛ يعني: من (ظَلِلْتُ)، وكتب تحته نحوَ صحيفةٍ لم تستوعب كلامَ ابن جني بلهَ سائرَ النحويِّين(١).

ـ الدكتور رضوان منيسي عبد الله في كتابه (الفكر اللُّغويّ عند العرب في ضوء علم اللُّغة الحديث: أبو عبيدة):

ذَكَرَ المسألةَ تحتَ ما سماه (قانون التَّخفيف في الصّوامت والحركات)، وكتبَ عنها نحوَ صحيفةٍ، فلم يعدُ كلامَ أبي عبيدة إلى كلام غيره(٢).

ـ الدكتور سلمان سالم رجاء السّحيمي في كتابه (الحذف والتَّعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهريّ):

حديثُه عن المسألة في ثلاثِ صحائف وستّةِ أسْطُرٍ، نَقَلَ فيهنَّ أربعةَ نصوصٍ للجوهريِّ، وعلَّق تعليقاتِ مَن لم يجاوز ما في (الصحاح)، وكفى بأنَّه لم يعزُ اللهجة ـ وعَزْوُها في مثل كتابه من لزوم ما يلزمُ ـ وأنَّه لم يرجع فيما علَّق إلى مصدرٍ ليس (الصحاح)(٣).

أولئك مَنْ وقفتُ عليهم ذاكري المسألة، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ نقاشُ بعض ما قالوه آخرَ البحث.

---

(١) المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) الفكر اللغوي عند العرب ٥٥-٥٧.

(٣) الحذف والتعويض في اللهجات العربية ٢٨٢-٢٨٥.

المبحثُ الأوّلُ
تَسْميةُ المسألة (بابَ أَحَسْتُ)

بابُ (أَحَسْتُ) اسمٌ للمسألة وردَ في كلامٍ للإمام الكوفيِّ ثعلبٍ، فيه ذِكْرُ رأي إمام الكوفة الكسائيِّ، ونقله أبوسعيد السّيرافيُّ، فقال: «قال أبو العبّاس [ثعلبٌ]: قال الكسائيُّ في باب أَحَسْتُ: أُجيزُه في كلِّ موضعٍ سكنتْ فيه لامُ الفعل سكوناً لا تنالُه الحركةُ...»(١).

وفي النَّصِّ ما يُرجِّحُ أنَّ التَّسميةَ كوفيّةٌ، وليس فيها ما يقطعُ بالمسمّي: أهو الكسائيُّ أم ثعلبٌ؟

والكلامُ على هذه التَّسمية من وجوهٍ:

الأول: أنَّها تسميةٌ بأحد أمثلة الباب، والتّسميةُ على هذا المنهاج لها نظائرُ مُشْتَهرةٌ في المدَّونة النَّحوية.

والثاني: إيثارُ (أَحَسْتُ) على (ظَلْتُ) ـ وهما أشيعُ أمثلة الباب ـ قد يسوِّغُه أنَّ (أَحَسْتُ) فيه لغةٌ واحدةٌ، و(ظَلْتُ) فيها لغتان، وما فيه لغةٌ واحدة صورتُه أثبتُ ممّا فيه لغتان، والتَّسميةُ بما صورتُه أثبتُ أَولى.

والثّالث: اعتبارُ الشَّكلِ في هذه التَّسمية أظْهَرُ، وصِلَتُها بالمتصوَّرِ (المسألة) باديةٌ فيما يأتي:

١ـ (أحَسْتُ) فعلٌ، والمسألةُ مقصورةٌ على الفعل.

٢ـ هو مضاعفٌ (أصمّ)؛ عينه ولامه متماثلان، وتماثُلهما قيدٌ في المسألة.

٣ـ لامه ساكنةٌ سكوناً لازماً من أجل الإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك، وبسكونها ذاك السّكونَ امتنعَ إدغام المتماثلين، وامتناعُه قيدٌ آخرُ في المسألة.

---

(١) شرح السيرافي ٦/ ٦٢٧.

٤ـ أحد المتماثلين فيها محذوفٌ، وحذفه هو الظّاهرةُ التي تعالجها المسألةُ.

٥ـ هو ماضٍ، مبنيٌّ للفاعل، مسندٌ إلى التّاء، وورودُ الحذفِ المذكور فيما هذه صفاتُه مُجْمَعٌ عليه.

وتفصيلُ كلِّ أولئك آتٍ إن شاء الله تعالى.

ذلك حديثُ تسمية المسألة (بابَ أَحَسْتُ)، وترجَمَ لها سيبويه «بابَ ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أَقَمْتُ، وليس بمتلئبٍّ»(١)، وهي ترجمةٌ مبنيّةٌ على مذهبه في المسألة؛ فلا يدخلُ فيها رأيُ مَنْ خالفه؛ إذ فيها نصٌّ على الشُّذوذ، ومن النّحويينَ من يرى الاطِّرادَ، وفيها تشبيهُ الباب بباب المعتلِّ العين (الأجوف)، ومن النَّحويينَ من لم يعتبرْه، وفيها أنَّ المحذوفَ عينُ الفعل، ومن النّحويّينَ مَن قال: المحذوفُ اللامُ كما سترى إن شاءَ الله تعالى.

وفَعَلَ المبردُ قريباً ممّا فَعَلَ سيبويه، فسمّى البابَ «بابَ ما شُبِّه من المضاعف بالمعتلِّ فُحذِف في موضع حذفه»(٢)، وفيه شيئان ممّا في ترجمة سيبويه: التَّشبيهُ، وتعيين المحذوف؛ من أجل ذلك آثرتُ التَّسميةَ الواردةَ في كلام ثعلبٍ.

(١) الكتاب ٤/ ٤٢١.

(٢) المقتضب ١/ ٢٤٥.

المبحثُ الثّاني

مَبْحَثُ مسألةِ الباب في التُّراث النّحويِّ

أرى معرفة موضع بحث المسألة في كتب النّحويِّينَ المصنَّفةِ مفتاحاً من مفاتيح قراءة تفاسيرهم لها، وسترى الأثر بعدُ إن شاء الله تعالى.

وذِكْرُ همومها ـ فيما وقفتُ عليه ـ على النّحو الآتي:

* في (إسناد الأفعال إلى الضمائر):

هنالك ذَكَرَها القوشجيُّ، إذ أفرد للإسناد المذكور ـ على منهاجه الفريد في تقسيم كتابه (عنقود الزّواهر) ـ صنفاً في الفصل الأول من السِّمط الثّاني من العقد الثالث، وسمّاه (بيانَ ما يعرضُ بسبب إلحاق الضّمائر)، وتكلَّم على المسألة ثَمّة[1].

والمسوِّغُ جليٌّ؛ فالحذف فيها ممّا يعرِضُ للأفعال المضاعفة حينَ إسنادها إلى الضّمائر المتحرِّكة.

* في (التَّضعيف):

أفرد سيبويه للمسألة أوّلَ ما ذَكَرَها باباً من أبواب التَّضعيف؛ سمّاه (بابَ ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أقمْتُ، وليس بمتلئبٍّ)[2]، وهو بابٌ أفرد لها المبرِّدُ مثلَه إلا أنَّه ألحقه بالإدغام، وسيأتي حديثُه إنْ شاء الله تعالى.

وتكلَّم عليها أبوالقاسم المؤدِّب في حكم أفرده ـ على منهاجه في (دقائق التَّصريف) ـ للمضاعف، وترجمتُه (حكمٌ في جميع أصول المضاعف وفروعه)[3].

---

(١) عنقود الزواهر ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢١.

(٣) دقائق التصريف ١٩١.

وذكرها اللَّبليُّ في بابٍ مفردٍ للفعل المضاعف العين واللام، وسمّاه (بابَ المدغَم من المضاعف)[١]، وقال قبلُ مُسَوِّغاً إفرادَه وتسميتَه: «فلمّا كان هذا النوعُ من المضاعف يلحقُه الإدغامُ على الوصف الذي ذَكَرْناه = جعلناه والمدغَمَ في باب واحدٍ»[٢]، وبينَ المسألةِ والإدغامِ وشيجةٌ ستراها إن شاء اللهُ تعالى.

وأمثلةُ المسألة كلُّها من المضاعف، وبذلك كان الثِّقَلُ فالحذفُ، وساغ الذِّكْرُ في التَّضعيف سوغاً بيِّناً.

* (في التقاء السّاكنين):

ثَمَّ ذَكَرَها ابنُ مالك أوّلَ ما ذَكَرَها في (التَّسهيل)[٣]، والمسوِّغُ عنده - فيما بدا لي مِن سياق كلامه بداءَ رُجحانٍ - أنَّ الحاذفين في أفعال المسألة استصحبوا حينَ الإسناد إلى الضّمائر المتحرِّكة إدغامَ المثلين (العين واللام)، فلمّا سكنَ المثلُ الثّاني (اللامُ) للإسناد المذكور، وكان الأوّلُ ساكناً للإدغام = التقى ساكنان. فإن لم يكنْه فلا وجهَ لذكرها ثمَّ إلا الاستطرادُ.

والالتقاءُ على هذا البداءِ فُسِّر به كلامٌ لسيبويه، وفيه نظرٌ، ومُشعِرٌ به كلامٌ للكسائيّ، والتَّفصيلُ آتٍ - إنْ شاء اللهُ تعالى - في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعللها)؛ فهذا موضعُ جُمَلٍ.

* في (الإدغام):

نبَّه ابنُ يعيش على ذِكْرِها فيها، فقال: «اعْلَمْ أنَّ النَّحويِّين قد نظموا هذا النّوعَ من التَّغيير في سلْك الإدغام، وسمَّوه به، وإن لم يكن فيه إدغامٌ، إنّما هو ضربٌ من الإعلالِ للتَّخفيف؛ كراهيةَ المتجانسَيْنِ كالإدغام»[٤].

(١) بغية الآمال ١٢٠.
(٢) المصدر السابق ١١٣.
(٣) التسهيل ٢٦٠.
(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٥٣.

ومَن وَقَفْتُ عليهم ناظمي المسألة في سِلْك الإدغام: سيبويه آخرَ ما ذَكَرَها، والمبرِّدُ، وابنُ السَّرّاج، والزَّجّاجيُّ، والزّمخشريُّ، والرَّضيُّ:

فأمّا سيبويه فأوردَها في آخر أبواب الإدغام (بابِ ما كان شاذّاً ممّا خَفَّفوه على ألسِنَتِهم وليس بمطَّردٍ)[١].

وصِلَتُها بالإدغام عنده أنَّ الطَّريق الأَولى لتخفيف التَّضعيف هو الإدغامُ، فلمّا لم يصلوا إليه في أفعال المسألة؛ لسكونِ المثْل الثّاني سكوناً لازماً من أجل الإسنادِ إلى الضَّمير المتحرك = جنحوا إلى التَّخفيف بالحذف[٢].

ولهذه الصِّلة سمّى شارحُ (الكتابِ) الرُّمّانيُّ التَّغييرَ في أفعال المسألة (شِبْهَ الإدغام)[٣].

وصدر عن سيبويه ابنُ السَّراج، وأَجْمَلَ[٤].

وأمّا المبرِّدُ فأفرد لها (بابَ ما شبِّه من المضاعفِ بالمعتلِّ فحُذِف في موضع حَذْفه)[٥]، ويدلُّك على أنَّه من أبواب الإدغام عنده قولُه بعدَه وبعدَ تِلْوه (بابِ ما يُحذفُ استخفافاً لأنَّ اللَّبسَ فيه مأمونٌ): «تَمَّ الادِّغامُ»[٦].

وأُراه ألحقها بالإدغام لمكان طلب تخفيف التَّضعيف فيها؛ ففي إدغام المثْلَين رَفْعُ اللِّسانِ رفعةً واحدة، وفي حذف أحدهما كذلك.

وأمّا الزَّجّاجيُّ فذكرها في بابٍ ترجمتُه (بابٌ من شواذِّ الإدغام)[٧]؛ هو خاتمةُ

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٨٢ . وانظر: المقاصد الشافية ٩ / ٤٢٢-٤٢٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٨٤ .

(٣) شرح الرماني ١٠٥٧ .

(٤) الأصول ٣ / ٤٣٢ .

(٥) المقتضب ١ / ٢٤٥ .

(٦) المصدر السابق ١ / ٢٥٤ .

(٧) الجمل ٤١٧ .

كلامه على الإدغام، وأَثَرُ سيبويه فيه بادٍ.

وأمّا الزَّمخشريُّ فتكلم عليها في آخر فصول الإدغام، وأبانَ في صدره عن صلتها بالإدغام، فقال: «وقد عَدَلوا في بعض مَلاقي المِثْلين... لإعواز الإدغام = إلى الحذف..»[١].

وأمّا ابنُ عصفور فتحدَّثَ عنها في (إدغام المثْلَين)؛ ليُريَ أنَّهم خفَّفوا بحذفِ أحدِ المِثْلينِ في أفعال المسألة لَمّا تعذّر التَّخفيفُ بالإدغام؛ لسكون الثّاني.[٢] وكذلك فَعَلَ الرَّضيُّ[٣].

ذلك، وممَّن ذَكَرَها في الإدغام صاحبُ (مَراح الأرواح) أحمدُ بنُ عليٍّ بن مسعودٍ، ولكنَّه أدخلَ الإدغامَ بأضْرُبه في (باب المضاعف)؛ فقال الشّارحُ العينيُّ: «هذا شروعٌ في بيان الإدغامات؛ لأنَّ بابَ المضاعف محلُّها؛ لأنَّ المضاعف هو المدْغَمُ»[٤].

* في (الحذف):

ذكر المسألة ثَمَّ ابنُ الحاجب وابنُ مالك:

فأمّا ابنُ الحاجب فأوردها عَقيبَ الإدغام في كلامٍ على حذفٍ فُرَّ به من اجتماع المِثْلَينِ والمتقاربين، وسمّاه الخَضْرُ اليزديُّ (الحذفَ الاعتباطيَّ)[٥]؛ كأنه بنى على أنَّ عِلتَه غيرُ مطّردةٍ، ويبدو أنَّ نُسَخَ (الشّافية) مختلفةٌ فيه: فهو في بعضها مفصولٌ عن الإدغام، مُتَرَجَمٌ له، وفي بعضها موصولٌ بالإدغام غيرُ مَترجَمٍ له[٦].

(١) المفصل ٤٠٤.

(٢) الممتع ٦٦١.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٤٥.

(٤) شرح المراح ١٤٣. وانظر: المفراح ٢٤٥.

(٥) شرح الشافية لليزدي ١٠٤٧.

(٦) الشافية ١٣١، شرح الشافية للرضى ٣/٢٩٢، شرح الشافية للركن الإسترا باذي ٩٦٦، شرح الشافية للخضر اليزدي ١٠٤٥ وحاشيتها، النكت للسيوطي ٢/٤١٣، المناهج الكافية ٥٥٩، المناهل الصافية ٢/٣٧٢.

ومهما كان الحالُ فذكْرُه عَقبَ الإدغام ليس اعتباطيّاً، وإنّما لِما بينهما من وشيجةٍ تقدَّمتْ.

وأما ابنُ مالك فلم يصل المسألةَ بالإدغام إنْ تصريحاً وإنْ إشارةً، وكان ذِكْرُه لها في الحذف على النّحو الآتي:

ذَكَرَها في (التَّسهيل) ذكْرتين: ذَكْرَةً في فصلٍ من فصول باب التقاء السّاكنين، وقد تقدَّمَ حديثُها، وذَكْرةً في فصلٍ للحذف أدخله في باب التَّصريف(١)، وفي الثّانية يكونُ الحذفُ في أفعال المسألة تصريفيّاً غيرَ منظورٍ فيه إلى التقاء السّاكنين(٢).

وذَكَرَها في (الكافية الشّافية) وخلاصتها (الألفيّة) = في فصلٍ من فصول الإبدال معقودٍ للحذف(٣)، وللمسألة صلةٌ بالإبدال على رأيٍ فيه تحقيقٌ سيأتي في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعللها)، ولكنه ـ لا ريب ـ ليس رأيَ ابن مالك.

ومُسَوِّغُ الكلام على مسألة الباب في الحذف ظاهرٌ؛ إذ حذفُ أحد المثلين هو ما تعالجُه.

* في (باب ما يلحق الأفعال المعتلّة من التحويل والنقل):

ذكرها فيه الصَّيمَريُّ(٤)، كأنّه يرى أنّ أفعال المسألة تُشبه الأفعالَ المعتلّةَ، وسيأتي التفصيلُ ـ إن شاء الله تعالى ـ في مبحث (التغيرات في أفعال الباب وعللها).

---

(١) التسهيل ٣١٤.

(٢) تكلم الشاطبي على الفرق بين الحذفين في: المقاصد الشافية ٩ / ٤٢١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٦٩ - ٢١٧١، الألفية ٦٤، النكت للسيوطي ٢ / ٤١٣.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٧٥.

المبحثُ الثّالثُ

مادّة الباب المأثورة وعَزْوُها

جَمْعُ مادّة الباب ووصْفُها وعَزْوُها فَرْشٌ لازبٌ للحديث عن حدوده وأحكامه؛ من أجل ذلك استقريتُ المصادر النّحويّة واللُّغويةَ والقرائيّة وما إليها، فجمعتُ ستة عَشَرَ فعلاً، مضاعفة العين واللام، محذوفاً منها أحدُهما حين الإسناد إلى الضّمائر المتحرِّكة، وكثيرُها الغالب خالصٌ للباب، ونزرٌ منها محتمِلٌ.

وفيما يأتي ذِكْرُها مصنّفةً على أنواع الفعل، ثمَّ على أبنيته:

١ـ الماضي الثُّلاثيّ المجرَّد:

أـ فَعَلَ:

(حَلْتُ، ظَنْتُ، هَمْتُ، بَذْتُ، حَسْتُ)

* حَلْتُ:

حكاه اللَّيثُ في قوله: «وقد يجوزُ [الحذف] في غير المكسور [العين] نحو: ... حَلتُ في بني فلانٍ؛ بمعنى: حَلَلْتُ، وليس بقياسٍ، إنّما هي أحرفٌ قليلةٌ معدودةٌ"(١).

ولم يعزُ هذا الحرفَ خاصّةً، ولكنَّه عزا قبله بأسطرٍ وبعدَه بأسطرٍ الحذفَ مِن (ظَلِلْت) ونحوه إلى أهل الحجاز وتميم(٢).

وبنيةُ الفعل في الأصل (حَلَلَ)، وخُفِّف بالإدغام تخفيفاً لازماً؛ فحُذِفَتْ لذلك حركةُ عينه، وصار (حَلَّ)، ثُمَّ سكنتْ لامُه للإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك؛ فَفُكَّ بسكونها الإدغامُ لئلا يلتقي ساكنانِ، ورَجَعَتْ حركةُ العين لزوال موجب حذفِها،

(١) التهذيب ١٤/٣٥٧، وعنه أثبته محقّقا (العين ٨/١٤٩)، وللعلماء كلامٌ في صاحب (العين)، فبنيتُ على نقل الأزهريِّ. وانظر: درج الدرر ٣/١٢٠٤، عمدة الحفاظ ٣٣٣.

(٢) العين ٨/١٤٩، التهذيب ١٤/٣٥٧، مختصر كتاب العين ١١٦١.

وصار (حَلَلْتُ)، ثمَّ خُفِّفَ بحذْفِ أحد المثْلَيْنِ ـ وفي المحذوف خلافٌ سيأتي إنْ شاء الله تعالى ـ وصار (حَلْتُ) بفتح الفاء ليس غيرُ، وله تفاسيرُ أُخَرُ ستأتي في مبحث (التغيُّرات في أفعال الباب وعللها) إن شاء الله تعالى.

وقَصّةُ تواليه كقصّته.

* ظَنْتُ:

حكى اللِّحيانيُّ عن بني سُليم: «لقد ظَنْتُ ذلك»؛ أي: ظَنَنْتُ، وقال عن الحذف: «وهي سُلميّةٌ»[١].

وحكاه ابنُ الأعرابيِّ غيرَ معزوٍّ فيما نَقَلَه عنه ابن جنّي بصيغة القطع مرّة، وبصيغة المحسبة مرّةً أخرى:

فأما القطعُ فقوله في (الخصائص): «وحكى ابنُ الأعرابيِّ في (ظَنَنْتُ): ظَنْتُ»[٢].

وأمّا المحسبةُ فقولُه في (المحتسب): «وحكى ابنُ الأعرابيِّ فيما رويناه عنه فيما أحْسِبُ: ظَنْتُ زيداً يفعل كذا»[٣].

* هَمْتُ:

حكى اللَّيثُ في (هَمَمْتُ): «هَمْتُ بذاك» = حيثُ حكى (حَلْتُ)، وقال قولتَه هنالك[٤].

وحكاه الفرّاءُ غيرَ عازيه، وقال: «أنشدني بعضُهم:

هَلْ يَنْفَعنْكَ اليومَ إنْ هَمْتَ بِهمّ ... كثرةُ ما تأتي وتَعْقادُ الرَّتَمْ»[٥]

(١) المحكم ١١/١٢، اللسان ١٣/٢٧٣.

(٢) الخصائص ٢/٤٣٩.

(٣) المحتسب ١/٢٦٩.

(٤) التهذيب ١٤/٣٥٧، ونقله عنه محقّقا (العين ٨/١٤٩).

(٥) معاني القرآن ١/٢١٧، وانظر: ٢/١٩١. وفي (الصحاح ١٩٢٧) و(اللسان ١٢/٢٢٥): «إنْ هَمَّتْ» بتشديد الميم وسكون التاء، ولا شاهد فيها.

وحكاه - أيضاً - ثعلبٌ فيما ذكر الأزهريُّ حيثُ قال: «وقال لي المنذريُّ: سمعتُ أبا العبّاس يقولُ: حَسْتُ وحَسَسْتُ، وَوَدتُ وَوَدِدتُ، وهَمْتُ وهَمَمْتُ»[1].

وأظُنُّ الزّجاجَ يعني أحدَ الثّلاثة حيثُ قال: «وقد حُكيتْ: هَمْتُ بذلك؛ تريدُ: هَمَمْتُ»[2].

وحكاه - أيضاً - أبو بكر بن الأنباريِّ؛ نَقَلَ حكايته أبو حيّانَ فقال: «وهَمْتُ، على ما زاد أبو بكر بن الأنباريِّ»[3]، وفي قوله نظرٌ كما ترى.

وفي (اللِّسان): «وقال ابنُ الأعرابيِّ: سمعتُ أبا الحسن [إنْ صحَّ النَّصُّ فلعلَّه الكسائيُّ] يقول: حَسْتُ وحَسِسْتُ [كذا، بكسر السين]، وَوَدْتُ وَوَدِدتُ، وهَمْتُ وهَمَمْتُ»[4]. ونقله عنه الزَّبيديُّ[5]، ولم أقفْ عليه في مصادر ابنِ منظورٍ، ولفظُه - كما ترى - لفظُ (التَّهذيب)، فأخشى أن يكونَ محرَّفاً عنه.

* بَذْتُ:

ذَكَرَ أبو القاسم المؤدِّبُ أنَّ حذفَ أحدِ المثْلَين في الباب لغةٌ لربيعة، ثم قال: «وقال طَرَفةُ:

كَيْفَ أسْري وحَبَوْتَهُمُ ... مِنْ طرافٍ حُزْتَ بالنَّصَبِ

وقَتَلْتَ العاصيَيْنِ معاً ... ثُمَّ بَذْتَ النّاسَ بالحَسَبِ»[6]

والشّاهدُ قولُه (بَذْتَ)؛ إذ هو محذوفٌ من (بَذَذْتَ).

(١) التهذيب ٣/٤٠٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥.

(٣) التذييل ٥/١٢٥٠أ. وانظر: الارتشاف ١/٢٤٧، توضيح المقاصد ٦/١٠١، الدر المصون ٨/٩٩.

(٤) اللسان ٦/٥٠.

(٥) التاج ١٥/٥٤٢، التكملة والذيل والصلة ٣/٣٢٧.

(٦) دقائق التصريف ١٩١. ولم أقف على البيتين في غيره، وفيهما ثَمَّ خللان اجتهدتُ في إصلاح أحدهما، وأصلح الآخرَ أستاذي الشيخ منصور مهران شفاه الله.

* حَسْتُ:

ذِكْرُه في (فَعَلَ) مبنيٌّ على أنَّ أصْلَه (حَسَسْتُ) بفتح العين، وهو الوجهُ في بعض استعمالاته، ولغةٌ في بعضها، وذِكْرُه بعدُ في (فَعِلَ) مبنيٌّ على أنَّ أصْلَه (حَسِسْتُ) بكسر العين، وهو الوجهُ في بعض استعمالاته، ولغةٌ في بعضها[1]، ثم ذِكْرُه بعدُ في (فَعُلَ) له طريقٌ آخَرُ ستراه ثَمَّ إنْ شاء الله تعالى.

ولحركة العين أثرانِ في مسألة الباب:

أثرٌ في حركة الفاء بعد حذف أحد المثلين؛ إذ (فَعَلَ) ليس في فائه إلا الفتحُ، و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) في فاءَيهما وجهانِ كما سترى ـ بإذن الله ـ حيثُ الحديثُ عنهما.

وأثرٌ في حكمِ الحذفِ في قول بعض النَّحويِّينَ، والتَّفصيلُ آتٍ ـ إنْ شاء الله تعالى ـ في مبحث (شذوذ الباب واطِّراده).

ذلك مهادٌ لحكاية (حَسْتُ)، وقصَّتُها على النَّحو الآتي:

ـ قال الأزهريُّ: "وقال لي المنذريُّ: سمعتُ أبا العبّاس يقولُ: حَسْتُ وحَسَسْتُ..."[2].

في هذا النَّصِّ حكايةُ ثعلبٍ (حَسْتُ) غيرَ مقَيَّدٍ بمعنًى، وفيه ـ أيضاً ـ ضَبْطُ (حَسَسْتُ) بفتح العين، وعليه يكونُ الحذفُ ممّا بناؤه (فَعَلَ).

وقد تَقَدَّمَ في رسْم (هَمْتُ) النَّصُّ بزَوبَره، وقلتُ هنالك: إنَّ مِثْلَه ورد في (اللِّسان)، ولكنَّ السّامعَ ثَمَّ ابنُ الأعرابيِّ، والمسموعَ أبو الحسن، وخشيتُ التَّحريفَ.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢١٧، إصلاح المنطق ٣٤١، مجالس ثعلب ٢/٤١٨، العباب (حرف السين) ٩٣-٩٥، اللسان ٦/٤٩-٥٠، التاج ١٥/٥٣٥-٥٤٢.

(٢) التهذيب ٣/٤٠٨.

وأقولُ هنا: ضُبطَ (حَسِسْتُ) في (اللِّسان) بكسر العين،[١] وعليه يكونُ الحذفُ ممّا بناؤه (فَعِلَ).

ـ قال الأزهريُّ: «ونظيرُ هذا [الحذف] من كلامهم قولُهم: حَسْتُ لفلانٍ؛ أي: رَقَقتُ له، والأصلُ: حَسَسْتُ له[٢].

(حَسْتُ) في هذه الحكاية مقيَّدٌ ـ كما ترى ـ بمعنى: رَقَقْتُ له، وضُبِطَ أصْلُه بفتح العين، وعليه يكونُ الحذفُ ممّا بناؤه (فَعَلَ).

وأُراه يحتملُ ـ أيضاً ـ أن يكونَ ممّا بناؤه (فَعِلَ)؛ لأنَّ (حَسِسْتُ) بذاك المعنى = فيه لغتانِ: كَسْرُ العين وفَتْحُها[٣].

ـ قال الأزهريُّ: «ثعلبٌ عن ابن الأعرابيِّ ... ويقالُ: أَحْسَسْتُ الخبرَ، وأَحَسْتُه، وحَسِيتُ، وحَسْتُ؛ إذا عرفتَ منه طَرَفاً، وتقولُ: ما أَحْسَسْتُ بالخبر، وما أَحَسْتُ، وما حَسِيتُ، وما حَسْتُه؛ أي: لم أعرفْ منه شيئاً»[٤].

كذا جاء وضُبِط في المطبوع، ويُلْحَظُ أنَّ (حَسْتُ) في الموضعين مقيَّدٌ بمعنى (عَرَفَ)، ومُتَعدٍّ بنفسه، وأنَّ عينَ (حَسِيتُ) ـ بإبدال اللام ياءً ـ مكسورةٌ في الموضعين.

ونقلَ ابنُ منظورٍ النَّصَّ محذوفَ الصَّدر على النحو الآتي: «قال [الأزهريُّ]: ويُقالُ: أَحْسَسْتُ الخبرَ، وأَحَسْتُه، وحَسَيْتُ، وحَسْتُ؛ إذا عرفتَ منه طرَفاً، وتقولُ: ما أَحْسَسْتُ بالخبر، وما أَحَسْتُ، وما حَسِيتُ، وما حِسْتُ؛ أي: لم أعرفْ منه شيئاً»[٥]، وكذلك ورد في (التّاج)[٦]، وصاحبُه صادرٌ عن (اللِّسان).

(١) اللسان ٦/ ٥٠، وكذلك ضُبط في: التاج ١٥/ ٥٤٢، التكملة للزَّبيدي ٣/ ٣٢٧.

(٢) معاني القراءات ٢/ ٢٨٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٧، إصلاح المنطق ٣٤١.

(٤) التهذيب ٣/ ٤٠٩.

(٥) اللسان ٦/ ٤٩.

(٦) التاج ١٥/ ٥٤٠.

ويُلْحَظُ في الموضع الأوّل أنَّ (حَسْتُ) مقيَّدٌ بمعنى (عَرَفَ)، ومتعدٍّ بنفسه، ومفتوح الفاء، وأنَّ عينَ (حَسَيتُ) مفتوحةٌ.

ويُلْحَظُ في الموضع الثّاني أنَّ (حِسْتُ) مقيَّدٌ بالمعنى نفسه، ومتعدٍّ بالباءِ، ومكسورُ الفاءِ، وأنَّ عينَ (حَسِيتُ) مكسورةٌ.

قلتُ: أكْثَرُ ما ضُبطَ (حَسَسْتُ الخبرَ) بفتح العين، وأكْثَرُ ما ضُبِطَ (حَسِسْتُ بالخبر) بكسر العين[١]؛ حتّى قال الفيّوميُّ: «و(حَسِسْتُ بالخبر) من باب (تَعِبَ)، ويتعدّى بنفسه فيُقال: (حَسَسْتُ الخبرَ) من باب (قَتَلَ)»[٢]، وقال مثلَ قوله الفيروزاباديُّ[٣]، فأفهما أنَّ الكسرَ لازمٌ في المتعدّي بالباءِ، والفتحَ لازمٌ في المتعدّي بنفسه، وأنت خبيرٌ بأنَّ ما في (اللِّسان) وفاقُ هذا.

وكدتُ أُرجِّحُ ما أفْهمه قولا الفيّوميِّ والفيروزاباديِّ لولا أنّي رأيتُ في (المحكم) ما يخالفُه مضبوطاً ضَبْطَ قلمٍ[٤]، ورأيتُ أبا السّعادات بنَ الأثير ـ وهو يَنْقُلُ كلام الخطّابيِّ صادراً عن المدينيِّ ـ لم يذكر في الوجهين إلا الكسْرَ، وضَبَطَ المتعدّيَ بنفسه بالعبارة[٥].

لكل ذلك احتمل (حَسْتُ) الحذفَ ممّا بناؤه (فَعَلَ)، والحذفَ ممّا بناؤه (فَعِلَ)، وعلى الأول لا يكونُ في حائه إلا الفتحُ، وعلى الثاني فيها الفتحُ والكسرُ كما سيأتي حيث الحديثُ عن (فَعِلَ) إنْ شاء اللهُ تعالى.

(١) معاني القرآن للفراء ١ /٢١٧، العباب (حرف السين) ٩٥، اللسان ٦ /٤٩، المصابح المنير ١ /١٨٦، القاموس المحيط ٢ /٢١٤، التاج ١٥ /٥٣٨.

(٢) المصباح المنير ١ /١٨٦.

(٣) القاموس المحيط ٢ /٢١٤.

(٤) المحكم ٢ /٣٤٦.

(٥) النهاية ١ /٣٨٧، وبعضُ ما نقله في مصدره (المجموع المغيث ١ /٤٤٩) ومصدر مصدره (غريب الحديث للخطابي ٢ /٥٠٥) مع اختلافٍ يسيرٍ بينَهما، والضَّبْطُ فيهما ضَبْطُ قلمٍ.

- قال الأزهريُّ وهو ينقلُ عن الزَّجَاج: «ويُقال: حَسْتُ بالشَّيْءِ؛ إذا علمتَه وعرفتَه[١]»، ونقله ابنُ منظورٍ كأنَّه من كلامِ الأزهريِّ[٢]، وتَبِعَه الزَّبيديُّ صادراً عنه[٣].

والنَّصُّ في (معاني القرآن وإعرابه) المطبوع هكذا: «ويُقالُ: حَسَيْتُ بالشَّيْءِ؛ إذا عَلِمْتَه وعَرَفْتَه، وأنشد الأصمعيُّ:

سِوى أنَّ العِتاقَ مِنَ المطايا حَسِينَ به فَهُنَّ إليه شوسُ»[٤]

وما في المطبوع لا يُطْمأنُّ إليه الاطمئنانَ، وقد أخلَّ في هذا الموضع ببعض ما نقلَه الأزهريُّ، ولكنَّ إنشادَ البيتِ قد يُرَجِّحُ (حَسيتُ) بإبدال السِّينِ الثّانية ياءً، وهو بابٌ آخَرُ من تخفيف التَّضعيفِ.

- في حديث عوفِ بن مالكٍ الأشجعيِّ رضي اللهُ عنه: «... فَهَجَمْتُ على رَجُلَينِ، فَقُلْتُ: هل حَسْتُما من شيءٍ؟ ...»[٥]

ضُبِطَ بفتح الحاء في (النِّهاية) و(اللِّسان) و(التّاج) و(التكملة) للزَّبيديِّ[٦]؛ فاحتملَ الحذفَ ممّا بناؤه (فَعَلَ) والحذفَ ممّا بناؤه (فَعِلَ) كما مرَّ آنفاً، وعلى الأخير حَمَلَه ابنُ الأثير[٧].

وضُبِطَ في بعض نُسخ (غريب الحديث) للخطّابي وفي (المجموع المغيث)

(١) التهذيب ٣/٤٠٨.

(٢) اللسان ٦/٥٠.

(٣) التاج ١٥/٥٤٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٦. والبيتُ لأبي زُبيد الطّائي، وسيأتي حديثُه في رسم (أَحَسْتُ).

(٥) خرَّجه بهذا اللفظ الإمامُ الخطابي في: غريب الحديث ٢/٥٠٥. وله فيه رأيٌ سيأتي في (فَعِلَ)، وخرَّجه الإمامُ أحمد في: المسند ٦/٢٧، ٣٢، رقم ٢٤٠٣٢، ٢٤٠٥٧ [ترقيم محمد عبدالسلام عبدالشّافي]، والحاكمُ في: المستدرك ١/٦٦-٦٧= بلفظين ليس فيهما الشّاهدُ.

(٦) النهاية ١/٣٨٤، ٣٨٧، اللسان ٦/٥٠، التاج ١٥/٥٤٢، التكملة ٣/٣٢٧.

(٧) النهاية ١/٣٨٧.

للمدنيِّ= ضَبْطَينِ آخرينِ سيُذكرانِ في (فَعِلَ) و(فَعُلَ)، وثَمَّ حديثٌ أشفُّ إنْ شاء الله تعالى.

وأنت خبيرٌ بأنَّ المدينيَّ صادرٌ عن الخطّابيِّ، وأنَّ ابنَ الأثير صادرٌ عن المدينيِّ، وأنَّ ابنَ منظورٍ صادرٌ عن ابن الأثير، وأنَّ الزَّبيديَّ صادرٌ عن ابن منظورٍ؛ لذا لستُ أدري: آلفتحُ كان في نسخة (المجموع المغيث) التي نقل عنها ابنُ الأثير أم لا؟

ـ قال أبو حيّانَ: "وأمّا (حَسَسْتُ) فقال أبو الطَّيِّب عبدُ الواحد اللُّغويُّ: الحجازيُّ يقولُ في (حَسَسْتُ): حَسَيْتُ؛ يُعَوِّضُ من السّين ياءً، والتَّميميُّ لا يُعَوِّضُ فيقولُ: حَسْتُ"(١).

فعزا أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ (حَسْتُ) ـ كما ترى ـ إلى بني تميم.

تلك أفعالٌ خمسةٌ بناؤهنَّ (فَعَلَ).

ب ـ فَعِلَ:

(ظَلْتُ، مَسْتُ، وَدتُ، حَسْتُ)

ـ ظَلْتُ:

أصْلُه (ظَلِلْتُ)، وقصَّتُه كقصة (حَلْتُ)، إلا أنَّ فيه وفيما خالفتْ حركةُ عينه حركةَ فائه= لُغتين بعد حذف أحد المثلين(٢):

الأولى: إبقاءُ حركة الفاء، وحذفُ حركة العين، فيُقالُ: ظَلْتُ، وعليها قراءةُ الجمهور قولَه تعالى ﴿وانْظُرْ إلى إلهِكَ الّذي ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾(٣)، وقولَه

(١) الارتشاف ١/ ٢٤٨، وانظر: المساعد ٤/ ١٩٩.

(٢) اللغتان في: الكتاب ٤/ ٤٢٢، مجاز القرآن ٢/ ٢٨، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٠، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٦-٢٣٧، المقتضب ١/ ٢٤٥-٢٤٦، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧٥، شرح السيرافي ٦/ ٥٩٨، الحلبيات ١٣٩-١٤٠، شرح الرماني ٨٨٤، المنصف ٣/ ٨٤، أمالي ابن الشجري ١/ ١٤٥، شرح المفصل ١٠/ ١٥٤، الممتع ٦٦١-٦٦٢، بغية الآمال ١٢٢، تمهيد القواعد ٥٢٠٦- ٥٢٠٧، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٢-٤١٣.

(٣) طه: ٩٧.

تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهونَ﴾(١).

وعليها - أيضاً - قولُ يعلى الأزديِّ في رواية:

فَظَلْتُ لدى البيتِ العتيق أُخيلُهُ ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أرقانِ(٢)

إذ نصَّ البغداديُّ على أنَّه في هذه الرّواية مفتوحُ الظّاءِ(٣)

وعزا صاحبُ (العين)، وابنُ جنّي - فيما نقل عنه أبو حيّان - والعوتبيُّ هذه اللُّغةَ إلى بني تميم(٤)، وعزاها الفيّوميُّ إلى بني عامرٍ(٥)، وقال المعري: هي أجودُ اللُّغتين(٦).

والثّانيةُ: حذفُ حركة الفاء، ونقلُ حركة العين إليها، فيُقالُ: ظِلْتُ، ومن شواهدها:

- ﴿الَّذي ظِلْتَ عليه عاكفاً﴾ في قراءة شاذّةٍ قرأ بها ابنُ مسعودٍ، وقتادةُ في روايةٍ، وابنُ أبي عبلة، وأبو حيوةَ، وابن يَعْمَر في رواية، والأعمشُ في روايةٍ(٦).

- ﴿فَظِلْتُمْ تَفَكَّهونَ﴾ في قراءةٍ شاذةٍ قرأ بها ابنُ مسعودٍ في رواية، وأبو حيوةَ،

(١) الواقعة: ٦٥، وقال الإمامُ الخطابي: «وقد غلط في هذا بعضُ مَن يُفَسِّرُ القرآن برأيه، ولا يَعبأُ بقول أهل التفسير؛ لجهله، فقال: إنَّ قوله ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهونَ﴾ مِن: ظالَ يظالُ، وهذا شيءٌ اخْتَلَقَه مِن قِبَلِ نفسه، لم يُسبق إليه». معالم السنن ١ /٢٣٩.

(٢) البيتُ برواية (فظلتُ) في: الخصائص ١ /١٢٨، ٣٧٠؛ وضُبطَت الظاءُ فيه بالفتح والكسر، والمنصف ٣ /٨٤؛ وضُبطت فيه الظاءُ بالكسر، واللّسان ١٥ /٢٨٧؛ وضُبطت الظاءُ فيه بالفتح.

ويروى (فبِتُّ)، ولا شاهد فيها. وتكلَّم البغداديُّ على روايات البيت وقائله كلاماً شافياً في: الخزانة ٥ /٢٦٩-٢٧٨.

(٣) الخزانة ٥ /٢٧٢.

(٤) العين ٨ /١٤٩، الأفعال للسرقسطي ٣ /٥٧٩، مختصر كتاب العين ١١٦١، الإبانة ٣ /٤٧٤، التذييل ٥ /٢٥٠أ، توضيح المقاصد ٦ /١٠١، المساعد ٣ /٣٥٠.

(٥) المصباح المنير ٢ /٩٤٣.

(٦) اللامع العزيزي ١ / ٣٩٨.

(٧) القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢ /١٩٠، معاني القرآن وإعرابه ٣ /٣٧٥، إعراب القرآن ٣ /٥٧، مختصر ابن خالويه ٩٢، الكامل ٢١٧أ، أمالي ابن الشجري ٢ /١٧٢، شواذ القراءات ٣١٢، البحر المحيط ٧ /٣٧٩.

والأعـمشُ في روايةٍ، وأبوبكر عن عاصم في روايةٍ[١]، وظاهرُ كلام الأخفش أنَّه يختارُها حيثُ قال: «وأمّا قولهُ ﴿فَظِلْتُمْ تَفَكَّهونَ﴾ فإنّها إنّما كَسَرَ أوّلَها لأنَّه يقولُ: ظَلِلْتُ، فلمّا ذهبَ أحدُ الحرفين استثقالاً حوّلَ حركتَه على الظاء...وقال بعضُهم ﴿فَظَلْتُمْ﴾؛ تركَ الظّاءَ على فَتْحتِها"[٢]

ـ قال ابنُ جنّي وهو يتحدَّثُ عن تركُّب اللُّغات: «وأنشد أبو زيد لرجل من بني عُقَيلٍ:

أَلَمْ تَعْلَمي ما ظِلْتُ بالقومِ واقفاً　　على طَلَلٍ أَضْحَتْ معارِفُه قَفْرا

فكسروا الظّاءَ في إنشادِهم، وليس مِن لُغتهم"[٣]

وعزا اللَّيثُ وابنُ جنّي ـ فيما نقلَه عنه أبوحيّانَ ـ هذه اللُّغةَ إلى أهل الحجاز[٤].

وذَكَرَ المؤدِّبُ أنَّ الحذفَ لغةٌ لربيعة، وقال: «وبها نزلَ قولُه عزَّ وجلَّ...» وتلا الآيتين[٥]، ولم يُفصِّلْ.

وحديثُ أخواتِ (ظَلْتُ) كحديثه.

* مِسْتُ:

حكاه صاحبُ العين وسيبويه والفرّاءُ والأخفشُ، ثُمَّ خَلَفٌ كثيرونَ[٦]، حتّى

(١) شواذ القراءات ٤٦٣، إعراب القراءات الشواذ ٢/٥٥٦، البحر المحيط ١٠/٨٩.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٦.

(٣) الخصائص ٣/٣٨١، وانظر: الأفعال للسرقسطي ٣/٥٧٩.

(٤) العين ٨/١٤٩، التهذيب ١٤/٣٥٧، مختصر كتاب العين ١١٦١، الإبانة ٣/٤٧٤، التذييل ٥/١٢٥٠، توضيح المقاصد ٦/١٠١، المساعد ٣/٣٥٠، المصباح، المنير ٢/٩٤٣.

(٥) دقائق التصريف ١٩١.

(٦) العين ٧/٢٠٩، الكتاب ٤/٤٢٢، ٤٨٢، معاني القرآن للفراء ٢/١٩١، معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٦، المقتضب ١/٢٤٥، الأصول ٣/٤٣٢، الجمل ٤١٧، الحلبيات ١٣٩، التهذيب ١٢/ ٣٢٥، المحتسب ١/٢٦٩، الخصائص ١/٤٣٨، المنصف ٢/٢٠٤، الصحاح ٩٧٨، الفصوص ٣/١٢٩، المفصل ٤٠٤، الفائق ٢/٢٠٠، أمالي ابن الشجري ١/١٤٥-١٤٦، ٢/١٧١-١٧٢، الشافية ١٣١، العباب (حرف السين) ٤٢٦-٤٢٧، الممتع ٦٦١، المقاصد الشافية ٩/٤١٦.

إنَّني أكادُ لا أجدُ أحداً تكلَّمَ على المسألة غيرَ ذاكره ثالثَ ثلاثةٍ؛ هي (ظَلْتُ، ومَسْتُ، وأَحَسْتُ).

وأصْلُه (مَسِسْتُ)؛ هذه هي اللُّغةُ الفصيحةُ، وروى أبو عبيدةَ فيه فتحَ العينِ(١)، ولكنَّ الحاكين الحذفَ بَنَوا على الأولى؛ لذا قالوا: في فائه الفتحُ على الأصل، والكسرُ على النَّقْلِ، وأنشد الأخفشُ للكسر قولَ أوس بنِ مَغْراءَ السَّعديِّ:

مِسْنا السَّماءَ فنِلْناها وطالَهُمُ　　　حتّى رأوا أُحُداً يهوي وثَهْلانا(٢)

بكسر الميم.

وفي (معاني القرآن) للفرّاء بعد ذِكْرِ اللُّغَتَيْنِ في (ظَلْتُ): "ومثْلُه: مَسَسْتُ، ومَسِسْتُ، تقولُ العربُ: قد مَسْتُ ذلك ومِسْتُه، وهَمَمْتُ بذلك وهَمْتُ ..."(٣).

كذا جاء النَّصُّ في المطبوع، ولو صَحَّ لكان الفرّاءُ قد حكى في (مَسِسْتُ) كَسْرَ العين وفَتْحَها، واحتمل الحذفُ عنده أن يكونَ ممّا بناؤه (فَعِلَ) وممّا بناؤه (فَعَلَ)، ولكنَّ الغالبَ عندي أنَّ النَّصَّ محرَّفٌ، وأنَّ صوابَه: "ومثْلُه [أي: ظَلْتُ؛ في كسر الفاء وفتحها]: مَسْتُ ومِسْتُ، تقولُ العربُ: قد مَسِسْتُ ذلك ومِسْتُه، وهَمَمْتُ بذلك وهَمْتُ..."

ويعضُدُ أنَّه لم يحكِ فَتْحَ العين قولُ تلميذه ابنِ السِّكِّيت: "وقد مَسِسْتُ الشّيءَ أَمَسُّه مَسّاً ومَسيساً، فهذه اللُّغةُ الفصيحةُ، قال أبوعبيدةَ: ويُقالُ: مَسَسْتُ أمُسُّ؛ لغةٌ"(٤)، فلو كان شيخُه الفرّاءُ قد حكى فتح العين لعرفَ حكايتَه وذَكَرَها كما ذكر حكايةَ أبي عبيدةَ البصريِّ، والله أعلمُ.

(١) إصلاح المنطق ٣٣٤، أدب الكاتب ٤٢٢، الصحاح ٩٧٨، العباب (حرف السين) ٤٢٦.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٦، وكذلك ضُبط في: العين ٧/٢٠٩، وضُبط بالفتح في: التهذيب ١٢/٣٢٥، العباب (حرف السين) ٤٢٧، وضُبط بالوجهين في: الصحاح ٩٧٨.

(٣) معاني القرآن ٢/١٩١.

(٤) إصلاح المنطق ٣٣٤.

* وَدِتُ:

حكاه الفرّاءُ في موضعَيْنِ:

قال في الموضع الأول: "وقد تقولُ العربُ: ما أَحسْتُ بهم أحداً، فيحذفون السّينَ الأولى، وكذلك في: وَدِدتُ، ومَسِسْتُ، وهَمَمْتُ."(١)

وقال في الموضع الثّاني: "تقول العربُ: قد مَسْتُ [كذا، وأراه: مَسِسْتُ] ذلك ومَسْتُه، وهَمَمْتُ بذلك وهَمْتُ، وَوَدِدتُ وَوَدَدتُ أنّك فعلتَ ذاك، وهل أَحْسَسْتَ صاحبَك، وهل أَحَسْتَ"(٢).

كذا جاء في المطبوع، وقال المحقِّقُ في الحاشية: "لم يذكر الصّيغةَ بعد الحذف"، وأرى سياق الكلام قبلُ وبعدُ يقتضي أن يكون: "وَوَدِدتُ وَوَدِتُ أنّك فعلتَ ذاك".

وحكاه ثعلبٌ أيضاً(٣).

وقصّةُ الحذف منه كقصّة سابقَيه.

* حَسْتُ:

تقدَّم في رسْمِ (حَسْتُ) أنَّ في أصْله لُغتينِ: حَسَسْتُ، وحَسِسْتُ؛ فاحتملهما، وثَمَّ تفصيلٌ، وأذكرُ هنا مالا يحتملُ إلا الحذفَ من (حَسِسْتُ):

- قال البَنْدنيجيُّ: "ويُقالُ: حَسْتُ بالخبر، وحِسْتُ به، وأَحَسْتُ أيضاً؛ بحذف إحدى السِّينَين"(٤)، فأورده بفتح الحاء وكَسْرِها، والكَسْرُ لا يكونُ إلا فيما حُذِفَ من (فَعِلَ).

- في حديث عوف بن مالك رضي الله عنه: «هَلْ حِسْتُما من شيءٍ»:

(١) معاني القرآن ١/٢١٧.

(٢) المصدر السابق ٢/١٩١، وأنبِّه على أنّ الفراء حكى (وَدَدتُ) بفتح العين - فيما نُقل عنه - وقال عن الكسر: هذا أفضلُ الكلام، اللسان ٣/٤٥٣.

(٣) التهذيب ٣/٤٠٨. وراجع ما قيل في رسم (هَمْتُ).

(٤) التّقفية ٤٥١.

تقدَّم في رسْمِ (حَسْتُ) حديثُ ضبْطه بفتح الحاءِ، وأذكرُ هنا أنَّ الأستاذَ عبدالكريم العزباويَّ قال: إنَّ الحاءَ ضُبطَتْ بالضَّمِّ والكسر في (غريب الحديث) للخطّابيِّ و(المجموع المغيث) للمدينيِّ[١].

قلتُ: فأمّا الضَّمُّ فسيأتي حديثُه في (فَعُلَ) إنْ شاء الله تعالى، وأما الكَسْرُ فوجهُه الحذفُ مِن (حَسِسْتُ) على لغة مَن نَقَلَ حركةَ العين إلى الفاء.

وكأن لغةَ الحذفِ في هذا الفعل لم تبلُغ الإمامَ الخطابيَّ؛ إذْقال: «قولُه (حُسْتُما) إنّما هو (أَحَسْتُما) أو (حَسِيتُما)؛ يُقالُ: أَحَسْتُ بالخبر، وحَسِيتُ به..."[٢].

وكأنّها لم تَبْلُغْ ـ أيضاً ـ الصّادرَ عنه الإمامَ المدينيَّ؛ فقال قريباً مِن قوله[٣].

ذلك، ولفظُ الحديث في (الفائق) المطبوع: «هَلْ أَحْسَسْتُما...»[٤] على التّمامِ، ولم أجِدْه في غيره؛ فلستُ أدري: آلتّمامُ كان في الأصْلِ أم هو تحريفُ (أحَسْتُما)؛ أصْلَحَه الزَّمخشريُّ ناظراً إلى كلام الخطّابيِّ؟

ويُرَجِّحُ الثّانيَ أنَّه حُرِّفَ بعدَ أسْطُرٍ، فأُثْبِتَ تامّاً في سياقٍ لا يحتملُ إلا الحذفَ، وذلك قولُ الزَّمخشريِّ شارحاً: "ويُقالُ: حَسْتُ به، وأحْسَسْتُ به، قال:

أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شوسُ[٥]

ونحوُهما: ظَلْتُ، ومَسْتُ؛ يحذفونَ أوّلَ المثْلَيْنِ...»[٦]، فالتحريف في (أحْسَسْتُ به) براهينُه ظاهرةٌ، والله أعْلَمُ.

تلك أربعةُ أفعالٍ محذوفاتٍ ممّا بناؤه (فَعِلَ).

(١) غريب الحديث للخطابي ٢/٥٠٥ح ٢، المجموع المغيث ١/٤٤٩ح١.

(٢) غريب الحديث ٢/٥٠٥.

(٣) المجموع المغيث ١/٤٤٩.

(٤) الفائق ٢/٢٠٠.

(٥) عجز بيتٍ لأبي زبيد الطائي سيأتي حديثُه في رسمْ (أَحَسْتُ).

(٦) الفائق ٢/٢٠٠.

ج ـ فَعُلَ:

(لُبْتُ، ظُلْتُ، حُسْتُ)

* لُبْتُ:

أصْلُه (لَبُبْتُ)[١]: أي: صِرْتُ ذا لُبٍّ، وفي فائه وفاء نظائره لُغتان: الفتحُ على الأصل، والضَّمُّ على نقل حركة العينِ.

وما عرفت أحداً نَقَلَه إلا الرَّضيَّ حيثُ قال: «وجاء في لغة سُليم قليلاً ـ ورُبَّما استعملَه غيرُهم ـ حذفُ العين ... قالوا: ظَلْتُ ـ بفتح الفاء وكسْرِها، وكذا في (لَبُبْتُ): لَبْتُ، ولُبْتُ؛ بفتحِ الفاءِ وضمِّها»[٢].

* ظُلْتُ:

قرأَ يحيى بنُ يَعْمَرَ في روايةٍ ﴿ظُلْتَ عليه عاكفاً﴾[٣] بضَمِّ الظّاءِ[٤]، وحَمَلَها أبو حيّانَ على أنَّ (ظُلْتَ) محذوفٌ من (ظَلُلْتَ) بضمِّ العين في لغةٍ كانت ولم تُنْقَلْ، جاءٍ على لغة مَنْ حَوَّلَ حركةَ العينِ إلى الفاءِ، وهذا نصُّه:

«وأمّا مَنْ ضَمَّها فيكونُ على أنَّه جاءَ في بعض اللُّغاتِ على (فَعُلَ يفْعُلُ) بضمِّ العينِ فيهما، ونُقِلَتْ ضمّةُ اللاّمِ إلى الظّاءِ كما نُقِلَتْ في حالةِ الكسر»[٥].

وصَدَرَ عنه السَّمينُ الحلبيُّ غيرَ مصرِّح، ولكنَّه تصرَّفَ فقال: «وأمّا الضَّمُّ فيحتملُ أن يكونَ جاء فيه لغةٌ على (فَعَلَ يَفْعُلُ)، بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع، ثُمَّ نُقِلَتْ كما تقدَّمَ ذلك في الكسر»[٦].

(١) لغةٌ فيه، حكاها يونس، وأكْثَرُ منها: لَبَّ يَلَبُّ، من باب (تَعِبَ). الكتاب ٤ / ٣٧.

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٤٥.

(٣) طه: ٩٧.

(٤) مختصر ابن خالويه ٩٢، شواذ القراءات ٣١٢، البحر المحيط ٧ / ٣٧٩.

(٥) البحر المحيط ٧ / ٣٨٠.

(٦) الدر المصون ٨ / ٩٩.

كذا قال، وكذا نقلَ قولَه ابنُ عادلٍ[(١)]، ولستُ أدري: كيف يكونُ الضَّمُّ في المضارع ويكونُ النَّقْلُ في الماضي؟ وأخشى أن يكونَ السَّمينُ ـ رحمه الله ـ قد نَظَرَ إلى كلام شيخه أبي حيّان، فسَبَقَ النَّظَرُ، أو يكون «بفتح العين» تحريف «بضمِّ العين».

أمّا قولهُ «كما تقدَّم ذلك في الكسر» فيريدُ به قولَه: «وأمّا الكسرُ فوجهُه أنَّه نَقَلَ كسرة اللام إلى الفاء بعد سَلْبِها حركتَها؛ لتَدُلَّ عليها»[(٢)]، وهو مُتْلَئبٌّ، إذ الكسرُ والنَّقلُ كلاهما في الماضي، ولكنَّه مخالفٌ حديثَ الضَّمِّ، والله أعلمُ.

ذلك، وأجاز العُكْبَريُّ في قراءة الضَّمِّ وجهين: الوجهَ الذي ذكره أبو حيّانَ، وأخَّرَه، ووجهاً قدَّمَه[(٣)]، وسيأتي في (فُعِلَ) المبنيِّ للمفعول.

* حُسْتُ:

في حديث عوف بن مالك رضي الله عنه «هَلْ حسْتُما من شيءٍ»:

ضُبِطَت الحاءُ بالضَّمِّ في إحدى نُسخ (غريب الحديث) للخطّابيِّ، وفي (المجموع المغيث) للمدينيِّ، قاله محقِّقُهما الأستاذُ العزباويُّ، وعلَّق بأنَّه صوابٌ، ولم يذكر له تحليةً.[(٤)]

قلتُ: المتكلِّمونَ على الحديث قالوا عن هذا الحرف: هو من (الحِسّ)، سواءٌ منهم من رآه صواباً ومن رآه تحريفَ (أَحَسْتُما)[(٥)].

فإن يكنْ (حُسْتُما) بالضَّمِّ مرويّاً ويُحْمَلْ على تفسيرهم؛ يكُنْ أصلُه (حَسُسْتُ) بضمِّ العين، فيدخلَ في الباب، وذانك حَمْلٌ مشكلٌ ودخولٌ مشكلٌ؛ إذ (حَسُسْتُ) لم يُنْقَلْ فيما أعلمُ، فإنْ خُرِّجَ على ما احتمله أبو حيّانَ في

(١) اللباب ١٣/ ٣٧٧.

(٢) الدر المصون ٨/ ٩٩.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٩٠-٩١.

(٤) غريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٠٥ ح ٢، المجموع المغيث ١/ ٤٤٩ ح١.

(٥) غريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٠٥، المجموع المغيث ١/ ٤٤٩، النهاية ١/ ٣٨٧.

(ظُلْتَ)، فقيلَ: هي لغةٌ كانتْ ولم تُنْقَلْ = أشْكَلَ من وجهٍ آخَرَ لا أجِدُ له في وُجْدي مخرجاً سَهْلاً، وهو أنَّ (فَعُلَ) لازمٌ إلا فيما ندر[1]، والفعلُ في الحديث متعدٍّ دخلتْ على مفعوله (من) الزّائدةُ.

مِنْ أجْلِ ذلك لا أرى للضَّمِّ وجهاً إلا أن يكونَ من (حاسَ يحوسُ)، ومعناه إمّا الطَّلبُ[2]، وإمّا المخالطةُ كالذي في حديث عُمر رضي اللهُ عنه « أنَّه رأى فُلاناً وهو يخطُبُ امرأةً تحوسُ الرِّجالَ »؛ أي: تُخالطُهم[3]، واللهُ أعلمُ.

هذه أمثلةُ مسألة الباب من بناءِ (فَعُلَ) لم يخلُص منها إلا (لَبُبْتُ)، وقِلَّتُها يُفَسِّرُها أنَّ (فَعُلَ) في المضاعف نادرٌ؛ حتّى إنَّ ابنَ خالويه بوَّبَ له في كتابه (ليس في كلام العرب)[4].

د - فُعِلَ (المبني للمفعول):

* ظُلْتُ:

تقدَّمَ في رسْمِ (ظُلْتُ) من بناء (فَعُلَ) أنَّ ابن يَعْمَر قرأ في روايةٍ ﴿ ظُلْتَ عليه عاكفاً ﴾، وقيل هنالك: إنَّ أبا حيّانَ حَمَلَ القراءة على أنَّ الأصْلَ (ظَلُلْتَ) بضمِّ العينِ، ثمَّ كان الحذفُ والنَّقْلُ، وقيلَ ثَمَّ أيضاً: إنَّ العُكْبَريَّ أجاز هذا الوجْهَ وأخَّره، ووجهاً آخرَ وقَدَّمَه، وهذا موضعُ بحث الوجه المقدَّم، وحديثُه على النّحو الآتي:

قال أبو البقاء العُكْبَريُّ: « ويُقْرأُ بضَمِّ الظّاء؛ بُنيَ على (فُعِلَ) ثُمَ حُذفت اللامُ، ويجوزُ أن يكونَ أصْلُه (ظَلُلْتَ) بضمِّ اللّامِ، ثمَّ نُقِلَتْ حركتُها إلى الظّاءِ، وحُذِفَتْ »[5].

(١) الكتاب ٤ / ٣٤١، بغية الآمال ٩٦، شرح الشافية ١ / ٧٥.

(٢) التاج ١٥ /٥١٨، ٥٦٤.

(٣) النهاية ١ / ٤٦٠.

(٤) ليس في كلام العرب ٧٣، وانظر: الكتاب ٤ /٣٦-٣٧، الحلبيات ١٤٠، بغية الآمال ١١٥، فتح الأقفال ٤٤.

(٥) إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٩٠-٩١.

فعلى الوجهِ الأوَّلِ يكونُ الحذفُ مِنْ (ظُلِلْتَ) المبنيِّ للمفعولِ.

وكلام أبي البقاء - رحمه الله - موجَزٌ، وفيه - أُرى - إشكالٌ؛ إذ يلزمُ منه بناء (ظَلَّ) الناسخ للمفعول، ولا أعلم له وجهاً مقبولاً.

٢- الماضي المزيد:

أمثلتُه المنقولةُ - فيما وقفتُ عليه - ثلاثةٌ: (أَحَسْتُ، وأَحَبْتُ، وأرَمْتُ)، وكُلُّهنَّ - كما ترى - ممّا بناؤه (أَفْعَلَ)، والتَّفصيلُ على النّحو الآتي:

* أَحَسْتُ:

حكاه سيبويه والفراءُ وأبو عبيدةَ وخَلَفٌ كثيرون[١]، وهو أحدُ الثّلاثةِ المذكورة في رسْمِ (مِسْتُ).

وأصْلُه (أَحْسَسْتُ)؛ حُذِفَ أحدُ مثْلَيه، ونُقِلتْ حركةُ عينه إلى الفاءِ نقْلاً لازماً؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكذلك أخواه، وله تفاسيرُ أُخَرُ ستأتي في مبحث (التَّغيُّرات في أفعالِ الباب وعِلَلِها) إنْ شاء الله تعالى.

وشاهداه:

قولُ أبي زُبيد الطّائيِّ:

خلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المطايا أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شوسُ[٢]

كذا رواه أبوعبيدةَ والمبرّدُ وجماعةٌ[٣]، وروايتُهم الشّاهدُ، ورواه الفرّاءُ

---

(١) الكتاب ٤/٤٢٢، ٤٨٢، معاني القرآن للفراء ٢/١٩١، ٢/٣٤٢، مجاز القرآن ١/٢٨، ١٣٧، مجالس ثعلب ٢/٥٣٧، أمالي القالي ١/١٧٦، وراجع المصادر المذكورة في رسمْ (مِسْتُ).

(٢) شعره (شعراء إسلاميون ٦٣١)، واثبت جامعه روايةَ (حسِينَ).

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٨، ١٣٧، المقتضب ١/٢٤٥، شرح السيرافي ٦/٦٢٨، إعراب القراءات السبع ٢/٢٠٠، الخصائص ٢/٤٣٨، المحتسب ١/١٢٣، ٢٦٩، الفصوص ٣/١٢٠، أمالي ابن الشجري ١/١٤٦، إيضاح المنهج ٤٨١.

والأصمعيُّ وجماعةٌ (حَسِينَ) بإبدال اللام ياءً؛ فراراً من التضعيف[١]، ولا شاهدَ للمسألة في روايتهم.

وقولُ حُريثِ بنِ عنّابٍ الطّائيِّ:

عَوى ثُمَّ نادى: هَلْ أَحَسْتُمْ قلائصاً وُسِمْنَ على الأفْخاذِ بالأمْسِ أرْبعا[٢]

* أَحَبْتُ:

حكى اللِّحيانيُّ عن بني سُليم: ما أَحَبْتُ ذاك؛ أي: ما أَحْبَبْتُ[٣].

وقِصَّتُه قصّةُ (أحَسْتُ).

* أَرَمْتَ[٤]:

جاء في حديث فضلِ يوم الجمعة وإكثارِ الصّلاة فيه على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلَّم: « وقالوا: يارسولَ الله؛ وكيفَ تُعْرَضُ صلاتُنا عليك وقد أرمت »، وأدرجَ الرّاوي تفسير (أرمت)، فقال: « يقولون: بَليتَ »[٥].

في ضبْطِ (أرمت) وجوهٌ، حديثُها طويلٌ له بحثٌ مفردٌ إنْ شاء الله تعالى، والدّاخلُ منها في مسألة الباب (أَرَمْتَ)[٦]؛ قال الإمامُ الخطّابيُّ: "أَرَمْتَ: معناه

(١) معاني القرآن للفراء ١ /٢١٧، مجالس ثعلب ٢ /٤١٨، معاني القرآن وإعرابه ١ /٤١٦، الجمل ٤١٧، أمالي القالي ١ /١٧٦، التهذيب ٣ /٤٠٨، غريب الحديث للخطابي ٢ /٥٠٥، شمس العلوم ١٤٤٦، وشي الحلل /٤٩٢.

(٢) مجالس ثعلب ٢ /٥٣٧، شعر طيِّئ ٢ /٥٧٧.

(٣) المحكم ٢ /٣٧٩، اللسان ١ /٢٨٩.

(٤) وقفني على هذا الحرف أستاذي الشيخ منصور مهران، شفاه الله.

(٥) رواه أحمد في: المسند ٢٦ /٨٤ رقم ١٦١٦٢ (ترقيم شعيب الأرنؤوط ومشاركيه)، والدارمي في: السُّنن ١ /٣٩٣ (كتاب الصلاة، باب في فضل يوم الجمعة)، وابن ماجه في: السُّنن ٢ /٨ (كتاب إقامة الصلاة، باب في فضل يوم الجمعة)، وأبو داود في: السنن ١٨٢ (كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة...) والنَّسائيُّ في: السُّنن الصُّغرى (المجتبى) ٣ /٧٥ (كتاب الجمعة، إكثار الصلاة على النبيِّ ﷺ يوم الجمعة).

(٦) كذا ضُبطَ في: مسند أحمد، وسنن النّسائي، وسنن ابن ماجه.

(بليتَ)، وأصْلُه: أَرْمَمْتَ، أي: صِرْتَ رميماً، وهي لغةٌ لبعض العرب، كما قالت: ظِلْتُ أفعلُ كذا؛ أي: ظَلِلْتُ، وكما قيلَ: أَحَسْتُ؛ بمعنى: أَحْسَسْتَ، في نظائر لذلك»(١).

٣ـ الفِعْلُ المضارعُ:

وقَفْتُ على فِعْلَينِ مزيدين حكاهما الفرّاءُ، أحدهما على بناء (يَنفَعِلُ)، هو:

* يَنْحَطْنَ:

حكاه الفَرّاءُ في (المعاني) عن أعرابيٍّ من بني نُمير، وفي كلامه ما يُشعِرُ بأنّه لم يسمع غيرَه، إذ قال: «ولم نجد ذلك [يعني: الحذفَ في مسألة الباب] في الوجهين [يعني: مكسورَ العين ومفتوحَها] جميعاً مستعملاً في كلام العرب إلاّ في (فَعَلْتُ، وفَعَلْتُم، وفَعَلْنَ)، فأمّا في الأمر والنَّهي المستقبل فلا [يعني: لم يُستعمل الحذفُ فيما سكنَ فيه المثلُ الثّاني للبناء في الأمر وللجزم في المضارع، وسيأتي تفصيلُه في حدود الباب]، إلاّ أنّا جوَّزنا ذلك [يعني: جوَّزنا الحذفَ في قراءتَي (قَرْنَ، وقِرْنَ)، وسيأتيان في فعل الأمر]؛ لأنَّ الّلام في النِّسوة ساكنةٌ في (فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ)؛ فجاز ذلك [يعني: أنَّ الحذفَ من الأمر والمضارع المجزوم المسندَيْنِ إلى نون النِّسوة، وإن كان المثلُ فيهما ساكناً قبلَ الإسنادِ= جائزٌ باعتبار أنَّ التَّسكينَ فيهما من أجل الإسناد إلى النّون؛ حَمْلاً على التَّسكين في الماضي والمضارع غير المجزوم المسندين إلى النّون]، وقد قال أعرابيٌّ من نُمير: يَنْحَطْنَ مِنَ الجبلِ؛ يُريدُ: يَنْحَطِطْنَ، فهذا يقوّي ذلك»(٢).

(ويَنْحَطْنَ) رحلتُه إلى الحذف على النّحو الآتي:

---

(١) معالم السنن ١/٢٣٩، وانظر: المجموع المغيث ١/٨٠٦–٨٠٧، النهاية ٢/٢٦٦، اللسان ١٢/٢٥٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٤٢، وما بين المعقوفين زيادةٌ منّي، وانظر: تفسير الطبري ٢٢/٣، شرح السيرافي ٦/٦٢٨، اللسان ٥/٨٥، الارتشاف ١/٢٤٧، التذييل ٦/١٩٠أ، شفاء العليل ٣/١١٠٧.

كان قبلَ الإسناد إلى نون النِّسوة (يَنْحَطُّ) بإدغام المتماثلين (العين واللام)، فلمّا أُسْندَ إلى الضَّمير المتَحرِّك، ولا يكونُ إلا نونَ النِّسوة؛ سَكنَ المثلُ الثّاني سكوناً لازماً، فَفُكَّ الإدغام؛ لئلا يلتقي ساكنان، ورُدَّت حركةُ العين المحذوفة للإدغام؛ لزوال موجب حذْفها، فصار (يَنْحَطِطْنَ)، ثم خُفِّفِ التَّضعيفُ بحذف أحد المثلين، فكان (يَنْحَطْنَ)، وله تفاسيرُ أُخَرُ ستأتي - إن شاء الله تعالى - في مبحث (التغيُّرات في أفعال الباب).

ويجوزُ في فائه - على قول من لم يعتبر مشابهة أفعال الباب بالمعتلِّ العين - الفتح على الأصل، والكسرُ على نقل حركة العين، قياساً على (ظَلْتَ)[١]؛ إذ هو مثلُه في مخالفة حركة الفاء حركةَ العين[٢]، فأمّا الذين اعتبروا تلك المشابهة فمقتضى قولهم - فيما أرى - امتناعُ النَّقل في هذا الفعل؛ لأنَّ المعتلَّ العين من (يَنْفَعِل) لا تُنْقَلُ فيه حركةُ عينه المحذوفة للإسناد إلى نون النِّسوة، نحو: يَنْقَدْنَ، وسيأتي في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب) - إن شاء الله تعالى - أن المعتبري المشابهة عوّلوا عليها في الحذف ونقل حرك العين.

والفعلُ الآخرُ على بناء (يُفْعَلُ) المبني للمفعول الذي ماضيه على (أُفْعِلَ)، وهو:

* يُكَنَّ[٣]:

من: أَكْنَنْتُ الشيءَ؛ إذا سترتَه، حكاه الفراءُ - فيما نقله عنه المعري - وأنشد:

عليها مِنْ قوادِمِ مَضْرَحيٍّ ... مِنَ اللاتي يُكَنَّ من الصَّقيع[٤]

وأصْلُه (يُكْنَنَّ) [يُكْنَنْنَ]، مسندٌ إلى نون النِّسوة، وقصةُ الحذف منه كقصة (أَحَسْتُ) إلا أنَّه أثقلُ؛ لاجتماع النونات[٥].

(١) ضُبط بالكسر في (اللسان).

(٢) الكلامُ على هذه المخالفة في: تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٠٨.

(٣) وقفني على هذا الحرف أستاذي الدكتور محمد أجمل الإصلاحي حفظه الله.

(٤) اللامع العزيزي ١ / ٣٩٩، وفي (اللسان ١٣ / ٣٦١) ضُبط (تَكُنُّ) وفي روايةٍ: (تُكِنُّ)، ولا شاهد فيهما.

(٥) اللامع العزيزي ١ / ٣٩٩.

ذانك ما وقفتُ عليه من المضارع، وجاء في (لسان العرب): «وفي حديث أُحد: (حتّى رأيتُ النِّساءَ يَشْتَدِدْنَ في الجبل)[١]؛ يعدونَ، قال ابنُ الأثير: هكذا جاءت اللفظة في كتاب الحُميديّ [يعني: الجمع بين الصَّحيحين]، والذي في كتاب البخاري (يَشْتَدْنَ) [كذا، بسكون الدال] بدال واحدة، والذي جاء في غيرهما (يُسْنِدْنَ) بسينٍ مهملةٍ ونون[٢]؛ أي: يُصَعِّدْنَ فيه، فإن صحَّت الكلمةُ على ما جاء في البخاري - وكثيراً ما يجيء أمثالُها في كتب الحديث، وهو قبيحٌ في العربية؛ لأنَّ الإدغام إنّما جاز في الحرف المضعَّف لَمّا سكن الأولُ وتَحَرَّكَ الثّاني، فأمّا مع جماعة النِّساء فإنَّ التَّضعيفَ يظهر لأنَّ ما قبل نون النِّساء لا يكونُ إلا ساكناً، فيلتقي ساكنان، فيُحرَّكُ الأولُ وينفكُّ الإدغامُ، فتقول: يَشتَدِدْنَ = فيمكنُ تخريجُه على لغة بعض العرب من بكر بن وائل؛ يقولون: رَدْتُ، وَرَدْتِ، وَرَدْتَ [كذا، بسكون الدال]، يريدون: رَدَدْتُ ...، قال الخليل: كأنَّهم قدَّروا الإدغام قبلَ دخول التاءِ والنون، فيكونُ لفظُ الحديث: يَشْتَدْنَ [كذا، بسكون الدال]"[٣]، وكلُّه خطأٌ في الضَّبط من النَّسَخَةِ، وصوابه: يَشْتَدَّنَ، وردَّتُ...؛ بتشديد الدال، وجاء على الصواب في (النهّاية)[٤].

٤- فِعْلُ الأمْرِ:

له - فيما وقفتُ عليه - مثالٌ واحدٌ ماضيه ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، وهو:

* قَرْنَ:

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾[٥]:

(١) صحيح البخاري ٥/٢٩ (كتاب المغازي باب غزوة أحد).

(٢) راجع: التنقيح /٨٣٩، فتح الباري ٧/٤٣٢.

(٣) اللسان ٣/ ٢٣٤.

(٤) النهاية ٢/٤٥٢.

(٥) الأحزاب: ٣٣.

قرأ عاصمٌ ونافعٌ ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بفتح القاف، وقرأ سائرُ السَّبعة ﴿ وَقِرْنَ ﴾ بكسر القاف(١)، وكلامُ العلماء على القراءتين مُسْهَبٌ، له بحثٌ مفردٌ إنْ شاءَ الله تعالى، وأذكرُ هنا ماله صلة بمسألة الباب:

فأمّا قراءةُ (وَقَرْنَ) بفتح القاف فهي شاهدٌ خالصٌ لمسألة الباب على قولِ: الفرّاءِ، وأبي عبيدةَ، وابن قتيبة، والزّجاج، وابن عُزيز، والنّحاس، والسّيرافيِّ، وابن خالويه، والأزهريِّ وقال: "هذا قولُ الحذّاق من النَّحويين"، والمجاشعيِّ، والباقوليِّ، والأنباريِّ، وخَلَفٍ كثيرين(٢).

وأَصْلُ الفعل (اقْرَرْنَ)؛ أمرٌ من (قَرِرْتُ في المكان أقَرُّ)؛ الماضي على (فَعِلَ) والمضارعُ على (يَفْعَلُ)، وهي لغةٌ لأهل الحجاز حكاها الكسائيُّ(٣).

ثُمَّ اسْتُثقِلَ اجتماعُ المِثْلينِ مفكوكَيْن، فحُذِفَ أحدُهما، وأُلقيت حركةُ العين على الفاء؛ لئلا يلتقي ساكنان، فسقطتْ همزةُ الوصل؛ لزوال علّةِ جلبها، فصار (قَرْنَ)، وله تفاسيرُ أُخَرُ ستأتي -إن شاء الله تعالى- في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعللها).

وأمّا قراءةُ (وَقِرْنَ) بكسر القاف= فتدخلُ في مسألة الباب إذا جُعِلَ الفعلُ أمراً

(١) السبعة ٥٢١-٥٢٢، البديع ٢٣٠، جامع البيان ١٤٩٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، مجاز القرآن ٢/١٣٧، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٥٠-٣٥١، معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢٥، تفسير غريب القرآن لابن عزيز ٣٨٦، إعراب القرآن ٣/٣١٣-٣١٤، شرح السيرافي ٦/٦٢٨، إعراب القراءات السبع ٢/١٩٩-٢٠٠، معاني القراءات /٢٨٢-٢٨٣، الغريبين ٥/١٥٢٤، الفصوص ٣/١١٩، الكشف ٢/١٩٨، الهداية ٩/٥٨٢٩-٥٨٣٠، النكت ٢/٤٩٢، الوسيط ٣/٣٦٩، كشف المشكلات ٢/١٠٧٨، البيان ٢/٢٦٨-٢٦٩، التبيان ٢/١٠٥٧، الفريد ٤/٤١، تفسير غريب القرآن للرازي ٢٣٧، الحلية ٢/٧٨، الارتشاف ١/٢٤٨-٢٤٩، المقاصد الشافية ٩/٤٢٦، المفراح ٢٤٨.

(٣) الغريب المصنف ٢/٥٨٥، إعراب القرآن ٣/٣١٣-٣١٤، مشكل إعراب القرآن ٢/٥٧٧، الهداية ٩/٥٨٢٩-٥٨٣٠، النكت ٢/٤٩٢، الحلية ٢/٧٨، الارتشاف ١/٢٤٨-٢٤٩. وفي (إصلاح المنطق ٣٣٨) الحاكي الفرّاءُ، وفي (المقاصد الشافية ٩/٤٢٦): «حكاها البغداديون والكسائي والأخفش». وانظر: الأفعال لابن القطاع ٣/٤٧.

من (قَرَرتُ في المكان أقِرُّ)، وهي لغةٌ مجمعٌ عليها، وأصْلُه (اقْرِرْن) : حُذِف أحدُ مثليه، ونُقِلتْ حركةُ عينه إلى الفاء؛ فسقطت همزةُ الوصل.

وهذا الوجهُ أجازه الفراء (في قول قائل)، والزّجّاجُ، وابنُ خالويه وقال: « ما علمتُ أحداً ذكره »، والأزهريُّ، وابنُ جنّي، والجرجانيُّ، والمجاشعيُّ، والباقوليُّ، والأنباريُّ، وجماعةٌ(١).

ونَقَلَ النّحاسُ كلاماً للمبرِّد يُفْهِمُ أنَّه لا يرى غيرَه، حيثُ قال: « وفيه قولٌ آخرُ؛ قال محمَّدُ بنُ يزيدَ: هو مِنْ قَرَرْتُ في المكان أَقِرُّ، والأصْلُ: واقْرِرْنَ، جاء على لغة مَنْ قال في (مَسِسْتُ) : مَسْتُ؛ حُذفت الرّاءُ الأولى، وأُلقيتْ حركتُها على القاف؛ فصار (وَقِرْن) »(٢).

وسيأتي في مبحث (حدود الباب) كلامٌ لسيبويه يقتضي أنّ ما حُذِف من ماضيه حُذِف من مضارعه وأمره.

ذلك حديثُ ما وقفتُ عليه من مادّة الباب، وحديثُ ما وقفتُ عليه من عزوها، وختامُه ملحوظاتٌ تبدَّتْ:

ـ أكْثَرُ مادة الباب المأثورة من الفعل الماضي الثلاثي المجرَّد، وأكْثَرُها منه على (فَعَلَ)، ويليه (فَعِلَ)، ثُمّ (فَعُلَ)، ولم يخلص من أمثلته إلا واحدٌ، ثم (فُعِلَ) المبني للمفعول، وله مثالٌ واحدٌ مشكلٌ.

لذا أرى قولَ الزجاج: « ولكن اللام [من: ظَلِلْتُ] حُذِفت لثقل التضعيف والكسر »(٣) =

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٤٢، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٢٥، إعراب القرآن ٣ / ٣١٣، شرح السيرافي ٦ / ٦٢٨، إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٠٠، معاني القراءات ٢ / ٢٨٣، المحتسب ١ / ٢٦٩، الهداية ٩ / ٥٨٢٩، الكشف / ١٩٨، المفتاح للجرجاني ٣٦-٣٧، النكت ٢ / ٤٩٢، كشف المشكلات ٢ / ١٠٧٩، باهر البرهان ١١٣٦، البيان ٢ / ٢٦٨، التبيان ٢ / ١٠٥٧، الفريد ٤ / ٤١، الحلية ٢ / ٧٧.

(٢) معاني القرآن الكريم ٥ / ٣٤٦. وانظر: توضيح المقاصد ٦ / ١٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٧٥.

من باب الاستحسان، وكذلك قولُ ابن جنّي: «وهذا الحذفُ في المكسور أسوغ؛ لأنَّه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرةُ، وكلاهما مكروهٌ» وقولُه عن (أَحَسْنَ): «وهذا وإن كان مفتوحاً فإنَّه قد حُمِّلَ الهمزة الزّائدةَ؛ فازداد ثقَلاً"[١].

وسيأتي في مبحث (شذوذ الباب واطراده) ـ إن شاء الله تعالى ـ أنَّ من النحويين مَن قيَّد الاطّراد بكسر العين.

ـ في الشّواهد أُسندت أفعالُ الباب إلى التّاءِ وفروعها، و(نا) المتكلِّمين، ونون النّسوة، وسترى في مبحث (حدود الباب) ـ بإذن الله ـ أنَّ الكسائي لم ير الحذف من المسند إلى نون النِّسوة.

ـ حكى سيبويه من مادّة الباب ثلاثةَ أفعالٍ: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ، وقال: «ولا نعلمُ شيئاً من المضاعف شذَّ عمّا وصفتُ لك إلا هذه الأحرفَ»[٢].

وزاد اللَّيثُ صاحبُ الخليل: حَلْتُ، وهَمْتُ.

فأمّا ما زاده الكوفيون على ما حكاه سيبويه فعلى النّحو الآتي:

حكى الفرّاء: هَمْتُ، ووَدتُ، ويَنْحَطْنَ، ويُكَنَّ، وحَمَل عليه ﴿وقَرْنَ﴾.

وحكى اللِّحيانيُّ: ظَنْتُ، وأَحَبْتُ.

وحكى ابنُ الأعرابيِّ: ظَنْتُ.

وحكى ثعلبٌ: حَسْتُ، ووَدتُ.

وحكى ابنُ الأنباريِّ: هَمْتُ.

ونقل المؤدِّبُ، وهو متأخِّرٌ، ناحٍ نحوَ الكوفيين: بَذْتُ.

فجملةُ ما زادوه تسعةُ أفعالٍ، وبها يُستدركُ على أبي حيّان في قوله: «لم يُسمع ذاك إلاّ في: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ؛ على ما نقله سيبويه وغيرُه، وهَمْتُ؛ على ما زاد أبو بكر بن الأنباريّ»[٣].

---

(١) المحتسب ١/٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٢.

(٣) التذييل ٢/١٢٥٠.

ـ عزا اللِّحيانيُّ الحذفَ في الباب جملةً إلى بني سُليم، ولم أرَ فيما نُقلَ عنه ما يُقَرِّبُ أنَّ الحذفَ لغةٌ مستمرَّةٌ عندهم أو يُبَعِّدُه[١]، ولم أر ـ أيضاً ـ لِعزْوه ذكْراً في آثار أصحاب البصريين، ولعلَّ التَّفسيرَ في قول ابن جنّي: «على أنَّ أصحابَنا في كثير ممّا يحكيه اللِّحيانيُّ كالمتوقِّفينَ... وذاكرْتُ بنوادره شيخَنا أبا عليٍّ، فرأيتُه غيرَ راضٍ بها»[٢].

ثُمَّ عزاه إلى سُلَيم ابنُ مالكٍ[٣]، وجعله لغةً لهم جائزةً، ووضَعَ لجوازها قيوداً ستأتي ـ بإذن الله ـ في مبحث (شذوذ الباب واطِّراده)، وأُراه في العزْوِ صادراً عن اللِّحيانيِّ، وفي وضْع القيود مجتهداً، وأُرجِّحُ أنَّ أبا حيّانَ ـ رحمه الله ـ لم يقفْ على كلامِ اللِّحيانيِّ؛ إذ قال معلِّقاً على قول ابن مالك: «وتلخَّصَ من كلام النَّحويين أنَّ الحذفَ من هذه الأفعال إنّما هو على طريقة الشُّذوذ، وأنَّه لم يُسمع ذاك إلا في: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ؛ على ما نقَلَه سيبويه وغيرُهُ، وهَمْتُ؛ على ما زاد أبوبكر بن الأنباريِّ؛ فنقلُ المصنِّفِ أنَّ ذلك لغةُ سُليم مخالفٌ لهذه النُّقول، والمصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ كثيرُ الاطِّلاع، ثقةٌ فيما ينقلُه، لكنّا ما تعرَّفْنا هذه اللُّغةَ من جهةٍ غيرِ جهته»[٤]، وقال في موضعٍ آخر: «وذكر المصنِّفُ أنَّ ذلك لغةٌ لسُليم مطَّردةٌ في المضاعف بالشروط التي ذكرها، ولعلَّ ذلك من نقْلِ غير البصريِّين؛ لأنَّ إمامَ البصريِّين لم ينقُل ذلك عن سُليم..»[٥].

ـ ذكر المؤدِّبُ ـ وهو كوفيُّ المورد ـ أنَّ الحذفَ لغةٌ لربيعةَ، وأنَّ ما ورد منه في القرآن العظيم نزل بلغتهم، وأنشد شعراً لطَرَفةَ، وطَرَفةُ بكريٌّ، وبكرٌ إحدى قبائل ربيعةَ.

ولم أقف على العزو والشِّعر إلا في كتابه، فلستُ أدري: هل نَقَلَ العَزْوَ عَمَّنْ قبلَه، أو بنى على ما في شعر طرفةَ؛ فإنْ كان الأخيرُ منْزِعَتَه فلا أراه يَنْهَضُ وحدَه

(١) المحكم ٢/ ٣٧٩، ١١/ ١٢، اللسان ١/ ٢٨٩، ١٣/ ٢٧٣.

(٢) سر الصناعة ١/ ٣٣٠-٣٣١.

(٣) التسهيل ٢٦٠، ٣١٤.

(٤) التذييل ٥/ ٢٥٠أ.

(٥) التذييل ٦/ ١٩٠أ.

دليلاً؛ لأنَّ الشّاعرَ قد يستعملُ لغةً ليستْ لقبيلته[١].

ومن المشتهر أنَّ الخليلَ حكى أنَّ ناساً من بكرٍ يقولون: رَدَّتَ، وَرَدَّنَ؛ يُدغمون والفعل مسندٌ إلى الضّمير المتحرِّك[٢]، فإن ثبت الحذفُ لغةً لهم فمُحْتَملٌ أن يكونَ تطوُّراً عن هذه اللُّغة استخفافاً، فيكونَ له حديثٌ آخَرُ وعِلَلٌ أُخَرُ، والله أعلمُ.

ـ عزا اللَّيثُ وابنُ جنّي (ظِلْتُ) بالحذف والكسر إلى أهل الحجاز، وعَزَوا (ظَلْتُ) بالحذف والفتح إلى بني تميم، ولستُ أدري على وجه التَّحقيق: هل العزْوُ مقصورٌ على هذا الحرف أوْلا؟ ولكنَّ المحقَّق أنَّ الحذفَ عند ابن جنّي ليس لغةً مستمرّةً؛ لأنَّه نصَّ على أنَّه لا ينقاسُ[٣]، فأمّا اللَّيثُ فله رأيٌ سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في مبحث (شذوذ الباب واطِّراده).

ـ نقلَ خالدٌ الأزهري عَزْوَ ابن جنّي، وقال: «وينبغي العكسُ؛ فإنَّ الفتحَ جاء في القرآن، والقرآنُ نزلَ بلغة أُهل الحجاز.»[٤].

وهذا تعقُّبٌ برأيٍ على نقلٍ، وفيه نظرٌ من وجوهٍ: أدناها من مسألة الباب ـ لو سَلِمتْ له حُجَّتُه ـ أنَّ الكسرَ قُرئ به كما مرَّ، وأدفعُها لحُجَّته أنَّ القرآن العظيم نزل بلغة العرب؛ لذا جاء فيه وجهانِ في مسألة واحدة، وخيرُ شاهدٍ قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَن يُشاقِقِ اللهَ ورسولَه فإنَّ الله شديدُ العِقاب﴾[٥] بفكِّ الإدغام؛ وهو لغةُ أهل الحجاز، وقولُه سبحانَه: ﴿وَمَن يُشاقِّ اللهَ فإنَّ الله شديدُ العِقابِ﴾[٦] بالإدغام؛ وهو لغةُ بني تميم.

ـ عزا أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ (حَسْتُ) إلى بني تميم، فدَلَّ على أنَّ المحكيَّ عنهم

(١) راجع: الخصائص ١ / ٣٧٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٣٥، التكملة ١٧٠، الفصوص ٣ / ١١٩، الممتع ٦٦٠، شرح الشافية ٣ / ٢٤٤–٢٤٥.

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٩.

(٤) التصريح ٥ / ٤٧١، وراجع تعليق الدكتورة صالحة آل غنيم عليه في: اللهجات في الكتاب ٥٤٩.

(٥) الأنفال: ١٣.

(٦) الحشر ٤، وراجع: معاني القرآن للفراء ٣ / ٧٤.

ليس (ظَلْتُ) فحسبُ.

ـ ذكر الفيُّوميُّ أنَّ الحذفَ لغةٌ، فقال وهو يعدِّدُ اللُّغاتِ في إسناد المضاعف إلى الضَّمير المتحرِّك: «والثّانيةُ حَذْفُ العين تخفيفاً مع فتح الأول ... وهذه لغةُ بني عامر، وفي الحجاز بكسر الأول ...»(١).

وكدتُ أقولُ: (بني عامر) تحريفُ (بني تميم) آئباً إلى ما في (العين) و(التهذيب) وغيرِهما كما مرَّ؛ لولا أنَّ الفرّاء حكى (يَنْحَطْنَ) عن أعرابيٍّ من بني نُمير، وبنو نُمير من عامر، ولولا أنَّ ابن جنّي نقل إنشادَ أبي زيدٍ بيتاً لرجُلٍ من بني عُقيلٍ فيه (ظِلْتُ) بالكسر، ثم قال: «فكسروا الظّاءَ في إنشادهم، وليس من لغتهم»(٢)؛ فأفْهمَ أنَّ من لغتهم الحذفَ والفتحَ، وبنو عُقيلٍ من عامر.

يَضِحُ مّما سبق أنَّ الحذفَ لم تستأثر به قبيلةٌ، وإنّي لأَمْيَلُ إلى أنَّه في لسانِ سُليم أكْثَرُ منه في لسان غيرهم؛ لمكان ما قاله اللِّحيانيُّ، وأرى الرضيَّ أراده حيثُ قال: "وجاء في لغة سُليم قليلاً، وربّما استعملَه غيرُهم...»(٣).

مِنْ أجْلِ ذلك أقولُ: ربّما كان أهلُ الحجاز وبنو عامرٍ فيما نُقل عنهم من أحرفٍ متأثّرين سُليماً؛ إذ ديارُ سُليم في عالية نجد مّما يلي الحجاز، ويجاورهم في العالية بنو عامر(٤)، ويكون ذاك تطبيقاً لقول ابن جنّي: «العربُ ـ وإن كانوا كثيراً منتشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجِّرين ولا متضاغطين ـ فإنَّهم بتجاورهم [في بعض النسخ: بتحاورهم] وتلاقيهم وتزاوُرِهم يجرون مجرى الجماعة في دارٍ واحدةٍ، فبعضُهم يُلاحظُ صاحبَه ويراعي أمْرَ لغتِه كما يُراعي ذلك من مُهمِّ أمرِه»(٥).

(١) المصباح المنير ٢/ ٩٤٣.
(٢) الخصائص ٣/ ٣٨١.
(٣) شرح الشافية ٣/ ٢٤٥.
(٤) راجع: اللهجات في الكتاب ٦٠-٦١، ٦٦.
(٥) الخصائص ٢/ ١٥-١٦.

المبحثُ الرّابعُ
حدودُ البابِ

هي خمسةٌ مأخوذةٌ من جملة كلام العلماء وما نقلوه عن العرب؛ فما دخلَ فيها دَخَلَ في مسألة الباب، فأخذ أحكامَها وعِلَلها، وما خرج عن واحدٍ منها لم يدخل في مسألة الباب.

وحديثُها على النَّحو الآتي:

الحدُّ الأوّلُ: أن يكونَ المحذوفُ منه فعلاً(١)، وإنّما كانَ كذلك لأنَّ الحذفَ إعلالٌ، والإعلالُ عندهم أصلٌ في الأفعال؛ لذا قال صاعدٌ: «مذهبُ العرب التَّخفيفُ في الكلام، والأفعالُ متصرِّفةٌ، فإذا استطاعوا تخفيفَها خفَّفوها لتصرُّفِها، والأسماءُ موضوعةٌ لا تتصرَّفُ؛ فلم يجدوا سبيلاً إلى تخفيفها، وخفَّفوا فيما يتصَرَّفُ من الأفعال»(٢).

ومن تصرُّفها ما يحدث للمضاعف في مسألة الباب؛ إذ يسكن آخرُه للإسناد إلى الضَّمير المتَحرِّك سكوناً لازماً يُفكُّ به الإدغامُ، فيلتقي مثلانِ مفكوكَان بعد أن كانا مخففَّينُ بالإدغام، وهذا شيءٌ يكون في الأفعال، ولا يكونُ في الأسماء.

وقد رأيتَ في مادة الباب نَقْلَ الحذف من: الماضي، والمضارع، والأمر، والمنقولُ من الأول أكْثَرُ، كما رأيتَ نقلَ الفراء (يُكَنَّ) المبني للمفعول وحَمْلَ العُكْبَريِّ (ظُلْت) في وجهٍ قدَّمَه = على الحذفِ مِن المبنيِّ للمفعول، وينبني على ذلك تحقيقاتٌ:

١ـ قال ابنُ مالك في (الألفية):

ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلا   وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا(٣)

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٢١، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤٢، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣٧، المقتضب ١ / ٢٤٥، الحلبيات ١٣٩، التسهيل ٢٦٠، الارتشاف ١ / ٢٤٧، المقاصد الشافية ٩ / ٤١٤.

(٢) الفصوص ٣ / ١١٧. وتكلم سيبويه على ثقل الأفعال في: الكتاب ١ / ٢٠.

(٣) الألفية ٦٤.

فاستظهر منه الشّاطبيُّ قيوداً للجواز متهدّياً قولَه: «وعادةُ النّاظم أن يُشير إلى القيود والشُّروط بالأمثلة اكتفاءً بها عن التَّنصيص عليها؛ قصداً للاختصار"[١]، وحديث القيود سيأتي - إنْ شاء الله تعالى - في مبحث (شذوذ الباب واطّراده)، وأذْكُرُ منها هنا ما يتَّصِلُ بهذا الحدِّ، وهو قولهُ: «والرّابعُ: كونُه مبنيّاً للفاعل، فإنْ كان مبنياً للمفعول لم يجز فيه ذلك الحكمُ بمقتضى المفهوم، فتقولُ: مُسِسْتُ، وظُنِنْتُ كذا، ولا تقولُ: مُسْتُ، ولا ظُنْتُ، ولا مِسْتُ، ولا ظِنْتُ»[٢].

قُلْتُ: لم أرَ أحداً تحدَّثَ عن الحذف من المبنيِّ للمفعول حديثاً صريحاً ليس نَقْلَ الفراء وحَمْلَ العُكْبَرِيِّ وكلامَ الشاطبيِّ، فأمّا غيرُ الصَّريح فسيأتي قريباً كلامٌ لسيبويه يُشْعِرُ به.

وكُلُّ العِلَلِ التي ذكروها للحذف في الباب متحقِّقةٌ فيه كما سيأتي في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعِللها)، وهذه حجّةٌ احتجَّ بها الشّاطبيُّ لاطِّراح الفرقِ في الحذف بين الماضي والمضارع والأمر مستدركاً على ابن مالك فيما استظهره من بيت (الألفية)[٣]، فتلزمُه هنا، ويلزمُه الاستدراكُ.

وفي كلامه المنقول آنفاً تمثيلٌ للوجهين: إبقاءِ حركة الفاء وحذفِ حركة العين، وحذفِ حركة الفاء ونقل حركة العين، وأرى في الوجه الثّاني - على قول من أجاز الحذف - إلباساً لفظياً إذا كانت الفاءُ مضمومةً للبناء للمفعول، وكانت وحدَها عَلَمَه؛ كما في الثُّلاثيِّ المكسورِ العين نحو (مُسِسْتُ)؛ فإهدارُها إهدارٌ للعلامة الصوتيّة، يؤدّي بعد الحذف والنَّقْل إلى اتحاد لفظِ المبنيِّ للفاعل ولفظِ المبنيِّ للمفعول؛ فيكونان في (مَسِسْتُ) - مثلاً -: مِسْتُ، ولكنه إلباسٌ غيرُ مانعٍ؛ إذ له نظائرُ[٤]، ويرفعُه السياقُ.

٢- فرق الفراءُ والمجاشعيُّ بين الحذف من الماضي والحذف من المضارع والأمر،

(١) المقاصد الشافية ٩/٤١٨.

(٢) المصدر السابق ٩/٤١٥.

(٣) المصدر السابق ٩/٤١٦.

(٤) الكتاب ٤/٤٢٣.

فذكرا أن الأول أكثر[١]، وكذلك فرق بينَهما ابنُ مالك في (التسهيل) فقال بعد ذكرِ جوازِ الحذف من الماضي في لغة سُلَيم: «وربّما فُعِلَ ذلك بالأمر والمضارع»[٢].

والتَّفريقُ وفاق المادّة المنقولة، فأمّا الجوازُ في الماضي فله حديثٌ سيأتي في مبحث (شذوذ الباب واطِّراده) إنْ شاء اللهُ تعالى.

٣ـ قال ابنُ عصفور: «وأمّا (ظَلْتُ) و(مَسْتُ) في لغة مَن فتح الميمَ؛ فحذفوا ولم ينقلوا فيهما الحركة؛ تشبيهاً لهما بـ(لَسْتُ) لمّا كان لا يُسْتَعْمَلُ لهما مضارعٌ إذا حُذِفا كما لا يُسْتَعْمَلُ لـ(ليس) مضارعٌ، ولأنَّ المشبَّهَ بالشَّيءِ لا يقوى قوَّةَ ما يُشَبَّهُ به»[٣].

فأمّا أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ لهما مضارعٌ؛ فقولٌ لم أقف عليه عند أحدٍ قبلَه، وقد مرَّتْ حكايةُ الفرّاءِ الحذفَ من المضارع؛ فما أدري: ما قولُه عنها؟

وفي كلامِ سيبويه ما يُفْهِمُ أنَّ ما حُذِفَ من ماضيه حُذِفَ من سائر أبنيته، وذلك قوله: «وذلك قولهمُ: أَحَسْتُ ... وكذلك تفعلُ به في كلِّ بناءٍ تَبْني الّلامَ من الفعل فيه على السكون ولا تَصلُ إليها الحركةُ ... فإذا قلتَ: لم أُحِسَّ[٤]؛ لم تَحْذِفْ؛ لأنَّ اللامَ في موضع قد تدخلُه الحركةُ، ولم يُبنَ على سكونٍ لا تنالُه الحركةُ..."[٥]، فقولُه بعد ذكْرِ الماضي (كلّ بناء) لفظٌ عامٌّ لا مخصِّصَ له إلا مخصِّصُ الحذف من الماضي، وهو أنْ تسكنَ اللام سكوناً لازماً؛ أي: أنْ تَسْكُنَ

(١) معاني القرآن ٢/٣٤٢، النكت ٢/٤٩٢.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) الممتع ٦٦٢.

(٤) كذا في: طبعة باريس ٢/٤٤٦، وبولاق ٢/٤٠٠ وهارون، وعارف حكمت ٤٠٨أ، وشرح السيرافي ٦/٤٠٠، والتّعليقة ٥/١٤٥، وشرح الرماني ٥/١٢٩أ.

ولو قيل: إنّه لم (أُحْسِسْ) على لغة فكِّ الإدغام، فتسكن اللام = لكان قولاً.

(٥) الكتاب ٤/٤٢١.

للإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى؛ فهو - إذاً - لفظٌ يَشْمَلُ ما وراء الماضي، وليس وراءه إلا المضارعُ والأمرُ والمبنيٌّ للمفعول، ويدلُّك على قُرْبِ هذا التَّفسير شيئان:

أحدهُما: قولهُ آخرَ النَّصِّ: «فإذا قلتَ: لم أُحِسَّ؛ لم تحذف...»؛ فهو يدلُّ بمفهوم المخالفة على أنَّ مضارعَ (أَحَسْتَ) إذا سكنتْ لامُه سكوناً لا تنالُه الحركة للإسناد إلى نون النِّسوة= وقع فيه الحذفُ، فقيل: يُحِسْنَ.

ولو كانَ المضارعُ لا يكونُ فيه حذفٌ ألبتّةَ لمَا كانَ لذِكْرِه (لم أُحِسَّ) فائدةٌ، وما كان لتعليله امتناعَ الحذف فيه بأنَّ سكونَ لامه للحزم تنالُه الحركةُ = مقتضٍ.

والآخرُ: قولُ السّيرافيِّ شارحاً: «اعلم أنَّ الحذفَ في هذا الباب شاذٌّ غيرُ مطَّردٍ، والذينَ استعملوه مع شذوذه تأوّلوا فيه ضَرْباً من التّاوُّل، فإذا قلت: أَحَسْتُ، أو النِّسوةُ أَحَسْنَ، وفي المستقبل: يُحِسْنَ؛ فالأصلُ في ذلك قبل هذا التَّغييرِ: أَحَسَّ، ويُحِسُّ...»(١)، فذكَرَ الحذف من المضارع كما ترى.

عَوْدٌ إلى كلام ابن عصفور: وأمّا تَشبيهُه (ظَلْتُ) بـ(لَسْتُ) فأخَذَه من قول سيبويه(٢) بعد ذِكْرِه (ظِلْتُ) بالنَّقْلِ وتشبيهِه بـ(خِفْتُ): «وأمّا الذينَ قالوا: ظَلْتُ، ومَسْتُ = فشبَّهوها بـ(لَسْتُ)، فأجْرَوها في (فَعِلْتُ) مُجْراها في (فَعِلَ)، وكَرِهوا تحريكَ اللام فحذفوا، ولم يقولوا في (فَعِلْتُ): لِسْتُ؛ ألبتّةَ؛ لأنَّه لم يَتَمكَّنْ تمكُّنَ الفِعْلِ، فكما خالفَ الأفعالَ المعتلَّةَ وغيرَ المعتلَّةِ في (فَعِلَ) كذلك يُخالفها في: فَعِلْتُ»(٣).

أخذ ابنُ عصفور - رحمه الله تعالى - التَّشبيهَ، وفسَّره بما ذكره من أنَّ (ظَلْتُ) كـ(لَسْتُ)؛ لا يُستعملُ لها مضارعٌ، وأُراه أغربَ في التَّفسير؛ لما يأتي:

(١) شرح السيرافي ٦/ ٤٠١. وانظر: شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٣٤-١١٣٥، التذييل ٦/ ١٩٠أ.

(٢) نقل أبوحيّان كلامَ ابن عصفور، ثم قال: «وهو شرحٌ وإيضاحٌ لكلام سيبويه» التذييل ٥/ ٢٥٠أ.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

أ- وَجْهُ الشَّبه عند سيبويه - فيما أُرجِّحُ - سكونُ عين المضاعف من أجْلِ الإدغام ثم سكونُ لامه للإسناد إلى الضّمير المتحرِّك، كما أنَّ عينَ الأجوف ساكنةٌ للإعلال ثم تسكنُ لامهُ للإسناد المذكور، فحُذفت عينُ المضاعف في أفعال الباب عند الإسنادِ إلى الضّمير المتحرِّك؛ تشبيهاً بحذف عين الأجوف المسندِ إلى الضّمير المتحرِّك، وسيأتي التَّحقيقُ - إن شاء الله تعالى - في مبحث (التغيُّرات في أفعال الباب وعللها).

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ من العرب مَنْ راعى في الشَّبه ضرباً من الأجوف نُقلت فيه حركةُ العين إلى الفاء؛ وهو (خِفْتُ) ونحوه؛ فقال: ظِلْتُ، وأنَّ منهم مَنْ راعى ضرباً آخرَ لم تُنقلْ فيه حركةُ العين؛ وهو (لَسْتُ)؛ فقال: ظَلْتُ.

ب - أظُنُّ ابنَ عصفور - رحمه الله تعالى - بنى تفسيرَه على قول سيبويه آخِرَ النَّصِّ: «ولم يقولوا في (فَعِلْتُ): لِسْتُ؛ ألبتّةَ؛ لأنَّه لم يتمكنَّ تمكُّنَ الفعل ...»، وأرى فيه ما يُفْهِمُ أنَّ (ظَلْتُ) له مضارعٌ؛ إذ هو جوابٌ عن سؤالٍ بيانيٍّ تقديره: لِمَ جاز في (ظِلْتُ) نقلُ حركةِ العين وحذفُها ولم يجُزْ في (لَسْتُ) إلا حذفُ حركةِ العين؟ وتفسيرُ الجواب: أنَّ (لَسْتُ) فعلٌ جامدٌ؛ فلم يتصرَّفوا فيه بالوجهين، وذا يدُلُّ بالمفهوم على أنَّ (ظَلْتُ) أجازوا فيه الوجهين؛ لأنَّه متصرِّفٌ؛ له مضارعٌ وأمرٌ.

وما ذكرتُه لم أُبدِعْه؛ فهو مبنيٌّ على قول الشّارح أبي سعيد السّيرافيِّ: «ولم يقولوا: لِسْتُ؛ بكسر اللام، كما قالوا: ظِلْتُ؛ لأنَّ (ليس) لم تتمكَّنْ تمكُّنَ (ظَلَّ يظَلُّ) و(مَسَّ يَمَسُّ)؛ فلم يتوسَّعوا فيها باللُّغتين»(١).

٤- ذكر الخَضْرُ اليزديُّ حَمْلَ بعض العلماء قولَه عز وجلَّ ﴿ وقَرْنَ في بُيوتكُنَّ ﴾ على الحذف، ثُمَّ قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ هذا الحذفَ لا يجري في غير الماضي؛ من (الكتاب): (إذا قُلْتَ: لم أُحِسَّ؛ لم تحذفْ؛ لأنَّ اللامَ في موضعٍ قد تدخلُه الحركةُ، ولم يُبْنَ على سكونٍ لا تنالُه الحركةُ، فهم لا يكرهونَ تحريكَها)، وقال

(١) شرح السيرافي ٦/٤٠٣.

أيضاً: (ليس هذا النَّحْوُ إلا شاذّاً) مشيراً إلى الماضي، وحَمْلُ التَّنزيلِ على الشّاذِّ غيرُ سديدٍ»(١).

كذا قال رحمه اللهُ، وفي كلامه نظرٌ من وجوهٍ:

أوَّلُها في قوله: «هذا الحذف لا يجري في غير الماضي»؛ فقد مرَّتْ حكايةُ الفراءِ (يَنْحَطْنَ) و(يُكَنَّ)، ومرَّ حَمْلُ أئمةٍ أعلامٍ قراءةَ (وقَرْنَ) على الحذف ليس غيرُ، ومرَّ كلامٌ لسيبويه مُفْهِمٌ وقوعَ الحذف في غير الماضي.

وثانيها في استدلاله بنص سيبويه الأوَّلِ؛ إذ مرَّ قريباً أنَّه يدُلُّ بالمفهوم على وقوع الحذف في المضارع.

ولستُ أدري - على وجه التَّحقيق - لِمَ استدلَّ به؟ وأخشى أن يكونَ بنى استدلالَه على منْع الحذف في (لم أُحِسَّ)، وهو لا يُبنى عليه؛ إذ لامُ (لم أُحِسَّ) لم تسكن سكوناً لا تنالُه الحركةُ، وسكونُها هذا السُّكونَ حدٌّ من حدود الباب كما سيأتي.

وثالثُها في استدلاله بنصِّ سيبويه الثّاني؛ فالأظْهرُ أنَّ الإشارةَ في النَّصِّ إلى الحذف.

ورابعُها في قوله «وحَمْلُ التَّنزيل على الشَّاذِّ غيرُ سديدٍ»؛ إذْ بادٍ منه حَمْلُ الشُّذوذِ في كلام سيبويه على شذوذ السَّماعِ، ولا أراه يُحْمَلُ إلا على شذوذِ القياس؛ ألم تَرَ أنَّ سيبويه قال في ترجمة الباب: «هذا بابُ ماشذَّ من المضاعف»(٢)، ثُمَّ ذَكَرَ تحته (ظَلْتُ)، وهو - لاريبَ - مطَّرِدٌ في السّماعِ(٣).

الحدُّ الثّاني: أن يكونَ الفعلُ أَصَمَّ؛ أي: مضاعفَ العين واللام(٤)، وسترى - إن شاء اللّهُ تعالى - في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعللها)= أثرَ التَّضعيف في الثِّقَلِ والحذفِ.

(١) شرح الشافية له ٢/١٠٤٨-١٠٤٩.

(٢) الكتاب ٤/٤٢١.

(٣) انظر: الحلبيات ١٤٠، الدر المصون ٨/٩٨.

(٤) الكتاب ٤/٤٢١، المقتضب ١/٢٤٥، الحلبيات١٣٩، شرح الكافية الشافية ٢١٧٠، بغية الآمال ١٢٠، توضيح المقاصد ٦/١٠٠، المقاصد الشافية ٩/٤١٥، التصريح ٥/٤٧٠.

الحدُّ الثّالثُ: أن تَسْكُنَ لامُه سكوناً لازماً يمنعُ تَخفيفَ التَّضعيف بالإدغام، وهو ما سمّاه سيبويه: السّكونَ الذي لاتنالُه الحركةُ، وعَلَمُ تمكُّنه عنده مَنْعُه الإدغامَ[1]، وإنّما يكونُ سكونُ اللامِ كذلك إذ أُسْنِدَ الفعلُ إلى أحدِ الضّمائرِ المتحرِّكةِ: التّاءِ وفروعها، و(نا) المتكلِّمين، ونونِ النِّسوة[2]، وأنت خبيرٌ بأنَّ الماضيَ يُسْنَد إلى الثلاثة، وأنَّ المضارعَ والأمرَ يُسْنَدان إلى الثّالث فحسبُ.

ولا أعْلَمُ أحداً خالفَ في وقوعِ الحذفِ مع الثّلاثةِ إلا الكسائيَّ، وسيأتي بحثُ رأيه في مبحث (شذوذ الباب واطِّراده) إن شاء اللهُ تعالى.

وبما سَبَق يَضِحُ الفرقُ بين هذا السُّكون اللازم وسكونِ لامِ المضارع للجزمِ ولام الأمر للبناء؛ نحو: لَمْ أُحْسِسْ، وأَحْسِسْ؛ إذ هما تنالُهما حركةُ التقاء الساكنين؛ فلا يمنعان الإدغامَ[3].

الحدُّ الرابعُ: أن يكون الحذفُ بلا تعويضٍ.

الحدُّ الخامسُ: أن يكون الحذفُ مع الإسناد إلى الضمير المتحرك ليس غيرُ.

وبهذه الحدود يخرُجُ من مسألة الباب ما يأتي:

١- قراءةُ ابن يَعْمَر ﴿فمَرَتْ بِهِ﴾[4]، بتخفيف الراء[5]؛ إذ لامُ الفعل (مَرَتْ) متحرِّكةٌ؛ فتخفيفُ التضعيف فيه -إذاً- بالطّريق الأَولى الإدغامِ غيرُ مُعْوِزٍ،

(١) الكتاب ٤/٤٢١-٤٢٢، شرح السيرافي ٦/٤٠١-٤٠٢، شرح الرماني ٨٨٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٧، المقتضب ١/٢٤٥، شرح المفصل ١٠/١٥٣.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٤، ٤/ ٤٨٣، معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، المقتضب ١/ ٢٤٥، شرح السيرافي ٦/٤٠١، شرح المفصل ١٠/ ١٥٣، التتمة في التصريف ٢٠١، المقاصد الشافية ٩/٤١٥، التصريح ٥/٤٧١.

(٣) الكتاب ٣/٥٣٤، ٤/٤٢١-٤٢٢، شرح السيرافي ٦/٤٠١-٤٠٢، التعليقة ٥/١٤٥-١٤٦، شرح الرماني ٨٨٣.

(٤) الأعراف: ١٨٩.

(٥) مختصر ابن خالويه ٥٣، المحتسب ١/ ٢٦٩، شواذ القراءات ٢٠٠.

والتَّخفيفُ بالحذف على طريقة أفعال مسألة الباب إنما يكونُ إذا أعوزَهم التخفيفُ بالإدغام؛ لسكون اللام سكوناً لازماً(١).

فبانَ أنَّ الحذفَ في القراءة تخفيفٌ للتضعيف المخفَّف بالإدغام، والحذفَ في أفعال مسألة الباب تخفيفٌ للتَّضغيف المعوزِ تخفيفُه بالإدغام.

وبهذا اختلفت جهتا الحذف؛ فلم تكن للحذف في القراءة تفاسيرُ الحذف في أفعال مسألة الباب الآتي تفصيلُها في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب وعللها):

- فليس يُشَبَّه بالحذفِ من الأجوف؛ على قول مَن اعتبره في الباب؛ إذ الأجوف لا تُحذفُ عينُه مع تاء التأنيث.

- وليس فيه ثِقَلُ إعادة حركة العين؛ على قول مَن عوَّلَ عليه في الباب؛ لأنَّ حركةَ العين في (مَرَّتْ) لا تُرَدُّ أصلاً.

- وليس فيه التقاءُ ساكنين؛ على قول مَن فَسَّر به حذفَ الباب؛ إذ لامُ (مَرَّتْ) متحرِّكةٌ.

وبان - أيضاً - أنَّ احتجاجَ ابن جنّي للحذفِ في القراءة بالحذف في مسألة الباب(٢) = استحسانٌ، ولم يُرِد - فيما أرى - أنَّهما سواءٌ على سننٍ واحدٍ؛ ألم تَر أنَّه في موضعٍ آخر شَبَّه الحذفَ في مسألة الباب بالحذف من الأجوف المسند إلى الضمير المتحرِّك(٣)، وهذا التشبيه لا يحتملُه (مَرَتْ)؛ إذ الأجوفُ لا تُحذفُ عينُه مع تاء التأنيث كما تقدَّمَ.

٢- قراءة أبي جعفرٍ والأعرج ﴿لا تُضارْ والدةٌ﴾(٤) بسكون الراءِ وتخفيفها(٥)؛

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٤، الحلبيات ١٤٠.

(٢) المحتسب ١/ ٢٦٩.

(٣) المحتسب ١/ ١٢٣.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

(٥) مختصر ابن خالويه ٢١، الروضة ٢/ ٥٦٥، الكامل في القراءات الخمسين ١٦٨، غاية الاختصار ٢/ ٤٢٩، شواذ القراءات ٩٣.

في قول من رآه محذوفاً من (تُضارِرْ)[1]؛ إذ سكونُ لامه تنالُه حركةُ التقاء الساكنين، فلا يمنع الإدغامَ.

٣- (أَمْلَيتُ) ونحوه؛ في قول من رأى لامَه محذوفةً؛ لأنَّ فيه عوضاً[2]، وأمّا خروجُه في قول مَنْ رأى اللامَ مبدلةً ياءً[3]؛ فهو ظاهرٌ.

٤- قولُ بني تميم: (اسْتَحيتُ)؛ في مذهب مَنْ رأى أصْلَه (اسْتَحْيَيْتُ)، ورأى في الحذف تخلُّصاً من اجتماع الياءين، وهو مذهبٌ نقلَه سيبويه عن غير الخليل، واختاره المازنيُّ، وإنما لم يدخل في الباب لأنَّ الحذفَ مستمرٌّ: يكونُ مع الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، ومع الإسناد إلى الضمير غير المتحرِّك، ومع الإسناذ إلى الظاهر، ويكونُ في سائر تصرُّفاته.

وأمّا في قول الخليل -وهو أنَّ الأصْلَ: اسْتَحايَ[4]- فخروجُه من مسألة الباب ظاهرٌ.

---

(١) المحتسب ١/ ١٢٣، شرح الدرة المضية ٢/ ٥١.

(٢) الارتشاف ١/ ٢٤٨.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٢٤، معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٢، ٢١٧، إصلاح المنطق ٣٦٧، المقتضب ١/ ٢٤٦.

(٤) المسألة في: الكتاب ٤/ ٣٩٩، شرح السيرافي ٦/ ٣٠٥-٣٠٧، المنصف ٢/ ٢٠٤-٢٠٦، شرح الشافية ٣/ ١١٩، آراء ابن بري التصريفية ٩٤٢-٩٤٤.

المبحثُ الخامس

التَّغيُّرات في أفعال الباب وعِلَلُها

جملةُ ما ذكره العلماءُ من التَّغيُّرات في مسألة الباب ما يأتي :

- حَذفُ أحد المتماثلين (العين واللام) .

- حذفُ الحركة أو نقلُها، وسترى من النحويين من يرى النقل تابعاً الحذفَ، ومنهم من يرى النقل سابقاً من أجل الوصول إلى الحذف .

- حذفُ همزة الوصل في فعل الأمر خاصّةً .

- الإبدال ثم النَّقلُ ثم الحذفُ في رأيٍ عُزي إلى أبي عليٍّ الفارسي، وفيه تحقيقٌ .

وحديثها على النحو الآتي :

أولاً : حذفُ أحد المتماثلين :

المتماثلان في المسألة عينُ الفعل ولامه، وللعلماء في المحذوفِ منهما قولان :

القولُ الأوّلُ : المحذوفُ العينُ، وهو مذهبُ سيبويه(١) والأخفشِ والفراءِ والمبرِّدِ وجمهورِ النحويين(٢)، ووافقهم أبو عبيدة في موضع من (المجاز)(٣)، ومكيٌّ في (الكشف)(٤)، وابنُ مالك في (التسهيل)(٥) .

(١) قال المرادي في (توضيح المقاصد ٦ / ١٠١) : « وهو ظاهر كلام سيبويه »، قلتُ : بل هو نصُّه، إذ قال : « حذفوا كما حذفوا العينَ من المضاعف نحو : أَحَسْتُ . . . . » الكتاب ٤ / ٤٨٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٨٣، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣٦، معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٧، ٢ / ٣٤٢، المقتضب ١ / ٢٤٥، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٧٥، إعراب القرآن ٣ / ٣١٥، شرح السيرافي ٦ / ٥٩٧، معاني القراءات ٢ / ٢٨٢، الحلبيات ١٣٩، شرح الرماني ٨٨٣، المحتسب ١ / ١٢٣، اللامع العزيزي ١ / ٣٩٩، شرح المفصل ١٠ / ١٥٣، الممتع ٦٦١، شرح الشافية ٣ / ٢٤٥، الارتشاف ١ / ٢٤٧، التصريح ٥ / ٤٧١ .

(٣) مجاز القرآن ٢ / ٢٨ .

(٤) الكشف ٢ / ١٩٨ .

(٥) التسهيل ٢٦٠، ٣١٤ .

واحـتـجَّ له الـسـيـرافيُّ بأنَّ حـذفَ اللام مُحـوجٌ إلى تسكين العين للإسناد إلى الضمير المتحرك، فتكثُر التَّغييراتُ(١).

واحتجَّ له الرُّماني والشاطبيُّ بأنَّ العينَ هي التي تُنْقَلُ حركتُها إلى الفاء(٢).

واحتجَّ له جماعةٌ بأنَّ العين هي التي تسكن فتُدغَمُ قبل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك(٣)، وذاك إعلالٌ مُضعِفٌ الحرفَ ومؤنسٌ بالإعلال، وحجتهم منتزعةٌ من قول سيبويه متكلِّماً على حذف إحدى التاءين الزائدتين في أول المضارع: «وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تُسكن وتُدَّغَمُ...، فكما اعتلَّت هنا كذلك تُحذَفُ هناك»(٤)، والعلّة في القبيلين واحدةٌ(٥).

والقولُ الثاني: المحذوفُ اللامُ، وهو مذهب أبي عبيدة في موضعٍ ثانٍ من (المجاز)(٦)، ومكيٍّ في (الهداية)(٧)، وابنِ مالك في (شرح الكافية الشافية)(٨)، وتبعه ابنُه(٩)، والسَّمينُ الحلبيُّ؛ واحتجَّ له بأنَّ ثِقَلَ التضعيف حدثَ باللامِ(١٠).

واختلفَ قولا ابن مالك - أُرى - لاختلافِ ما بُنيا عليه: فقولُه في (التسهيل) مبنيٌّ - فيما رُجِّحَ قبلُ - على استصحاب سكون العين للإدغام حين الإسناد إلى

(١) شرح السيرافي ٦/ ٥٩٧، وأخذها ابن يعيش في: شرح المفصل ١٠/ ١٥٣، واليزدي في: شرح الشافية ٢/ ١٠٤٨، والعيني في: شرح المراح ١٤٨.

(٢) شرح الرماني ٨٨٣، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٩.

(٣) الحلبيات ١٤٠، شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٣٢، شرح الشافية لليزدي ٢/ ١٠٤٧، تمهيد القواعد ٥٢٠٧، التصريح ٥/ ٤٧١.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

(٥) شرح الشافية لليزدي ٢/ ١٠٤٧.

(٦) مجاز القرآن ٢/ ١٣٧.

(٧) الهداية ٥٨٢٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠.

(٩) شرح الألفية ٨٦٨.

(١٠) الدر المصون ٩/ ١٢١، وانظر: شرح الشافية لليزدي ٢/ ١٠٤٧، التصريح ٥/ ٤٧١.

الضمير المتحرِّك، فالتقى ساكنان: العينُ الساكنة للإدغام، واللامُ الساكنةُ للإسناد، فحذفت العينُ كما حُذفت عينُ الأجوف المسند إلى الضمير المتحرِّك، وقولُه في (شرح الكافية الشافية) مبنيٌّ على ثِقَلِ التضعيف فحسب، فكان التخفيفُ بحذف المثل الثاني؛ لأنَّ الثِّقَلَ كان به، واللهُ أعلمُ.

وبالجملة، فأثرُ الخلاف بادٍ فيما يأتي:

- في وزن الفعل: فوزنُ (أَحَسْتُ) - مثلاً - على القول الأول: أَفَلْتُ، ووزنُه على القول الثاني: أَفَعْتُ.

- في تفسير الحذف: فحذفُ اللام ليس فيه إلا أنهم استثقلوا اجتماع المثلين مفكوكين فحذفوا المثلَ الثاني، وأما حذف العين فله تفاسيرُ ستأتي قريباً.

- في حال تحريك الفاء بحركة العين: فعلى القول الثاني يكونُ تبادُلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها؛ فتتصلُ حركتُها إما بالفاء إذا كانت ساكنة نحو (أَحَسْتُ) وإما بحركة الفاء فتُحذفُ حركةُ الفاء نحو (ظِلْتُ)، وعلى القول الأول لا يكونُ ذاكَ التبادلُ في رأي سيبويه وأكثر النحويين؛ إذ العينُ عندهم تُحذفُ، فتَّتصل حركتُها بالفاءِ أو بحركة الفاء على النحو المتقدِّم في المثالين، وسيأتي التفصيلُ إن شاء الله تعالى.

- في علة حذف حركة العين (إذا حُذفت): فعلى القول الثاني حذفُها من أجل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، وعلى القول الأول حذفها لِعللٍ أُخَرَ ستأتي إن شاء الله تعالى، وبهذا يضح أنَّ المحذوف للإسناد المذكور في القول الأول حركةُ اللام فقط، والمحذوف له في القول الثاني حركتان: حركةُ اللام ثم حركةُ العين.

- في نوع المحذوف إذا حُذفت حركةُ العين: فالمحذوفُ على القول الأولِ حرفٌ متحرِّكٌ (الحرفُ وحركتُه)، والمحذوفُ على القول الثاني زنةُ حرفٍ متحرِّكٍ (الحرفُ وحركةُ ما قبله).

ومما سبق يضِحُ أنَّ مقدارَ المحذوف في القولين واحدٌ؛ فهو إمّا حرفٌ إذا كانت

الفاءُ ساكنة، وإما حرفٌ وحركةٌ إذا كانت الفاءُ متحرِّكةً.

ذاك حديثُ الخلافِ في المحذوف، أما تفسيرُ الحذف ففيه آراءٌ معظمُها صدر أصحابُها عن كلام سيبويه مختلفينَ في تفسيره، وحديثُها على النحو الآتي:

١- كلامُ سيبويه وقراءةٌ له:

تكلَّم سيبويه على المسألة في موضعين:

الأولُ بابٌ سمّاه بها، وترجمتُه «بابُ ما شَذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أَقَمْتُ وليس بمتلئبٍّ»، وقال فيه: «وذلك قولُهم: أَحَسْتُ؛ يريدون: أحْسَسْتُ، وأَحَسْنَ؛ يريدون: أحْسَسْنَ، وكذلك تفعلُ به في كلّ بناءٍ تبني اللامَ من الفعل فيه على السكون ولا تصلُ إليها الحركة [يعني: السكون من أجل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك]؛ شبَّهوها بأقَمْتُ؛ لأنَّهم أسكنوا الأولى، فلم تكُنْ لتثبت والآخرةُ ساكنةٌ.

فإذا قُلْتَ: لم أُحِسَّ؛ لم تحذفْ؛ لأنَّ اللامَ في موضعٍ قد تدخلُه الحركةُ، ولم يُبْنَ على سكونٍ لا تناله الحركةُ، فهم لا يكرهون تحريكَها [يعني: أنَّ سكون لام المضارع للجزم تنالُه حركةُ التقاء الساكنين، فتخفيفُ التضعيف فيه بالحذف لا يجوزُ، لأنَّ تخفيفَه بالإدغام ممكنٌ]؛ ألا ترى أنَّ الذينَ يقولون (لا تَرُدَّ) يقولون: رَدَدتُ؛ كراهيةً للتحريك في: فَعَلْتُ [يعني: أنَّ مَن لغتُهم الإدغامُ وتحريكُ اللام له في المضارع المضاعف المجزوم يفكّون الإدغام في حال الإسناد إلى الضمير المتحرك، ولا يدغمون فيحركون اللام، فذاك دليلٌ على أن السكون للإسناد أمكنُ من السكون للجزم][(١)]، فلمّا صار [يعني: سكون لام المضاعف] في موضعٍ قد يحرِّكون فيه اللامَ من: رَدَدتُ [يعني: من المضاعف، ولم يعنِ هذا اللَّفْظَ] = أثبتوا الأولى [يعني: لما كان سكونُ اللام للجزم تنالُه حركةُ التقاء الساكنين، فلم

(١) شرح الرماني ٨٨٤.

يمنعْ تخفيفَ التضعيف بالإدغام = لم يُخفِّفوا بحذف المثل الأول]؛ لأنَّه قد صار [يعني: تحريك لام المضارع المضاعف المجزوم لالتقاء الساكنين] بمنزلة تحريك الإعراب إذا أدرك نحوَ: يقولُ ويبيعُ [تراه ذكر المثالين من الأجوف؛ لأنه شبَّه بابَ أحَسْتُ بالأجوف، ومرادُه: لم يحذفوا عين (لم أُحِسَّ) لأنَّ لامَه نالته حركةُ التقاء الساكنين كما لم تُحذف عينُ مضارع الأجوف المتحركة لامُه للإعراب](١).

وإذا كانَ في موضعٍ يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك = حذفوا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

ومثلُ ذلك قولُهم: ظِلْتُ ومِسْتُ؛ حذفوا وألقوا الحركةَ على الفاءِ كما قالوا: خِفْتُ...، وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْتُ؛ فشبَّهوها بـ(لَسْتُ)، فأجروها في (فَعِلْتُ) مُجراها في (فَعِلَ)، وكرهوا تحريكَ اللامِ، فحذفوا»(٢).

هذا كلامُ سيبويه في الموضع الأوَّل، نقلتُه إلا شيئاً قليلاً؛ لأنَّ كلَّ لفظٍ منه له دلالةٌ تفتِّحُ أبوابَ قراءته.

وترى فيه تشبيهَ حذف العين في أفعال الباب (أَحَسْتُ وبابه) بحذف عين الأجوف المسند إلى الضَّمير المتحرِّك، وسيأتي وجهُ الشَّبه بعدُ إن شاء الله تعالى.

وترى في قوله «يحتملون فيه التضعيف» إشارةً إلى ثِقَلِ التضعيف الذي به طُلب التخفيف.

وقولُه «شبَّهوها بأقَمْتُ؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبتَ والآخرةُ ساكنةٌ» = يحتمل تفسيرين سيأتي أثرُهما في آراء الصادرين عنه:

أحدهما: أن يكونَ تعليلاً للحذف في (أقمتُ) فحسبُ.

والآخر: أن يكونَ تفسيراً للشَّبه بين (أَحَسْتُ وبابه) والأجوف (أَقَمْتُ وبابه)،

(١) التعليقة ٥/ ١٤٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢١-٤٢٢.

فيكون وجهُ الشَّبه أنَّ عينَ المضاعف كانت ساكنةً للإدغام ثم سكنت لامُه للإسناد إلى الضمير المتحرِّك، كما أنَّ عينَ الأجوف كانت ساكنةً للإعلال وسكنت لامهُ للإسناد المذكور، وهذا التفسير يعضدُه السياقُ فيما أرى.

وقولُه: «وإذا كانَ في موضع يحتملون فيه التَّضعيفَ لكراهية التحريك [يعني بالموضع: الإسناد إلى الضمير المتحرِّك] حذفوا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان» = يحتملُ تفسيرين أيضاً:

أحدهما: أن يريد: وإذا كان سكونُ اللام في موضع يتجشَّمون فيه اجتماعَ المثلين غيرَ مدغمين؛ حذف الذين قالوا: أَحَسْتُ ونحوه؛ لأنَّهم نظروا إلى سكون العين للإدغام قبل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك وسكونِ اللام للإسناد المذكور، فيكون قولُه «لأنَّه لا يلتقي ساكنان» تعليلاً للحذف في (أَحَسْتُ) وبابه.

والآخر: أن يريد: وإذا كانَ سكون اللام في موضعٍ يتجشَّمون فيه اجتماعَ المثلين غير مدغمين؛ خَفَّفوا بطريق الحذف، ولم يخففوا بطريق الإدغام؛ لأنَّ الإدغام يؤدي إلى التقاء ساكين (العين الساكنة للإدغام واللام الساكنة للإسناد)، فيكون قولُه «لأنَّه لا يلتقي ساكنان» تعليلاً لأخذهم في تخفيف (أَحَسْتُ وبابه) بطريق الحذف وعدم أخذهم بطريق الإدغام، وسيأتي في الموضع الثاني نحوُ هذا الكلام لا يحتملُ إلا هذا التفسيرَ.

وقولُه «حذفوا وألقوا الحركة على الفاء» مشعِرٌ بأنَّ حذفَ العين سابقٌ إلقاء الحركة، وأنَّ العينَ قبل الحذف كانت متحرِّكةَ.

وقولُه «وكرهوا تحريك اللام فحذفوا» يحتمل تفسيرين:

أحدهما: أن تكون كراهيةُ تحريك اللام علّةً لامتناع تخفيف التضعيف بالطريق الأولى الإدغامِ، فيكونَ المعنى: أنهم أرادوا تخفيفَ التضعيف في (أَحْسَسْتُ، وظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ)، فلم يمكنهم بالإدغام؛ لأنه يقتضي تحريكَ اللام لئلا يلتقي

ساكنان (العين الساكنة للإدغام واللام الساكنة للإسناد إلى الضمير المتحرِّك)، وتحريكُها لا يسوغُ في هذا الموضع، فخفَّفوا بالطريق الآخر الحذفِ؛ وسيأتي في الموضع الثّاني نحوُ هذا القول ليس فيه إلا هذا التفسيرُ.

والآخر: أن تكون كراهيةُ تحريك اللام علةً للحذف في الأفعال الثلاثة، فيكونَ المعنى: أنَّهم أرادوا التخفيف في الأفعال الثلاثة بالحذف، فتأوّلوا له أنَّ العين كانت ساكنةً للإدغام ثم سكنت اللام للإسناد إلى الضمير المتحرِّك سكوناً لا تنالُه حركة التقاء السّاكنين، فحذفوا العينَ.

هذا كلامُ سيبويه في الموضع الأوّل.

والموضع الثاني آخِرُ أبواب الإدغام (بابُ ما كانَ شاذاً مّما خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطّردٍ)، وقال فيه: «ومن الشّاذِّ قولُهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، لمّا كَثُرَ في كلامهم كرهوا التَّضعيف، وكرهوا تحريكَ هذا الحرفَ [يعني: اللام] الذي لا تصلُ إليه الحركةُ في (فَعَلْتُ، وفَعَلْنَ) الذي هو غير مضاعَف، فحذفوا كما حذفوا التاءَ من قولهم: يستطيعُ، فقالوا: يسطيعُ، حيثُ كثرتْ؛ كراهيةَ تحريك السّين، وكان هذا [يعني: التاءَ] أحرى إذ كان زائداً، استثقلوا في (يستطيع)[1] التاءَ مع الطاء [يعني: استثقلوا اجتماع المتقاربين]، وكرهوا أن يدَّغموا التّاءَ في الطاء فتُحرَّكَ السّين، وهي لا تُحرَّكُ أبداً، فحذفوا التّاءَ»[2].

وقال أيضاً: «ومن الشّاذِّ قولُهم: تَقَيتُ، وهو يَتَقي، ويَتَسِعُ، لما كانتا مّما كَثُرَ في كلامهم وكانتا تاءينِ؛ حذفوا كما حذفوا العينَ من المضاعف نحو: أَحَسْتُ، ومَسْتُ»[3].

---

(١) كذا في (باريس ٢ / ٤٨٠)، و(بولاق ٢ / ٤٢٩)، وفي (هارون): يَسْطيع، وأثبتّ ما يُرَجِّحه السياقُ.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٨٣.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٨٣.

وقال وهو يتحدَّثُ عن الحذف في (بَلْعَنْبرِ): «لأنَّها [يعني: لام التَّعريف] لمّا كانت ممّا كَثُرَ في كلامهم، وكانت اللامُ والنّونُ [يعني نون: بني، فإنّها تتَّصلُ بلام التعريف إذا حُذفت الياء لالتقاء السّاكنين] قريبتي المخارج= حذفوها [يعني: النّون]، وشبَّهوها بمَسْتُ؛ لأنَّهما [يعني: اللام والنون] حرفان متقاربان، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في (مَسِسْتُ)؛ لسكونِ اللام، وهذا [يعني: الإدغام في: بني العنبر] أبعدُ، لأنَّه اجتمع فيه أنَّه منفصلٌ [يعني: أن النون في كلمة واللام في كلمة، والإدغام في كلمتين دونَ الإدغام في كلمةٍ]، وأنَّه [يعني: لام التَّعريف] ساكنٌ لا يتصرَّفُ تصرُّفَ الفعْلِ حينَ تُدركُه الحركةُ [يعني: أنَّ لامَ التَّعريف لا تتحرَّك ألبته، فلا يُدغم فيها في كل حالٍ، ولام (مَسِسْتُ) تتحرَّكُ إذا لم يُسند إلى الضمير المتحرك، فتدغَمُ فيها العين]»(١).

هذا كلامُه في الموضع الثاني، وفيه ذِكْرُ كثرةِ الاستعمال، وذِكْرُ ثِقَل التَّضعيف، وذكْرُ إعوازِ تخفيفه بالطَّريق الأَولى الإدغامِ؛ لسكون الثّاني (اللام) سكوناً لا تناله الحركةُ، وذكْرُ تخفيفه بحذف المثل الأول (العين) [المخالفة بين المتماثلين بالحذف]، وليس فيه ذِكْرُ التشبيه بالأجوف.

وقولُه «وكرهوا تحريكَ هذا الحرفِ الذي لا تصل إليه الحركة...» تعليلٌ لامتناع تخفيف التضعيف في (أَحْسَسْتُ) ونحوه بالإدغام، ولأخذِهم فيه بالطَّريق الآخر الحذف، لا يحتملُ غيرَ ذلك؛ لأنه جعله نظيرَ كراهية تحريك السين من (يَسْتطيعُ)، وكراهيةُ تحريك السين علّةٌ لامتناع تخفيف اجتماع المتقاربين (التاء والطاء) بالإدغام [المماثلة]، ولأخذهم بطريق الحذف [المخالفة بين المتقاربين بالحذف]، ألم ترَ إلى قوله آخِراً: «وكَرِهوا أن يدّغموا التاء في الطاء فتُحرَّكَ السّينُ [يعني: لالتقاء الساكنين]، وهي لا تُحَرَّكُ أبداً، فحذفوا التّاءَ».

(١) الكتاب ٤ / ٤٨٤، وانظر: شرح السيرافي ٦ / ٦٠٣-٦٠٤.

ذانك كلاما سيبويه على المسألة في الموضعين، وقراءةُ رأيه فيهما ـ فيما يظهر لي ـ مبنيّةٌ على المقدِّمة التّالية:

من منهجه في معالجة ما خالف القياسَ حَمْلُه على بابٍ ممّا ينقاسُ لأدنى ملابسةٍ بينهما؛ وأنت ترى ذلك جليّاً في (باب ما يحتمل الشِّعر)، وهو من أبواب المقدّمات اللاتي جلا فيهنَّ ـ لله هو، وعليه رحمتُه ـ أصولَ منهجه وسمّاهنَّ (الجمل)[1]؛ فقد قال ثمَّ كلمتَه المشتهرةَ: «وليس شيءٌ يُضطَرّونَ إليه إلا وهُمْ يحاولونَ به وجْهاً»[2]؛ أي: يتأوّلون له وجها ممّا ينقاس، وطبَّقها كما ينبغي لها أنْ تُطبَّق في الباب نفسه، فقال: «اعلم أنَّه يجوز في الشِّعر ما لا يجوزُ في الكلام من صرف ما لا ينصرف؛ يُشَبِّهونَه بما ينصرفُ من الأسماء؛ لأنَّها أسماءٌ كما أنَّها أسماءٌ، وحذفِ ما لا يُحذفُ؛ يُشَبِّهونه بما قد حُذِفُ واسْتُعْمِلَ محذوفاً..»[3]، وقال: "وربّما مدّوا مثلَ (مساجِدَ ومنابرَ) فيقولون: مساجيد ومنابير؛ شبَّهوه بما جُمع على غير واحده في الكلام...»[4]، وقال: «وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء» وأنشد بيتاً دخلتْ فيه (مِنْ) على (سَواء) وبيتاً دخلت فيه اللام على (سَواء) وبيتاً دخلتْ فيه الكاف على الكاف، ثم قال: «فعلوا ذلك لأنهَ معنى (سَواء) معنى (غير)، ومعنى الكافِ معنى: مِثْلٍ»[5].

فهذه كلُّها خرجتْ عن القياس للضرورة، وما ذكره ردٌّ لها إلى وجهٍ ممّا ينقاسُ يتأوّلونه.

فإذا بانت هذه المقدِّمةُ، وبُني عليها كلاماه على مسألة الباب؛ كان رأيُه على النحو الآتي:

(١) الكتاب ١/٣٢.

(٢) الكتاب ١/٣٢.

(٣) الكتاب ١/٢٦.

(٤) الكتاب ١/٢٨.

(٥) الكتاب ١/٣١-٣٢.

علَّل طَلَبَهم التخفيفَ في (أَحْسَسْتُ، وظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ) بعلَّتين:

إحداهما: ثِقَلُ التضعيف (اجتماع المثلين غير مدغمين)، وهذه العلَّةُ هي الأسُّ في المسألة، ورأى جماعةٌ فيها غَناءً، فاكتفوا بها(١).

والأخرى: كثرة الاستعمال(٢)، وذكرها علّةً لِطلبهم تخفيفَ التضعيف في الأفعال الثّلاثة خاصّةً.

وعلَّلَ أخْذَهم في تخفيف التَّضعيف (اجتماع المثلين) بطريق الحذف وعدمَ أخْذِهم فيه بالطّريق الأَوْلى الإدغامِ= بأنَّ المثلَ الثانيَ (اللام) ساكنٌ سكوناً لا تنالُه الحركةُ من أجل الإسناد إلى الضّمير المتحرِّك، فلم يمكنْهم الإدغامُ فيه؛ إذ لو أدغموا للزمهم تحريكُه لئلا يلتقي ساكنان (العينُ التي تسكن للإدغام، واللامُ الساكنة للإسناد المذكور)، فلمّا لم يصلوا إلى الإدغام تخلَّصوا من اجتماع المتماثلين (خالفوا بين المتماثلين) بطريق حذف المثل الأول (العين).

ولَمّا كان هذا الحذفُ عنده شاذّاً ذكر ـ على منهاجه المتقدِّم ـ أنَّهم تأوَّلوا له وجهاً من الشَّبه بما الحذف منه منقاسٌ؛ وهو الأجوفُ المسندُ إلى الضَّمير المتحرِّك، فنظروا إلى أنَّ عينَ المضاعف كانت ساكنةً للإدغام قبل الإسناد وسكنتْ لامُه للإسناد إلى الضّمير المتحرِّك، فتأوّلوا أنَّهما ساكنان التقيا، فحذفوا الأوّلَ (العين)، كما أن عينَ الأجوف كانت ساكنةً للإعلال قبل الإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك ثم سكنت لامُه للإسناد المذكور، فالتقى ساكنان، فحذف السّاكنُ الأوَّلُ (العين).

فالتقاءُ السّاكنين في المشبَّه به (الأجوف) حقيقةٌ، والتقاؤهما في المشبَّه

(١) انظر: مجاز القرآن ٢ / ٢٨، ١٣٧، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٣٦، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٢٥، إعراب القرآن ٣ / ٣١٣؛ إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٩ــ ٢٠٠، معاني القراءات ٢ / ٢٨٢، الفصوص ٣ / ١١٩، أمالي ابن الشجري ١ / ١٤٥، شرح الشافية ٣ / ٢٤٥، بغية الآمال ١٢٠، الحلية ٢ / ٧٧، المفراح ٢٤٥.

(٢) ذكر هذه العلة المازني. انظر: المنصف ٢ / ٢٠٤.

(المضاعف= أَحَسْتُ وبابه) تأويلٌ وتشبيهٌ.

وعلى هذا يكونُ تحليلُ الحذف في (أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ) على النحو الآتي:

كانت الثّلاثةُ قبل الإسناد إلى الضّمير المتحّرك (أَحَسَّ، وظَلَّ، ومَسَّ)؛ مخفّفةً بالإدغام تخفيفاً لازماً، ولمّا أُسنِدتْ إلى الضمير المتحرِّك فُكَّ الإدغام لسكون اللام سكوناً لازماً، وصارت (أَحْسَسْتُ، وظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ)، وكثرتْ في كلامهم؛ فَثَقُلَ عليهم اجتماعُ المتماثلين فيها، فطلبوا تخفيفَه، فلم يمكنهم إلا بالتخلُّص منه بالحذف (المخالفة بالحذف)؛ لإعواز الإدغام، فتأوّلوا للحذف وجهاً، فشبَّهوا الثلاثةَ بالأجوف على النحو المتقدِّم، فحذفوا المثلَ الأولَ (العين) كما حذفوا عين الأجوف، وقالوا: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَستُ؛ كما قالوا: أقَمْتُ، وخِفْتُ، ولَسْتُ.

هذا ما بدا لي من رأي سيبويه والجمعِ بين كلامَيه، ولم أُبدعْه كلَّه؛ إذ معظمُه جنًى دانٍ أدناه الشّاطبيُّ رحمه الله(١).

٢ـآراء الصّادرين عن سيبويه:

مرَّ من كلام سيبويه على تشبيه الحذفِ في مسأله الباب بالحذف من الأجوفِ المسند إلى الضَّمير المتحرِّك= ما يحتملُ تفسيرين؛ لذا اختلف الصّادرون عنه في وجه التَّشبيه، وفيما يأتي تفصيلٌ:

المبرِّد:

صدر المبرِّدُ في المسألة عن كلام سيبويه الأول، فقال قريباً من قوله، وجَعَلَ التشبيهَ بالأجوف طريقَ الحذف، وعوَّلَ عليه تعويلاً؛ فصدَّر به ترجمةَ الباب وهو في ترجمة سيبويه ذيلٌ، وذَهَبَ في وجه الشَّبه مذهباً؛ إذ قال: «هذا بابُ ما شُبِّه من المضاعف بالمعتلِّ فحُذف في موضع حذفه: وذلك قولُك في (أَحْسَسْتُ):

(١) المقاصد الشافية ٩/٤٢٢-٤٢٣.

أَحَسْتُ، وفي (مَسِسْتُ): مِسْتُ، وتطرحُ حركتَه على ما قَبلَه، وتحذفُها [يعني: لك في حركة عين (مَسِسْتُ) طرحُها على الفاء وحذفُها]؛ تشبيهاً بقولك: أَرَدتُ، وأَقَمْتُ، وكِلْتُ، وبِعْتُ؛ كما استَويا في باب (ردَّ وقام) في الإسكان، واستويا في التَّصحيح في باب (فُعَلٍ وفِعَلٍ)؛ تقول: صُوَر؛ كما تقولُ: دُرر، وبِيَع؛ كما تقولُ: قِدَد»[1].

لم ينظر في التَّشبيه إلى التقاء السَّاكنين، ورأى أنَّ المشبَّهَ عينُ المضاعف والمشبَّهَ به عينُ الأجوف، وتفسيرُ الشَّبهِ أنهما لما استويا في الإعلال بالإسكان في الفعل غير المسند إلى الضّمير المتحرِّك، واستويا في الصحة في بناءي (فُعَلٍ وفِعَلٍ) من أبنية جمع التكسير= شبّهوا عينَ المضاعف (أَحْسَسْتُ ونحوه) بعين الأجوف المسند إلى الضَّمير المتحرِّك، فحذفوها كما حذفوها.

وعلى هذا يكونُ رأيُه كرأي سيبويه إلا في وجه الشّبه.

ابنُ جنّي:

رأيُه قريبٌ من رأي المبرد قرباً ما؛ لذا ذكرتُه عقيبَه، وحديثُه على النحو الآتي:

أَوْعَبُ كلامٍ له على المسألة في (المحتسب)، فثَمَّ ذكرها في موضعين:

موضعٍ علَّلَ فيه طَلَبَ التَّخفيف بثقَلِ التَّضعيف؛ ولم يذكر التشبيهَ بالأجوف[2].

وموضعٍ ذكر فيه التشبيهَ، فقال وهو يُوجِّه قراءة الأعرج ﴿لا تُضارْ﴾[3]: «حذَف إحدى الراءين تخفيفاً، وينبغي أن تكون المحذوفةُ الثانيةَ؛ لأنَّها أضعفُ، وبتكريرها وقع الاستثقال، فأمّا قولُ الله تعالى ﴿ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾[4] فإن

(١) المقتضب ١/٢٤٥، ونقله مختصراً ابنُ يعيش في: شرح المفصل ١٠/١٥٣.

(٢) المحتسب ١/٢٦٩.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) طه: ٩٧.

المحذوفَ هي الأولى، وذلك أنَّهم شبَّهوا المضعَّفَ بالمعتلِّ العين، فكما قالوا: لَستُ؛ قالوا: ظَلْتُ، ومثلُه (مَسْتُ) في (مَسِسْتُ) و(أَحَسْتُ) في (أَحْسَسْتُ)...

فإن قلتَ: فهلاّ كانت الأولى هي المحذوفةَ من (تُضارِرْ) كما حُذفت الأولى من: ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ، وأَحْسَسْتُ؟ قيلَ: هذه الأحرفُ إنّما حُذِفْن لأنَّهنَّ شُبِّهْنَ بحروف اللين، وحروفُ اللين تصحُّ بعد هذه الألف [يعني: ألف فاعَلَ يُفاعِلُ] نحو: عاوِدَ، وطاوَلَ، وبايعَ، وسايَرَ...»(١).

لم ينظر في التَّشبيه - كما ترى - إلى التقاء السّاكنين كما لم ينظر إليه المبّردُ، ورأى أنَّ المشبَّه عينُ المضاعف والمشَبَّهَ به عينُ الأجوف كما رآهما المبرّد، ولكنّ وَجْهَ الشَّبه عنده - فيما ظهر لي - هو أنَّ عين المضاعف قبل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك أُعلَّت بالإسكان والإدغام كما أُعلَّتْ عينُ الأجوف بالإسكان والإبدال؛ ألم تر إلى قوله: «هذه الأحرف إنما حُذِفْنَ لأنهنَّ شُبِّهن بحروف اللّين، وحروفُ اللين تصحُّ بعد هذه الألف نحو: عاود»، فرأى أنَّ الشّبه الذي هو طريقُ الحذف قد زال لّما صحَّت عينُ المعتلِّ العين.

وفي قوله ما يدلُّ على أنَّ التَّشبيه علَّةٌ لحذف العين دون اللام، وعليه يكون تحليلُ الحذف في (أَحَسْتُ) على النحو الآتي:

كان الأصْلُ (أَحَسَّ)، ولمّا أُسند إلى الضَّمير المتحرِّك فُكَّ الإدغامُ، وصار (أَحْسَسْتُ)، فاستثقلوا اجتماع المثلين غير مدغَمين، فطلبوا التخفيف بحذف أحدهما، فأبقوا اللامَ وحذفوا العينَ كما حذفوا عينَ الأجوف المسند إلى الضمير المتحرك؛ لأنَّها تُشْبهها في الإعلال.

وفي كلامه شيءٌ من كلام شيخه الفارسيِّ في (الحلبيات) كما سيأتي.

(١) المحتسب ١/١٢٣. وفي (الخصائص /٤٣٨-٤٣٩) ذكْرُ التشبيه مجملاً. وانظر: التذييل ٦/١٨٩ب، تمهيد القواعد ٥٢٠٧.

ابنُ عصفور:

رأيُه في التَّشبيه كرأي ابن جني، وجلا المسألة فقال: «فإن كان الثّاني من المِثْلَيْنِ ساكناً فالإظهارُ، ولا يجوزُ الإدغام لأنَّ ذلك يؤدّي إلى اجتماع السّاكنين، وقد شذَّ العربُ في شيءٍ من ذلك، فحذفوا أحدَ المثلين تخفيفاً لّما تعذّر التَّخفيفُ بالإدغام، والذي يُحفَظُ من ذلك: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ، وسببُ ذلك أنَّه لّما كُرِه اجتماعُ المثلين فيها حُذف الأوّلُ منهما تشبيهاً بالمعتلِّ العين، وذلك أنَّك قد كنتَ تُدْغمُ قبل الإسنادِ للضَّمير فتقولُ: أَحَسَّ، ومَسَّ، وظَلَّ، والإدغامُ ضربٌ من الاعتلال؛ ألا ترى أنَّك تُغَيِّرُ العينَ من أجل الإدغام بالإسكان كما تُغَيِّرها إذا كانت حرْفَ علّةٍ، فكما تُحذفُ العينُ إذا كانت حرفَ علّةٍ في نحو: قُمْتُ، وخِفْتُ، وبِعْتُ= كذلك حُذِفَتْ في هذه الألفاظ تشبيهاً بذلك»(١).

فقوله - كما ترى - قريبٌ من قولُ سيبويه إلا أنَّه في التَّشبيه لم ينظر إلى التقاء السّاكنين، ونظر إلى ما نظر إليه ابنُ جني، ولذلك ذكرتُه عقيبه.

السّيرافيُّ:

مضى أنَّ سيبويه تكلَّم على المسألة كلامين: كلاماً ذكر فيه التَّشبيه بالأجوف، وكلاماً لم يذكره فيه؛ فكان أن شرح السّيرافيُّ الكلامين، ولم يجمع بينَهما، فقال قولين مختلفين، تفصيلُهما على النحو الآتي:

- قال شارحاً الكلامَ الأوّل: «اعلمْ أنَّ الحذفَ في هذا الباب شاذٌّ غيرُ مطَّرِدٍ، والَّذينَ استعملوه مع شذوذه تأوّلوا فيه ضرباً من التأوُّلِ، فإذا قال: أَحَسْتُ، أو النِّسوةُ أَحَسْنَ؛ وفي المستقبل: يُحِسْنَ= فالأصْلُ في ذلك قبلَ هذا التَّغيير: أَحَسَّ ويُحِسُّ، ثم دخلت التّاءُ للمتكلِّم أو المخاطب، أو النّونُ لجماعة النِّساء، فَسَكَنَ ما قبلَها وهو السّينُ الأخيرةُ، وقد كانت السّينُ الأولى ساكنةً مدَّغَمةً في الأخيرة،

(١) الممتع ٦٦٠-٦٦١، وانظر: تمهيد القواعد ٥٢٠٧.

فكَرِهوا تحريكَ واحدةٍ منهما، فحذفوا إحداهما، وقولُه (فشبَّهوها بأقَمْتُ) يعني: أنَّ (أَقَمْتُ) حذفوا الألف منها؛ لأنَّها ساكنةٌ وقد سكنت الميم، فاجتمع ساكنان، وكذلك لمّا اجتمع السّينان ساكنتين»[١].

كذا قال في هذا الموضع، وبادٍ أنَّ وجهَ الشَّبه عنده التقاءُ السّاكنين، وأنَّ التقاءهما في (أَحَسْتُ) وبابه حقيقةٌ، وسترى في رأي الكسائي ما يقربُ منه.

وعليه يكونُ تحليلُ الحذف في (أَحَسْتُ) على النّحو الآتي:

كان الأصلُ (أَحَسَّ) مدغماً، فلمّا أُسند إلى الضمير المتحرِّك فُكَّ الإدغام لسكون السّين الثّانية، فكرهوا تحريكَ السّين الأولى وقد أسكنوها للتَّخفيف بالإدغام، وكرهوا تحريكَ السّين الثّانية وقد سكنتْ للإسناد، فصار الفعلُ (أَحَسْسْتُ)، فحذفوا السّينَ الأولى (العين) لالتقاء السّاكنين؛ كما حذفوا لالتقائهما عينَ الأجوف المسند إلى الضَّمير المتحرِّك، وقالوا: أَحَسْتُ؛ كما قالوا: أَقَمْتُ.

وذهبَ هذا المذهبَ ابنُ الضائع، وصدر عنه الشاطبيُّ، ولكنَّهما لم يقفا على كلام أبي سعيدٍ في هذا الموضع، فعزوا إليه كلامَه الثّانيَ الآتيَ فحسبُ[٢].

ـ وقال أبو سعيد شارحاً كلامَ سيبويه الثاني الذي لم يُذكر فيه التَّشبيه: «أصْلُ (أحَسْتُ): أَحْسَسْتُ، وأصْلُ (مَسْتُ وظَلْتُ): مَسِسْتُ، وظَلِلْتُ؛ وكَرِهوا الحرفين من جنسٍ واحدٍ ظاهرَينِ غيرَ مُدَّغمٍ أحدُهما في الآخر، فحذفوا الأوّلَ منهما المتحرِّكَ؛ لأنَّهم لو حذفوا الثّاني احتاجوا إلى تسكين الأوّل؛ إذ كانت التّاءُ التي للفاعل والنّونُ التي في جمع المؤنَّث يسكنُ ما قبلهما؛ فتكثرُ التَّغييرات»[٣].

لم يعتبر التشبيهَ بالأجوف في هذا الموضع، وكلامُه فيه مختلف جداً عن كلامه الأول: فالحذفُ هنا من (أَحْسَسْتُ) والحذفُ هناك من (أَحَسْسْتُ)، وعلّةُ حذف

(١) شرح السيرافي ٦/ ٤٠١. ونقله الأعلمُ في: النكت ٣/ ٣٩٠.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٣٢، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٣.

(٣) شرح السيرافي ٦/ ٥٩٧.

العين وإبقاء اللام هنا كثرةُ التغيير لو حذفت اللامُ، وعلّةُ حذفِ العين وإبقاء اللام هناك التشبيهُ بحذف عين الأجوف.

الرُّمّانيُّ:

شَرَحَ كلامَي سيبويه:

فأما الكلامُ الثاني فأوجز شرحَه إذ قال: «ومنزلةُ (أَحَسْتُ، ومِسْتُ، وظَلْتُ)= منزلةُ الشّاذِّ، ووجهُ شذوذه الفرارُ من التَّضعيف إلى الحذف الذي هو أخفُّ»(١).

وأمّا الكلامُ الأوّلُ ففصَّل شرحَه، وبدأه بأنَّهم استثقلوا التَّضعيفَ مظهَراً في (أَحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ)، فخفَّفوه بالحذفِ لمّا لم يمكنْهم الإدغامُ، ثم ذهب في تفسير الحذف مذهباً، فقال: «وتقولُ في (أَحْسَسْتُ): أَحَسْتُ، فتنقُلُ الحركةَ لتَصِلَ إلى حذف المضاعف، وكذلك (أَحْسَسْنَ وأَحَسْنَ)، وهو مشبَّهٌ بأَقَمْتُ؛ لأنَّه لمّا أعلَّ الأوّلُ سكنَ وبعدَه ساكنٌ، فحُذِف لالتقاءِ السّاكنين، والمحذوفُ هو الأوّلُ؛ لأنَّه المغيَّرُ بنقْل الحركةِ...، وتقولُ في (ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ): ظِلْتُ ومِسْتُ، ويجوزُ فيه: ظَلْتُ، ومَسْتُ، أما مَنْ قال: ظِلْتُ ومِسْتُ= فإنَّه نَقَلَ الحركةَ ليصلَ إلى الحذفِ كما نَقَلَ في (أحَسْتُ وأَحَسْنَ)؛ ليكونَ على ذلك القياس، وأمّا مَنْ قال: ظَلْتُ ومَسْتُ= فإنَّه يقولُ: إنّما يُكْرَهُ التَّضعيفُ، ولستُ أحتاجُ في هذا إلى نَقْلِ الحركة؛ لأنَّ الذي قبل السّاكن [يريد بالسّاكن اللامَ الساكنة للإسناد، ويريد بالذيَ قبله الفاءَ] متحرِّكٌ، فأقولُ: ظَلْتُ ومَسْتُ»(٢).

فَرَقَ ـ كما ترى ـ بين ما نُقلت فيه حركةُ العين إلى الفاء، وما لم تُنقل فيه فحذفت:

فأمّا ما نُقلت فيه حركةُ العين (أحَسْتُ، وظِلْتُ ، ومِسْتُ)= فسبيلُ الحذفِ فيه التقاءُ السّاكنين على الحقيقة، ومشبَّهٌ في ذلك بالأجوف المسند إلى الضمير

(١) شرح الرماني ١٠٥٨.

(٢) شرح الرماني ٨٨٣-٨٨٤.

المتحرِّك، والنَّقْلُ فيه سابقٌ حذفَ العين، ولكنَّ غايتَه الوصولُ إلى حذفها بالتقاء السّاكنين.

وعليه يكونُ تحليلُ الحذف في (أَحَسْتُ) على النّحو الآتي:

استثقلوا التضعيف في (أَحْسَسْتُ)، ولم يمكنهم تخفيفُه إلا بالحذف إذ لم يصلوا إلى الإدغام لسكون اللام للإسناد، فطلبوا سبيلاً للحذف، فنقلوا حركة العين إلى الفاء (ويسميه المحدثون: التبادل الموقعي بين العين وحركتها)؛ ليلتقي ساكنان (العينُ السّاكنة بعد النّقل، واللامُ السّاكنةُ للإسناد إلى الضّمير المتحرك)، فصار الفعل (أَحَسْسْتُ)، فأبقوا اللامَ وحذفوا العينَ لأنّها المنقولةُ حركتُها؛ كما حذفوا عينَ الأجوف المسند إلى الضّمير المتحرك، فقالوا: (أَحَسْتُ) كما قالوا: أَقَمْتُ. وكذلك الحذفُ في: ظِلْتُ ومِسْتُ.

ويلحظ أنَّه في التشبيه لم ينظر إلى إسكان العين للإدغام قبل الإسناد.

وأمّا ما لم تُنْقَلْ فيه حركةُ العين (ظَلْتُ ومَسْتُ)= فليس طريقُ الحذف فيه عنده التقاءَ السّاكنين، ولم يشبِّهوه بالأجوف، وإنّما كرهوا التضعيف، فحذفوا العين وتبعتْها حركتُها، ولم يطلبوا للحذف سبيلاً غير ذلك.

وعليه يكونُ تحليلُ الحذف في (ظَلْتُ) على النحو الآتي:

استثقلوا التَّضعيفَ في (ظَلِلْتُ)، ولم يصلوا إلى تخفيفه بالإدغام، فخففوه بحذف العين، وأتبعوها حركتَها.

ولو قال: حذفُ حركة العين سابقٌ حذفَ العين؛ لكي يكون التقاءُ السّاكنين طريق الحذف هنا أيضاً؛ لكان قولاه على سنن واحد.

وأرى مذهبَه مخالفاً مذهبَ سيبويه المتقدم، فيما يأتي:

- المشبّهُ بالأجوف عند سيبويه كلُّ الباب: ما فيه نقلٌ، وما ليس فيه نقلٌ، والمشبَّهُ بالأجوفِ عند الرّماني ما فيه نقلٌ فحسبُ.

ـ التشبيهُ عند سيبويه منظورٌ فيه إلى إسكان عين المضاعف للإدغام قبل الإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك، والتَّشبيهُ عند الرُّمّاني غيرُ منظورٍ فيه إلى ذلك الإسكان.

ـ التقاء السّاكنين في (أَحَسْتُ وبابه) عند سيبويه تأويلٌ، والتقاؤهما فيه عند الرُّماني حقيقةٌ.

ـ نقلُ الحركة عند سيبويه تابعٌ حذفَ العين، ونقلُها عند الرُّمّاني سابقٌ حذفَ العين، فعلى قول سيبويه ليس ثَمَّ تبادلٌ موقعيّ بين العين وحركتها، وعلى قول الرُّماني ثمَّ تبادلٌ موقعيٌّ بينهما.

ذلك، ووافق المعري وعبدالقاهر الجرجانيُّ والمجاشعيُّ الرُّمّانيَّ على تفسير الحذف فيما نُقلت حركةُ عينه إلى الساكن قبلها، إلا أنَّهم لم يذكروا التشبيهَ بالأجوف:

فأمّا المعرّي فقال عمّا فاؤه ساكنةٌ: « فالحاءُ في (أَحَسْنَ) ساكنَةٌ أُلْقيَتْ عليها فتحةُ السين، ثم حُذفت للسكون ولاجتماع المِثْلَيْنِ، وكذلك (يُكْنَنَّ) لما كانت الكافُ ساكنةً نُقلت إليها فتحةُ النونِ التي تَليها، ثم حُذفَت لأنَّ بعدها نوناً أخرى »، رأى ـ كما ترى ـ أنَ المحذوفَ العين وأنّ حذفَها لالتقاء الساكنين، واجتماع المثلين، ولم يذكر التشبيه بالأجوف.

ثم قال عمّا فاؤه متحرِّكةٌ: « فأما (ظَلِلْتُ) فليس قبلَ اللامِ حرفٌ ساكنٌ تُلْقى عليه الحركةُ، وإذا فُتحت الظّاءُ شبَّهوها بـ (لَسْتُ)، وإذا كُسرت الظاءُ فكأنهم نقلوا إليها الكسرة التي في اللام وأزالوا عنها الفتح »[١]، فَرَق ـ كما ترى ـ بينه وبين ما فاؤه ساكنة، وعبَر هناك بالإلقاء وعبَّر هنا بالنقل، فكأنه يرى الحذفَ في (ظَلْتُ) و(ظِلْتُ) لاجتماع المثلين فحسب، وليس طريقُه التقاءَ الساكنين، والله أعلم.

وأمّا الجرجانيُّ فلم يعيِّن المحذوف حيثُ قال في (المفتاح): « وقَولُه تعالى ﴿ وقِرْنَ في بيوتِكن ﴾[٢] من (اقْرِرْنَ)؛ نُقِلَتْ حركةُ الرّاءِ إلى القاف، وحُذفت

(١) اللامع العزيزي ١ / ٣٩٩.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

إحدى الراءين لالتقاء السّاكنين . . . »[١] .

وعلّق محقّق كتابه الدكتور محسن العميريُّ بأنّه لم يرَ هذا التعليلَ عند غيره[٢] .

وأمّا ابنُ فضال المجاشعيُّ فذكر في (النكت) قراءتي الكسر والفتح، ثم قال: « فلو كان مِن (القرار) لقيل: اقْرِرْنَ، ثم يُستثقلُ تكريرُ الراءِ، فتنقلُ حركتُها إلى القاف، ثم تُحذفُ إحدى الرّاءين لالتقاء السّاكنين . . . » .

ثم قال عن قراءة الفتح ناصاً على أنَّ المحذوفَ العينُ: « وأمّا الفتحُ فبعيدٌ، إلا أنَّه قد حُكي: قَرِرْتُ[٣] في المكانِ أقَرُّ، وهي لغةٌ حكاها الكسائيُّ، فيجوزُ على هذا أن يكون الأصْلُ: اقْرَرْنَ، ثم فُعِل به ما فُعِل باقْرِرْنَ، ثم أُلقيت فتحةُ الراءِ على القافِ، وحُذفتْ لالتقاء السّاكنين، وحُذفت الهمزةُ للاستغناء عنها . . . وأكثرُ ما يجيء هذا في (فَعِلْتُ) نحو: ظَلْتُ، وظِلْتُ، ومَسْتُ، ومِسْتُ، وأَحْسَسْتُ وأَحَسْتُ . . . إلا أنّ الفراءَ حكى: هُنَّ يَنْحَطْنَ من الجبل، في معنى: يَنْحَطِطْنَ»[٤] .

ولم أرَ للجرجانيِّ والمجاشعيِّ كلاماً على ما كانت فاؤه متحرِّكةً إلا كلامَ المجاشعي في ذيل النَّص السابق، وهو بلا تحليةٍ، وأرى سياقَه يقتضي أن يكون: « وأكثرُ ما يجيء هذا في (فَعِلْتُ) [يعني: في الماضي] نحو: ظَلِلْتُ وظَلْتُ، ومَسِسْتُ ومَسْتُ، وأَحْسَسْتُ وأَحَسْتُ » .

الصَّيمَريُّ:

شَطْرُ رأيه مأخوذٌ من كلام شيخه الرُّمانيّ، وشَطْرُه الآخَر مأخوذٌ من كلام السّيرافي الأوّل إلا أنَّه لم يُعيِّن المحذوفَ:

(١) المفتاح ٣٦-٣٧ .

(٢) المفتاح ٣٧ ح١ .

(٣) ضُبط في المطبوع بفتح العين، والصواب - إن شاء الله تعالى - الكسر .

(٤) النكت ٢ / ٤٩٢-٤٩٣ .

ففيما فيه نقلٌ (أحَسْتُ وظِلْتُ ومِسْتُ) = ذهب مذهب شيخه الرُّماني، فقال: « وأما قولُك: ظِلْتُ = فالأصلُ فيه (فَعِلْتُ: ظَلِلْتُ)، ثم تُنقلُ حركة العين إلى الفاء، فيلتقي ساكنان: اللامُ الأولى التي نُقلت حركتُها إلى الفاء، واللامُ الثانيةُ التي سكنتْ لتاء المتكلم، فحُذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فصار: ظِلْتُ، مثل: خِفْتُ ».

وفيما ليس فيه نقلٌ (ظَلْتُ ومَسْتُ) = ذهب مذهب السيرافي الأول، فقال: « ومَنْ قال: ظَلْتُ؛ بفتح الظاء = أصله أيضاً: فَعِلَ، ولكنَّه إذا جُعِل للماضي [الغائب][(١)] أسكنتَ اللامَ الأولى ـ وهي عينُ الفعل ـ وأدغمتَها في الثانية، فإذا جعلتَه للمتكلِّم أسكنتَ الثانية التي هي لامُ الفعل؛ لأجل تاء المتكلم، فيلتقي ساكنان، فتحذفُ أحدهما، فيبقى: ظَلْتُ »[(٢)].

ولم يذكر التشبيه بالأجوف ذكراً صريحاً، ولكنَّه أشار إليه إشارتين: إشارةً بقوله: « مثل: خِفْتُ »، وإشارةً بذكر المسألة في (باب ما يلحقُ الأفعال المعتلة من التحويل والنَّقل).

هذا حديثُ رأي سيبويه وآراءِ الصادرين عنه، وآراءِ الصادرين عنهم، رتَّبتُه بحسب تأثُّرِ بعضهم بعضاً.

٢- رأي الفارسيِّ في (الحلبيات):

قيَّدته بهذا القيد؛ لأنَّ له قولاً في (الحجة) فُهِم منه رأيٌ آخر، وسيأتي التحقيقُ إن شاء اللهُ تعالى.

ورأيُه في (الحلبيات) كرأي الجمهور في حذف العين لكراهية اجتماع المثلين، وأمّا التشبيه بالأجوف فاعتبره في نقل الحركة وعدمه، وسيأتي حديثُه إن شاء الله تعالى.

---

(١) في المطبوع (المخاطب)، زادها المحقق من إحدى النسخ، ففسد الكلامُ.

(٢) التبصرة ٢ / ٨٧٥.

ولم أره اعتبره في تفسير الحذف، إذ قال: «وقد حذفوا العينَ ـ أيضاً ـ من قولهم: أَحْسَسْتُ، فقالوا: أَحَسْتُ، فكأنهم أعلُّوه بالحذف كما أعلوه بالإسكان للإدغام حيثُ كرهوا اجتماعَ المثلين، ولم يصلوا إلى الإدغام للزوم اللام السكونَ لاتّصال الضمير به»[1].

لم ينظر ـ كما ترى ـ إلى التقاء ساكنين، ونظر إلى إسكان العين للإدغام قبل الإسناد، فرآه إعلالاً مضعفاً لها ومؤنساً بالإعلال، وعليه يكونُ تحليلُ الحذف في (أَحَسْتُ) على النحو الآتي:

استثقلوا اجتماعَ المثلين في (أَحْسَسْتُ)، ولم يمكنهم تخفيفُه بالإدغام لسكون الثاني (اللام) سكوناً لا تنالُه الحركةُ، فخفَّفوه بالحذف، ورأوا الأولَ (العين) أولى بالحذف؛ لأنه مُعَلٌّ قبل الإسناد بالإسكان للإدغام، وذاك مضعفٌ له، فأعلُّوه بالحذف كما أعلّوه بالإسكان للإدغام قبلُ.

٣- رأيُ الكسائيِّ:

حكى رأيَه في المسألة ثعلبٌ، ونقله عنه السيرافيُّ، وكان مما نقله قوله: «وقال: سقطت الأولى؛ لاستثقال الحركة فيها، ولم يَقُل: شُبِّهتْ بالثلاثي»[2].

يُريدُ بـ(الأولى) المثلَ الأولَ (العين)، وعبارة «ولم يقُل: شُبِّهت بالثلاثي» من كلام السيرافي، ويُريد بالثلاثيِّ الأجوفَ؛ لأنَّ الغالب عند الصَّرفيين ـ إذا صرّفوا الماضي أو المضارع ـ أن يبتدئوا بحكاية النفس، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف؛ نحو: خِفْتُ[3].

وكلامُ الكسائيِّ المحكيُّ مجملٌ، وأستظهر منه:

أنَّهم قالوا قبل الإسناد إلى الضمير المتحرك: أَحَسَّ وظلَّ...، فخففوا بإسكان

(١) الحلبيات ١٤٠.

(٢) شرح السيرافي ٦/ ٦٢٨.

(٣) شرح الشافية ١/ ٣٤.

العين وإدغامها، فلما أسندوا الفعل إلى الضَّمير المتحرك فكّوا الإدغام لسكون الثاني (اللام)، واستثقلوا تحريكَ العين بعد إسكانها للتخفيف، فلم يعيدوا حركتها، فالتقى ساكنان: العينُ التي لم تُعَدْ حركتُها واللامُ الساكنةُ للإسناد، فحذفوا العين.

وعلى هذا يكونُ التقاءُ الساكنين حقيقةً، ويكونُ الحذفُ تابعاً إسكان العين.

وتراه لم يذكر التضعيف واستثقاله، ولكنَّ ما ذكره من استثقال الحركة لا يكونُ إلا في المضاعف؛ لأنَّه هو الذي تسكنُ عينُه للتخفيف بالإدغام، والله أعلمُ.

٤- رأي الأخفش والفراء:

وقفا عند الظاهر، ولم يتأولا للحذف طريقاً، فذكرا أنَّ العينَ حُذفت استثقالاً للتَّضعيف، وتبعَ الحذفَ نقلُ الحركةِ أو حذفُها(١).

تلك آراؤهم في تفسير حذف أحد المتماثلين في مسألة الباب، وترى في أكثرها دلائلَ على أنَّ حذفَ الحرف الصحيح ليس طريقُه وطيئاً.

ثانياً: حذف الحركة أو نَقْلُها:

حديث الحركات في مسألة الباب عن ثلاثٍ: حركةِ الفاء، وحركة العين، وحركة اللام.

وحركةُ اللام تُحذفُ، وطريقُ حذفها لاحبٌ؛ لأنه للإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك، فبقيت حركةُ الفاء، وحركةُ العين، وصورُهما ثلاثٌ:

الأولى: أن تكون الفاءُ ساكنةً والعينُ متحركةً؛ نحو: أحْسَسْتُ.

والثانية: أن تكونا متحرِّكتين، وحركتاهما من ضرب واحدٍ، نحو: هَمَمْتُ.

والثالثة: أن تكونا متحرِّكتين، وحركتاهما مختلفتان؛ نحو: ظَلِلْتُ.

فأمّا الصورةُ الأولى فلا حذفَ فيها للحركة: إذ لو حذفت حركةُ العين لالتقى ساكنان: الفاء واللامُ الساكنةُ للإسناد.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٦-٢٣٧، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٠، ٣٤٢.

وإنما فيها تحريكُ الفاء بحركة العين، وفي طريقته خلافٌ مرتَّبٌ على آرائهم المتقدِّمة في تفسير الحذف:

– فعلى رأي سيبويه، ورأي الأخفش والفراء، ورأي السيرافي الثاني، ورأي الفارسيِّ في (الحلبيات)، ورأي ابن جني، ورأي ابن عصفور:

حُذفت العينُ، فاتَّصَلت حركتُها بالفاء، وهو ما عبَّروا عنه تجوُّزاً بالنَّقل والإلقاء والتحويل، وهذا تمثيلُه:

[أ َ ح س َ س ت ُ ——> أ َ ح X َ س ت ُ = أَحَسْتُ].

فالنَّقْلُ ـ إذاً ـ تالٍ حذفَ العين.

– وعلى رأي الكسائي، ورأي السيرافي الأول، ورأي ابن الضائع:

نُقِلت حركةُ العين إلى الفاء (وقع تبادلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها) قبل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك من أجل الإدغام، ولم تُرَدَّ بعد الإسناد، وهذا تمثيلُه:

[أ َ ح س َ س َ ——> أ َ ح َ س س َ ——> أ َ ح َ س س X ت ُ ——> أ َ ح َ X س ت ُ = أَحَسْتُ]

فالنَّقلُ ـ إذاً ـ قبل الإسناد، وغرضُه الإدغامُ، وهو ـ بالضَّرورة ـ سابقٌ حذفَ العين.

– وعلى رأي الرماني والمعريِّ وعبدالقاهر الجرجانيِّ والمجاشعي والصيمري:

نُقِلَتْ حركةُ العين إلى الفاء (وقعَ تبادلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها) بعد الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، وهو نقلٌ من أجل الوصول إلى الحذف بالتقاء الساكنين، وهذا تمثيلُه:

[أ َ ح س َ س ت ُ ——> أ َ ح َ س س ت ُ ——> أ َ ح َ X س ت ُ = أَحَسْتُ]

فالنقل ـ إذاً ـ سابقٌ حذفَ العين، وسبيلٌ إلى حذفها بالتقاء الساكنين.

– وعلى قول من قالوا: المحذوفُ اللامُ (وهم أبو عبيدة وابن مالك في أحد قوليهما، ومكيٌّ في أحد أقواله، وابن الناظم):

نُقلت حركةُ العين إلى الفاء (وقع تبادُلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها)؛ من أجل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، وهذا تمثيلُه:

[أ َ ح س َ س ت ُ ـــــ> أ َ ح س َ X ت ُ ـــــ> أ َ ح َ س ت ُ = أَحَسْتُ].

وأمّا الصورةُ الثانيةُ التي مثالُها (هَمَمْتُ) فلم ترد ـ كما تقدَّم في مبحث مادة الباب ـ فيما حكاه سيبويه وأصحابُه من أفعال الباب؛ لذا سأبني على مقتضى آرائهم، فأقولُ:

في هذه الصورة تحذفُ حركةُ العين حذفاً لازماً، ولحذفها طُرقٌ كذلك:

– فمقتضى رأي سيبويه، ورأي الأخفش والفراء، ورأي المبرد، ورأي السيرافي الثاني، ورأي الفارسيِّ في (الحلبيات)، ورأي الرماني فيما لا نقل فيه، ورأي ابن جني، ورأي ابن عصفور:

حُذِفت العينُ، فحُذِفت حركتُها؛ لأنَّها لو بقيت لاتَّصلَت بحركة الفاء، ونتجَ عن اتصالهما ـ على رأي المحدثين ـ حركةٌ طويلةٌ (حرف مدٍّ)، واختلَّت صيغةُ الفعل.

وهذا تمثيلُه:

[هـ َ م َ م ت ُ ـــــ> هـ َ X َ م ت ُ ـــــ> هـ َ X م ت ُ = هَمْتُ]

– ومقتضى رأي الكسائي، ورأي السيرافي الأول، ورأي الصيمريِّ فيما لا نقلَ فيه، ورأي ابن الضائع:

حُذفت حركةُ العين قبل الإسناد إلى الضَّمير المتحرِّك من أجل الإدغام، ولم تُردَّ بعد الإسناد، وهذا تمثيلُه:

[هـ َ م َ م َ ـــــ> هـ َ م X م َ ـــــ> هـ َ م م X ت ُ ـــــ> هـ َ X م ت ُ = هَمْتُ]

فحذف حركة العين ـ إذاً ـ قبل الإسناد، وهو بالضرورة سابق حذفَ العين.

– وعلى قول من قالوا: المحذوفُ اللام:

حُذفت حركةُ العين من أجل الإسناد إلى الضّمير المتحرِّك، وهذا تمثيلُه:

[هـ َ م َ م ت ُ ـــــ> هـ َ م َ X ت ُ ـــــ> هـ َ م X ت ُ = هَمْتُ].

وأمّا الصورةُ الثالثةُ التي مثالُها (ظَلِلْتُ) ففيها وجهان :

أحدُهما : حذفُ حركة العين وإبقاء حركة الفاء، ورآه سيبويه ومتأثروه من أثر تشبيههم أفعالَ المسألة بالأجوف، فقالوا : ظَلْتُ؛ كما قالوا في ضربٍ من الأجوف ـ وهو (ليس) ـ: لَسْتُ[1].

والآخر: حذفُ حركة الفاء ونقلُ حركة العين إليها، ورآه سيبويه ومتأثروه من أثر تشبيههم أفعال المسألة بالأجوف، فقالوا: ظِلْتُ، كما قالوا: خِفْتُ[2]؛ تنبيهاً على حركة العين، وهي حقيقةٌ به، ففيها عَلَمُ باب الفعل[3]، ورآه الشاطبيُّ من تغليب الطارئ[4].

وحذفُ إحدى الحركتين ـ كما ترى ـ لازمٌ، ولو بقيتا للزم ـ على رأي المحدثين ـ أن يحدث بينهما انزلاقٌ ينتج عنه حرفُ لين (نصف حركة)، فتختلَّ صيغةُ الفعل.

ولكلٍّ واحدٍ من الوجهين حديثٌ مرتَّبٌ على الآراء المتقدِّمة :

فأما حديثُ الوجه الأول (حذفِ حركة العين وإبقاء حركة الفاء) فعلى النحو الآتي :

– على رأي سيبويه، ورأي الأخفش والفراء، ورأي المبرد، ورأي السيرافي الثاني، ورأي الفارسي في (الحلبيات)، ورأي الرماني فيما لا نقلَ فيه، ورأي ابن جني، ورأي ابن عصفور :

حُذِفت العين، فاتصلت حركتُها بحركة الفاء، فحذفت حركةُ العين وبقيت

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٢، المقتضب ١ / ٢٤٦، شرح السيرافي ٦ / ٤٠٢، الحلبيات ١٤٠، المحتسب ١ / ١٢٣، الممتع ٦٦٢، شرح الجمل لابن الضائع ٢ / ١١٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٢، المقتضب ١ / ٢٤٥، الحلبيات ١٣٩، الخصائص ٢ / ٤٣٩، الممتع ٦٦١-٦٦٢، شرح الجمل لابن الضائع ٢ / ١١٣٢ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ٢٤٥ .

(٤) المقاصد الشافية ٩ / ٤١٣ .

حركةُ الفاء، وهذا تمثيلُه:

[ظَ لِ لْ تُ ـــ> ظَ X لِ تُ ـــ> ظَ X ل تُ = ظَلْتُ]

- وعلى رأي الكسائي، ورأي السيرافي الأول، ورأي الصيمري فيما لا نقل فيه، ورأي ابن الضائع:

حُذفت حركةُ العين قبل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك من أجل الإدغام، ولم تُرَدَّ بعد الإسناد، وهذا تمثيلُه:

[ظَ لِ لَ ـــ> ظَ ل X لَ ـــ> ظَ ل ل X تُ ـــ> ظَ X ل تُ = ظَلْتُ]

- وعلى قول من قالوا: المحذوفُ اللام:

حُذفت حركةُ العين من أجل الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، وهذا تمثيله:

[ظَ لِ لْ تُ ـــ> ظَ لِ X تُ ـــ> ظَ ل X تُ = ظَلْتُ].

وأما حديثُ الوجه الثاني (حذف حركة الفاء ونقل حركة العين إليها) فعلى النحو الآتي:

- على رأي سيبويه، ورأي الأخفش والفراء، ورأي المبرد، ورأي السيرافي الثاني، ورأي الفارسي في (الحلبيات)، ورأي ابن جني، ورأي ابن عصفور:

حُذفت العين، فاتَّصلت حركتُها بحركة الفاء، فحذفت حركةُ الفاء وبقيت حركة العين تنبيهاً على بناء الفعل، وهذا تمثيلُه:

[ظَ لِ لْ تُ ـــ> ظَ X لِ تُ ـــ> ظ X لِ تُ = ظِلْتُ]

- وعلى رأي الكسائي، ورأي السيرافي الأول، ورأي ابن الضائع:

حُذفت حركةُ العين قبل الإسناد إلى الضمير المتحرك من أجل الإدغام، ثم ردَّت بعد حذف العين، تنبيهاً على بناء الفعل، فحذفت حركةُ الفاء، وتمثيلُه:

[ظَ لِ لَ ـــ> ظَ ل X لَ ـــ> ظَ ل ل X تُ ـــ> ظَ X ل تُ ـــ> ظ X لِ تُ = ظِلْتُ].

- وعلى رأي الرماني فيما فيه نقلٌ، ورأي الصيمري فيما فيه نقلٌ:

نُقِلَتْ حركةُ العين إلى ما قبلها (وقع تبادُلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها) بعد الإسناد إلى الضمير المتحرك، وهو نقلٌ من أجل الوصول إلى حذف العين بالتقاء الساكنين، فاتصلتْ بحركة الفاء، فحُذفت حركة الفاء وبقيت حركةُ العين تنبيهاً على بناء الفعل، وهذا تمثيلُه:

[ظ َ ل ِ ل تُ ـــ> ظ َ ِ ل ل تُ ـــ> ظ X ِ X ل تُ = ظِلْتُ].

- وعلى قول من قال: المحذوفُ اللامُ:

نُقلت حركةُ العين إلى ما قبلها (وقع تبادُلٌ موقعيٌّ بين العين وحركتها) من أجل الإسناد إلى الضَّمير المتحرك، فاتصلت بحركة الفاء، فحذفت حركة الفاء وبقيت حركةُ العين، وهذا تمثيلُه:

[ظ َ ل ِ ل تُ ـــ> ظ َ ل ِ X تُ ـــ> ظ َ ِ ل تُ ـــ> ظ X ِ ل تُ = ظِلْتُ]

هذا حديثُ الحركات في مسألة الباب كما تبدّى لي من آرائهم، واللهُ أعلمُ.

ثالثاً: حذفُ همزة الوصل:

يكونُ في أمرِ الثلاثيِّ خاصّةً، للاستغناء عنها بتحرُّك الفاءِ، ومضى حديثُه في مبحث (مادة الباب) حيث الكلام على (قِرْنَ).

وأزيدُ هنا تنبيهين مبنيين على آراء العلماء في حذف العين:

- مقتضى قول من شبّه مسألة الباب بالأجوف ونظر في التشبيه إلى إسكان عين المضاعف للإدغام (سيبويه ومتأثريه) = أنَّ الحدف في (قِرْنَ) من لغة مَن أدغم في الأمر قبل الإسناد، فقال: قَرَّ؛ لأن للإدغام أثراً في التشبيه.

وكذلك مقتضى قول الفارسيِّ في (الحلبيات)؛ لأنَّه حَمَل إعلالَ الحذف على إعلال الإسكان للإدغام.

وهو ـ أيضاً ـ مقتضى منطق التخفيف؛ لأنَّ من لم يُدغم قبل الإسناد، فاحتمل ثِقَلَ التضعيف وقد كان يقدر على تخفيفه بالطريق الأولى الإدغامِ = يبعد أن يُخفِّفه بطريق الحذف.

- مقتضى رأي الكسائي، ورأي السيرافيِّ الأول، ورأي ابن الضائع:

لا حذفَ لهمزة الوصل في (قَرْنَ)؛ لأنَّها لم تدخل أصلاً، وتمثيلُه:

[قـَ ر رَ ـــ> قَ ر ر X نَ ـــ> قـَ X ر نَ = قَرْنَ]

أو:

[قـِ ر رَ ـــ> قـِ ر ر X نَ ـــ> قـِ X ر نَ = قِرْنَ]

وتكلَّم على الآية من الثلاثة السيرافيُّ وابن الضائع:

فأما ابن الضائع فكان كلامُه وفق رأيه المتقدِّم، إذ قال: «وعلى هذا قراءةُ مَنْ قرأ ﴿وقَرْنَ في بُيوتِكُنَّ﴾(١) بفتح القاف، فهو من: قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ، وإنْ كان الأفصحُ: قَرَرْتُ؛ بفتح العين، لكن (قَرِرْتُ في المكان) بكسر العين = فصيحةٌ، فلما أَمَرَ من (يَقَرُّ) بفتح القاف؛ جَعَلَه كالأمر من (يخافُ)، فكما تقولُ: خَفْنَ، وتحذفُ حرفَ العلة = كذلك قال: ﴿وقَرْنَ في بُيوتِكُنَّ﴾، فَفَعَلَ فيه ما فُعِلَ بـ (أَحَسْنَ) ونحوه، ومن قرأ ﴿وقِرْنَ في بُيوتِكُنَّ﴾ بكسر القاف؛ فيحتملُ أن يكونَ على اللُّغة الفصيحة، وهي: قَرَرْتُ أَقِرُّ، فيكونَ كالأمر من: باع يبيع»(٢).

لم يذكر همزةَ الوصل كما ترى.

وأمّا السيرافي فكانَ كلامُه وفق رأيه الثاني، إذ قال: «والذي قرأ بهذا [يعني: فتحَ القاف] عاصمٌ، ومعناه: اقْرَرْنَ؛ من القرار، يُقالُ: قَرَرتُ بالمكان أقِرُّ، وقَرِرْتُ أَقَرُّ، وقراءةُ عاصمٍ من هذه اللُّغة. ومن قرأ ﴿وقِرْنَ في بيوتِكُنَّ﴾ بكسر القاف؛ ففيه

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٣٣.

وجهان: أجودهما أن يكون من: وَقَرَ في المكان يَقِرُ؛ مِن الوقار...، والوجهُ الآخَرُ أن يكون (واقْرِرْن)، فحُذِفَت الراءُ المكسورة، وأُلقيت حركتُها على القاف...»[1].

رابعاً: الإبدال ثمَّ النَّقل ثمَّ الحذف:

هو مذهبٌ عُزي إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأصلُه في (الحجة)، حيثُ قال وهو يتحدثُ عن قراءة (وَقِرْنَ): «مَنْ قال: (قِرْنَ) بكسر القاف؛ احتمل أن يكون من: التوقُّر في بيوتكنّ، وأن لا تخرجن منها، و(قِرْنَ) مثلُ: عِدْنَ، وزِنَّ، ونحو ذلك مما تُحذفُ منه الفاءُ وهي واوٌ، فيبقى منه: عِلْنَ، ويحتملُ أن يكونَ من: قَرَّ في مكانه يَقِرُّ، فإذا أمَرَ من هذا قال: اقْرِرْ، فيُبدلُ من العين الياءَ كراهيةَ التضعيف كما أبدلَ من (قيراطٍ، ودينارٍ)، فيصير لها حركةُ الحرفِ المبدلِ منه، ثم تُلقى الحركة على الفاء، فتسقط همزةُ الوصل لتحرُّكِ ما بعدَها، فتقول: (قِرْنَ)؛ لأنَّ حركة الراء كانت كسرةً في (يَقِرُّ)؛ ألا ترى أنَّ القافَ متحرِّكةٌ بها»[2].

كذا قال أبو عليٍّ في (الحجّة)، وصدر عنه مكيٌّ في (مشكل إعراب القرآن) غيرَ مصرِّحٍ[3]، ثم صدر عن مكيٍّ - أظنُّ - يوسف بن محمد بن عنترة[4].

ونقله أبو حيان في (البحر) مجملاً، وقال: «وهذا غايةٌ في التَّحميل كعادته»[5].

وأرى أبا عليٍّ - رحمه الله - استوحش من تسليط الحذف على الحرف الصحيح، فتأوّلَ أنَّ الراء الأولى (العين) من (اقْرِرْ) أُبدلت ياءً فِراراً من ثقل التضعيف، فاستثقلت الحركةُ مع الياء، فنُقلت الحركة إلى القاف (الفاء) وحُذفتْ همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار (قِرْ)، وفي الإسناد إلى النّون (قِرْنَ).

(١) شرح السيرافي ٦/ ٦٢٨.

(٢) الحجة ٥/ ٤٧٥، وانظر: مجمع البيان ٢١، ٢٢/ ١٣٥، رموز الكنوز ٦/ ١٤٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧٧. وفي (الكشف ٢/ ١٩٨) ذكر الرأي آخراً بصيغة: «وقيل».

(٤) الحلية ٢/ ٧٧.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٧٧.

ولو قال: الأصلُ (قَرَّ) على لغة من يدغم، لكان أولى فيما أرى؛ لما يأتي:

- أنَّ من قالوا (اقْرِرْ) فلم يخففوا بالإدغام وهم قادرون عليه= يبعد أن يخفِّفوا بالإبدال، أمّا منْ قالوا (قَرَّ) فخفّفوا بالإدغام؛ فمحتملٌ أن يكون منهم من أوغل في طلب التَّخفيف، وليس وراءَ التخفيف بالإدغام إلا الإبدالُ والحذفُ.

- أنّه نظَّر بالإبدال في (قيراط) و(دينار)، و(قَرَّ) أشبهُ بهما؛ لأنَّ تخفيفَه تخفيفٌ لمدغم كما كان تخفيفُها تخفيفاً لمدغَم.

وراجحٌ عندي أن حديثَ أبي عليٍّ هنا حديثٌ عن (قِرْن) خاصةً، وأنّه يراه مسألةً على حيالها؛ غيرَ داخلٍ في مسألة (أَحَسْتُ) وبابه، ويعضد الرُّجحانَ ما يأتي:

قولُه: «فإذا أَمَرَ من هذا قال: اقْرِرْ(١)، فيُبدلُ من العين الياء...»؛ فظاهرُه أنَّ التخفيفَ بالإبدال كان قبل الإسناد إلى نون النسوة، وقد مرَّ من كلامهم أن من حدود مسألة الباب سكونَ اللام للإسناد إلى الضّمير المتحرِّك.

- أنّه لم يذكر فعْلاً من الأفعال الثلاثة المشتهرة (أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ)، ولو كان يري (قِرْن) من مسألة الباب لنظّر بهنَّ - فيما أرى - كما نظّر بدينارٍ وقيراطٍ.

- جَعْلُهما مسألتين دفعٌ للتناقض بين قوله في (الحلبيات) وقوله في (الحجة)؛ إذ جهةُ القولين منفكّةٌ.

- قولُ مكيٍّ بعد نقله كلامَ أبي عليٍّ: "وقيل: بل حُذفت الرّاء الأولى كراهةَ التَّضعيف كما قالوا: ظِلْتُ..."(٢)؛ فهو مُفهِمٌ أنّ حديثَ (ظِلْتُ) ليس الإبدالَ ومقتضياته.

- وينضاف إلى أولئك أنَّ في حمل (قِرْنَ) على (أَحَسْتُ) وبابه= خروجاً عن قول سيبويه بعد ذكره (أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ): «ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذّ ... إلا هذه الأحرفَ»(٣)، وقد كان أبو عليٍّ يرى الخروجَ عن قوله بابَ مؤاخذةٍ(٤).

(١) كذا غير مسند إلى الضمير في (الحجة) و(رموز الكنوز).

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

(٤) الحجة ٥/ ٣٩، وانظر: الأصول النحوية والصرفية في الحجة ١/ ٣٢٩-٣٣٠.

ذلك ما ظهر لي رُجحانُه، وفَهِمَ ابنُ هشام الخضراويُّ والشاطبيٌّ من نص (الحجة) أنَّ الإبدالَ ومقتضياته مذهبُ أبي عليٍّ في مسألة (أَحَسْتُ) وبابه[١]، وزاد الشّاطبيُّ ذِكْرَ اعتراضٍ وجوابٍ لم يسمِّ صاحبَيْهما، ثم قال عن المذهب: «ومع هذا فإنَّه على خلاف الظّاهر، ودعوى لا دلالةَ عليها إلا مجرَّدُ التّأنيس بمجيء (تظنَّيت، وأملاه) بمعنى: تَظَنَّنتُ، وأمَلَّه، وهذا لا ينهض أن يكون مقاوماً لِما ظهر؛ إذ القاعدةُ الحملُ على الظّاهر والوقوفُ معه حتّى يدُلَّ دليلٌ على خلافه، وإن أمكنَ فلا ينبغي أن يُصار إليه بمجرَّد الإمكان من غير دليل، واللهُ أعلمُ»[٢].

ولو بُني على هذا القول لكان حجّةً على الشّاطبيِّ؛ لأنَّه ذهبَ في المسألة مذهبَ ابن الضائع، ونقل كلامَه غيرَ مصرِّح، فذكر أنَّ الحذف من (ظلْت) ونحوه لالتقاء الساكنين وأنَّه مشبَّهٌ بالأجوف[٣]، وكلُّه تأويلٌ غيرُ ظاهرٍ، فيلزمُه أن يقولَ: الأصلُ (ظَلِلْتُ)، وحُذفت عينُه كراهة التَّضعيف، فيكتفيَ بالظّاهر ويقفَ عنده.

(١) التذييل ٥/ ٢٥٠أ، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٩.

(٢) المقاصد الشافية ٩/ ٤٢٠.

(٣) المقاصد الشافية ٩/ ٤١٣. وانظر: شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ١١٣٢.

المبحثُ السّادسُ

شذوذُ الباب واطِّرادُه

جملةُ الآراء فيه ثلاثةٌ: الشُّذوذ (الخروج عن القياس)، والاطِّراد المطلق، والاطِّرادُ المقيَّدُ، وفيها تفصيلٌ على النحو الآتي:

١- رأيُ سيبويه ومتأثّريه:

تحدَّث سيبويه عن المسألة في موضعين، ونصَّ فيهما على شذوذ الحذف نصّاً لا يحتملُ التأويل:

فأمّا في الموضع الأول فنصَّ عليه أربعَ مّراتٍ:

مَرتين في ترجمة الباب، فقال: «هذا باب ماشذَّ من المضاعف فُشبِّه بباب أقمتُ، وليس بمتلئبٍّ»(١).

ومرّةً حيثُ قال: «وليس هذا النحو إلا شاذّاً»(٢).

ومرةً حيث قال بعد ذكر الثلاثة (أَحَسْتُ وظَلْتُ ومِسْتُ): «ولا نعلمُ شيئاً من المضاعف شذَّ عمّا وصفتُ لك إلا هذه الأحرفَ»(٣).

وأمّا في الموضع الثاني فنصَّ عليه ثلاثَ مرات:

مرّتين في ترجمة الباب، فقال: «هذا بابُ ما كان شاذاً ممّا خفَّفوه على ألسنتهم وليس بمطَّردٍ»(٤).

ومرّةً حيث قال: «ومن الشّاذِّ قولُهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ»(٥).

(١) الكتاب ٤/ ٤٢١.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٨١.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٨٢.

ودلَّ عليه بالمفهوم مرّةً حيثُ قال: «ومن الشّاذِّ قولُهم: تَقَيْتُ، وهو يَتَقي، ويَتَسِعُ، لمّا كانتا ممّا كَثُرَ في كلامهم وكانتا تاءين؛ حذفوا كما حذفوا العينَ من المضاعف نحو: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وكانوا على هذا أجرأ؛ لأنَّه موضعُ حذفٍ وبدلٍ»[1]، فإذا كان (تَقَيتُ) شاذاً وهم عليه أجرأ، فمن باب الأولى أن يكون (أَحَسْتُ) شاذّاً؛ إذ هم عليه أقلُّ جُرأةً.

هؤلاء نصوصُ سيبويه، نقلتُهنَّ كلَّهنّ؛ لأنَّ من النحويين مَنْ فَهِم من كلامه الاطِّرادَ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وذهبَ مذهبَ سيبويه الأخفشُ والمبّردُ وابنُ السّرّاج والزّجاجيُّ والسيرافيُّ والفارسيُّ والرُّمّانّي وابنُ جنّي وابنُ عصفور[2]، وعزاه ابنُ عقيل والشاطبي إلى الجمهور[3]، وعزاه أبو حيان إلى النحويين ليس الشلوبين وابنَ مالك[4].

٢- رأي الكسائيّ:

حكى رأيَ الكسائيِّ ثعلبٌ، فقال: «قال الكسائيُّ في (باب أَحَسْتُ): أُجيزُه في كلِّ موضع سكنتْ فيه لامُ الفعل سكوناً لا تنالُه الحركةُ، ولم يُجزْه في: فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ؛ لأنَّ اللامَ تتحرَّكُ في: الواحدة في فَعَلَتْ، وفَعَلَتا، وتَفْعَلُ، وتَفْعلانِ؛ فلم يجزْه إذْ كان الجمعُ مبنيّاً على واحدةٍ متحرِّكةٍ»[5].

وظاهرُ هذا القول أنَّ الكسائيَّ يرى الحذفَ جائزاً مطّرداً في المضاعف المسند إلى الضّمائرِ المتحرِّكةِ ليس نونَ النّسوة، فلا يكون ـ إذاً ـ في المضارع والأمر؛ لأنهما لا

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٧، المقتضب ١/ ٢٤٥، الأصول ٣/ ٤٣٢، الجمل ٤١٧، شرح السيرافي ٦/ ٤٠١، الحلبيات ١٤٠، شرح الرماني ١٠٥٨، الخصائص ٢/ ٤٣٩، الممتع ٦٦١.

(٣) المساعد ٣/ ٣٤٩، المقاصد الشافية ٩/ ٤١٦.

(٤) التذييل ٥/ ٢٥٠أ، ٦/ ١٩٠أ.

(٥) شرح السيرافي ٦/ ٦٢٧-٦٢٨.

يُسندان إلى ضميرٍ متحرِّك غير نون النّسوة، ويحتجُّ للقيد بأنَّ فعلَ واحدته المؤنثة متحرِّكُ اللام، كأنَّه يراه أصلاً، فـ(فَعَلْنَ) مبنيٌّ على: فَعَلَتْ، و(يَفْعَلْنَ) مبنيٌّ على: تفعلُ، و(تَفْعَلْنَ) مبنيٌّ على: تَفْعَلِين. أمّا فِعْلُ المخاطبة (فَعَلْتِ) فخارجٌ من هذا الحديث؛ لأن فعلَ المخاطبات الماضي لا يُسند إلى نون النِّسوة.

وردَّ قيدَه الفراءُ بالسّماع ونَقَضَ أصْلَه؛ فقال: «كذلك أقولُ في: فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ؛ لأنيّ لم أجد الفِعْلَ مبنياً على واحدته؛ ألا ترى أنّك تقول: تَفْعَلُ، وتفعلان؛ بالتّاءِ، ويَفْعَلْنَ؛ بالياء، فلم يُبْنَ على الواحدة في جمع التّأنيث. وقال: سمعتُ: هُنَّ يَنْحَطْنَ علينا؛ يريدُ: يَنْحَطِطْنَ، وقال: قُرِئَ ﴿وَقَرْنَ في...﴾؛ يريدُ: واقْرَرْنَ»(١).

يريدُ أنَّ قولهم (هي تَفْعَلُ) بالتاءِ وقولَهم (هُنَّ يَفْعَلْنَ) بالياء= دليلٌ على أن فعل الجماعة لمُ يُبْنَ على فعل الواحدة.

ويريد أن (يَنْحَطْنَ) محذوفٌ منه مع أنَّ فعلَ الواحدة (تَنْحَطُّ) متحرِّكُ اللام، ومثلُهما (قَرْنَ) و(قَرّي).

وصحَّح السيرافيُّ احتجاجَ الفراءِ، وزاد قولَ أبي زُبيد الطائيِّ في روايةٍ:

سِوى أنَّ العِتاقَ مِنَ المطايا   أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ(٢)

ذلك حديثُ رأي الكسائي من طريق ثعلب، وقال المعرّيُّ: «وكان الكسائيُّ يجيزُ ذلك في الأفعال الماضية إجازةً مطردةً»(٣)، قلتُ: فأمّا القصرُ على الماضي فوِفاقُ ما حكاه ثعلبٌ، وأما إطلاقُ الجواز في الماضي فيخالفُ ما نقله ثعلبٌ من التقييد بألا يكون الضميرُ نونَ النّسوة.

(١) شرح السيرافي ٦/٦٢٨.

(٢) شرح السيرافي ٦/٦٢٨.

(٣) اللامع العزيزي ١/٣٩٩.

٣ـ رأيُ الفرّاءِ:

كلام الفراء السّابق حكاه ثعلبٌ، ونقله السّيرافيُّ، وظاهره أنَّ الحذف في الباب مُطَّردٌ بلا قيدٍ، ويؤيدُ الظاهرَ قولُ المعرِّيّ: «وأجازه الفراءُ في الماضي والمضارع»[١].

وأمّا كلامُه على مسألة الباب في (المعاني) فكان في ثلاثة مواضع؛ موضعٍ فيه مُفْهِماتُ الاطِّرادِ، وموضعين فيهما ذِكْرُ المسموع فحسبُ:

فأمّا الموضعُ الذي فيه مفهماتُ الاطِّرادِ فحيث قال: «قولُه ﴿وَقِرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾[٢] من: الوقارِ؛ تقولُ للرَّجُلِ: قد وَقَرَ في منزله يَقِرُ وُقوراً، وقرأ عاصمٌ وأهلُ المدينة ﴿وَقَرْنَ﴾ بالفتح، ولا يكونُ ذلك من (الوقارِ)، ولكنّا نُرى أنَّهم أرادوا: واقْرَرْنَ في بُيوتِكنَّ؛ فحذفوا الرّاء الأولى، فحُوِّلتْ فتحتُها في القافِ؛ كما قالوا: هَلْ أَحَسْتَ صاحبَك، وكما قال ﴿فَظَلْتُمْ﴾[٣]؛ يريدُ: فَظَلِلْتُم. ومن العرب مَن يقولُ: واقْرِرْنَ في بُيوتكنَّ؛ فلو قال قائلٌ: وقِرْنَ؛ بكسر القافِ؛ يريدُ: واقْرِرْنَ؛ بكسر الرّاءِ، فيُحَوِّلُ كسرةَ الرّاءِ إذا سقطتْ إلى القاف= كان وجهاً، ولم نجد ذلك في الوجهينِ جميعاً مستعملاً في كلام العرب إلا في: فَعَلْتُ، وفَعَلْتُم، وفَعَلْتُنّ، فأمّا في الأمر والنَّهي المستقبل فلا، إلا أنّا جوّزْنا ذلك لأنَّ اللامَ في النِّسوةِ ساكنةٌ في: فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ؛ فجاز ذلك، وقد قال أعرابيٌّ من بني نُمير: يَنْحَطْنَ من الجبلِ؛ يريدُ: يَنْحَطِطْنَ؛ فهذا يقوّي ذلك»[٤].

فقولُه «فلو قال قائلٌ: وقِرْنَ... كان وجهاً» مُفهِمٌ الاطِّرادَ؛ ألا ترى أنَّه ـ وقد حملَ قراءةَ الكسر قبلُ على الأمر من (الوقار) ـ أسند القولَ هنا إلى القائلُ (المتكلِّم)، وأنَّه قال بعده «ولم نجد ذلك في الوجهين مستعملاً في كلام العرب إلا

(١) اللامع العزيزي ١/ ٣٩٩.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) الواقعة: ٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٤٢. وراجع رسم (يَنْحَطْنَ) في مبحث (مادة الباب).

في: فَعَلْتُ...»؛ فلو كان الحذفُ غيرَ مطَّردٍ عنده لوقف عند المسموع، فلم يُجِز للقائل (المتكلّم) أن يقولَ: قِرْن؛ وهو يريدُ: اقْرِرْنَ.

وقولُه «إلا أنّا جوَّزنا ذلك لأن اللامَ في النّسوة ساكنةٌ في: فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ، فجاز ذلك»= مُفهِمٌ الاطّرادَ أيضاً؛ ألا ترى أنّه بنى الجوازَ في الأمر والمضارع المجزوم المسندين إلى نون النسوة على الحمل، فلو كان يراه شاذاً لما بنى على قياس الحمل.

وعلى هذا يكونُ اطِّرادُ الحذف عنده في الماضي المسند إلى الضَّمير المتحرِّك مبنياً على مسموع غير قليل، ويكون اطِّرادُه في المضارع غير المجزوم المسند إلى نون النِّسوة مبنياً على مسموعٍ واحدٍ، ويكونُ اطِّرادُه في الأمر والمضارع المجزوم المسندين إلى نون النِّسوة = حملاً على الماضي والمضارع غير المجزوم المسند إليها، والجامعُ إسكانُ اللام قبل النّون.

وأمّا الموضعان اللّذان فيهما ذِكْرُ المسموع؛ فأحدُهما حيثُ قال: «وقد تقولُ العربُ: ما أَحَسْتُ بهم أحداً، فيحذفون السّينَ الأولى، وكذلك في: وَدِدتُ، ومَسِسْتُ، وهَمَمْتُ؛ قال: أنشدني بعضُهم:

هَلْ يَنْفَعَنْكَ اليومَ إنْ هَمْتَ بِهَمْ ... كثرةُ ما تأتي وتَعْقادُ الرَّتَمْ»[1]

والآخرُ حيثُ قال: «وقولُه ﴿الذي ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾[2] و﴿ظَلْتَ﴾ و﴿فَظَلْتُم تفكّهونَ﴾[3] و﴿فَظِلْتُم﴾: إنما جاز الفتحُ والكسرُ لأنَّ معناهما: ظَلِلْتُم، فحُذفت اللامُ الأولى: فَمَنْ كسر الظاءَ جعلَ كسرةَ اللام الساقطة في الظاء، ومَنْ فتح قال: كانت مفتوحة فتركتُها على فتْحِها، ومثلُه: مَسَسْتُ ومسِسْتَ [أرى الصواب: مَسْتُ ومِسْتُ] تقولُ العرب: قد مَسْتُ [أرى الصواب:

(١) معاني القرآن ١/٢١٧، وراجع رسم (هَمْت) في مبحث (مادة الباب).

(٢) طه: ٩٧.

(٣) الواقعة: ٦٥.

مَسِسْتُ] ذلك ومَسِتُه، وهَمَمْتُ بذلك وهَمْتُ، وَوَدِدتُ وَوَدَدتْ [أرى الصّوابَ: وَوِدْتُ] أنّك فعلتَ ذاك، وهل أَحْسَسْتَ صاحبَك وهل أَحَسْتَ»(١).

ففي هذين القولين عدَّدَ المسموعَ ووقفَ، وصدرَ عن الأوّل منهما ابنُ هشام الخضراويّ فقال: «وزَعَمَ الفراءُ أنَّ هذا قياسٌ مستمرٌّ في: رَدتُ [كذا، وأراه: ودتُ]، وَمَرْتُ [كذا، وأراه: ومَسِتُ] وهَمْتُ، وأنشدَ: هل يَنْفَعَنْكَ...»(٢)، وكلام الفراءِ ـ كما رأيتَ ـ ليس فيه ذِكْرُ القياس.

٤ـ رأيُ اللَّيث:

ظاهرُ كلامه أنَّ الحذفَ مطّردٌ في مكسور العين، إذ قال: «ومن العرب من يحذفُ لامَ (ظَلِلْتُ) ونحوها حيثُ يظهران ...، وقد يجوز في غير المكسور نحو: هَمْتُ...، وأَحَسْتُ... وحَلْتُ...، وليس بقياسٍ إنما هي أحرفٌ قليلةٌ معدودةٌ»(٣).

فقولُه «ظَلِلْتُ ونحوها حيثُ يظهران» ظاهره أنَّ الحذفَ في لغة هؤلاء مطّردٌ في مكسور العين، ثم قولُه «وقد يجوز في غير المكسور» مُشْعِرٌ أنَّ حكمَ المكسور ليس حكمَ غير المكسور، ثم قوله «وليس بقياسٍ..» راجعٌ ـ فيما أرجِّح ـ إلى غير المكسور.

وقد مرَّ في مبحث (مادة الباب المأثورة) أنَّ مفتوحَ العين أكثرُ من مكسورها.

٥ـ رأيُ المؤدّب:

ظاهرُ كلامه اطِّرادُ الحذفِ بلا قيدٍ؛ إذ قال: «ويجوزُ أن تكونَ اللامُ ساكنةً والتَّضعيفُ غيرُ ظاهرٍ، وهي لغةٌ لربيعة، وبها نزلَ قولُه عزَّ وجلَّ ﴿وانْظُرْ إلى إلهِكَ الذّي ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾ وقولُه عزَّ وجلَّ ﴿فَظَلْتُم تَفَكَّهونَ﴾، وقال طرفة:..

وقَتَلْتَ العاصِيَيْنِ معاً ثُمَّ بَذْتَ النّاسَ بالحَسَبِ»(٤)

(١) معاني القرآن ٢/ ١٩٠-١٩١، وراجع رسم (مست) في مبحث (مادة الباب).

(٢) التذييل ٥/ ١٢٥٠، المساعد ٣/ ٣٥٠.

(٣) التهذيب ١٤/ ٣٥٧، وعنه زيد في: العين ٨/ ١٤٨-١٤٩.

(٤) دقائق التصريف ١٩١. وراجع رسمَ (بَذْتَ) في مبحث (مادة الباب).

ففيه ما يُفهَم أنَّ الحذفَ لغةٌ لربيعة مستمرةٌ، وما كان كذلك فهو مطَّردٌ، أما قولُه «يجوز» فلا يؤخذُ منه الاطِّرادُ؛ لأنَّه استعمله قُبيلَ هذا النَّصِّ لِما لا يكونُ إلا في الشِّعر، واستعمله عقيبه لما يجبُ؛ فدلَّ الاستعمالان أنَّه لم يُرد بالجواز المعنى الاصطلاحيَّ، وأنَّه أراد به الورود.

٦- رأيُ الشَّلوبين:

رأيُه اطِّرادُ الحذف في الباب بلا قيدٍ، ومبناه على فهمه لبعضِ كلامِ سيبويه، ونقل الرأيَ والمبنى تلميذُه ابنُ الضائع حيثُ قال ناقلاً محاورتَه لشيخه: «وكان الأستاذُ أبو عليٍّ - رحمه الله - يرى في هذه أنّها شاذّةٌ [سترى تفسير هذا الشذوذ في كلام ابن الضائع] ويزعمُ أنّها مطَّردةٌ في أمثالها من الأفعال، ويأخذُ ذلك من قول سيبويه فيما شذَّ من المضاعف[١]: (وكذلك يُفْعَلُ به في كلِّ بناءٍ تُبنى اللاّمُ من الفعل فيه على السُّكونِ ولا تصلُ إليها الحركة)[٢]؛ فزعَمَ أنَّ هذا منَ كلامه يدلُّ على أنَّه مطِّردٌ، فقلتُ له: من كلامه ما يدُلَّ على خلاف ذلك؛ وهو قولُه في ذلك الباب: (ولا نعلَمُ شيئاً من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحْرُفَ)[٣]، قال: إنّما يعني: إلا هذه الأحرفَ وما كان نحوَها من المضاعف، قلتُ: هذا فاسدٌ؛ لأنَّه إذا كانَ كذلك فالمضاعفُ كلُّه شذوذٌ، وإنّما ينبغي أن يُحمل كلامُه أولاً على (أَحْسَسْتُ)؛ أي: كلُّ ما يُبنى من هذا على أنَّ اللامَ لا تصلُ إليه الحركةُ فَحَذْفٌ، فيقالُ: أَحَسْتُ، وأَحَسْنا، وأَحَسْتَ، وأَحَسْتُما، وكذلك الأمر [يريدُ: المسند إلى نون النسوة]؛ فهذا أظهرُ، فقولُه (يُفْعَلُ به) لا يعودُ الضَّميرُ على المضاعف، بل على (أَحْسَسْتُ)، ولا يتناقضُ الموضعانِ، وهو حَسَنٌ»[٤].

(١) يريد بابَ (ما شذّ من المضاعف فشُبِّه بباب: أَقَمْتُ). الكتاب ٤ / ٤٢١.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢١.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٢٢.

(٤) شرح الجمل ٢ / ١١٣٤-١١٣٥.

وردُّ ابن الضّائع ـ فيما أرى ـ جيّدٌ بالغٌ، وأخَذَ به تلميذهُ أبو حيانَ والشّاطبيُّ[١]، وقد مضى تحقيقُ رأي سيبويه على نحوٍ لا يحتملُ الاطِّرادَ، ومضى تفسيرُ نصِّه الذي تعلّق به الشَّلوبين في مبحث (حدود الباب) حيثُ الكلام على الحدِّ الأول.

هذا رأي الشلوبين كما نقله تلميذُه ابنُ الضائع، وعزا إليه المراديُّ تقييدَ الاطِّرادِ بأن يكون الفعلُ المضاعفُ على (فَعِلَ)[٢]؛ أي: ماضياً ثلاثيّاً مكسورَ العين، والله أعلمُ.

٧ـ رأي ابن مالك ومتأثّريه:

تحدَّث ابنُ مالك عن مسألة الباب في (التسهيل) و(الكافية الشافية وشرحها) و(الألفية):

فأما حديثُه في (التسهيل) فكان في موضعين: موضعٍ في باب (التقاء السّاكنين)، وأَجْمَلَ فيه إجمالاً؛ إذ قال: « وحَذْفُ أوّلِ المثْلَين عند ذلك [يعني: عند الإسناد إلى الضمير المتحرِّك] لغةُ سُليم »[٣]، وموضعٍ في فصلٍ للحذف، وفصَّل فيه بعضَ التَّفصيل؛ إذ قال: « ويجوزُ في لغة سُليم حذْفُ عين الفعل الماضي المضاعف المتَّصل بتاء الضمير أو نونه...، وربّما فُعِل ذلك بالأمر والمضارع »[٤]؛ ويؤخذُ منه أنَّ الحذف من الماضي مطّردٌ بلا قيدٍ، وأنّه في الأمر والمضارع قليلٌ غيرُ مطَّردٍ.

وأمّا حديثُه في (الكافية والشافية وشرحها) فمفصَّلٌ، إذ قال ناظماً:

ظَلْتُ وظِلْتُ في (ظَلِلْتُ) اطَّردا   وقِرْنَ في (اقْرِرْنَ) وقِسْ مُعْتَضِدا

ولا تَقِسْ مفتوحَ عينٍ وأرى   مَنْ قاسَ ذا الضَّمِّ حَرٍ أن يُعْذَرا

ثم ذكر في الشرح أن الحذفَ مطّردٌ في الماضي والمضارع والأمر إذا كانت العينُ مكسورةً أو مضمومةً؛ الأوّلُ بطريق السّماع والثّاني بطريق الأَولى؛ نظر إلى ثقل الضَّمِّ والكسر، وقال عن مفتوح العين: « وإن كانت العينُ مفتوحةً فالحذفُ قليلٌ، حكاه

(١) التذييل ٦ / ١٩٠أ، المقاصد الشافية ٩ / ٤١٦-٤١٧.

(٢) توضيح المقاصد ٦ / ١٠٠، وانظر: التصريح ٥ / ٤٧١، النكت للسيوطي ٢ / ٤١٣.

(٣) التسهيل ٢٦٠.

(٤) التسهيل ٣١٤. وانظر: التذييل ٦ / ١٨٩ ب ـ ١٩٠أ، توضيح المقاصد ٦ / ١٠١.

الفراءُ، ولا يُقاسُ على ما وردَ منه، ولا يُحمل عليه إنْ وجِد عنه مندوحةٌ»[1].

ومذهبُه في هذا الموضع قريبٌ ممّا ظهر لي مِن كلام اللَّيث.

ووافقه عليه ابنُه بدرُ الدين، والسّمينُ الحلبيُّ، وابنُ هشامٍ[2].

وقد مرّ في مبحث (مادة الباب) أنّ الحذفَ من مفتوح العين - فيما وقفتُ عليه من المأثور - أكثرُ.

وأمّا في (الألفية) - وهي خلاصةُ الكافية - فقال:

ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وقِرْنَ في اقْرِرْنَ، وقَرْنَ نُقِلا[3]

واختلفَ الشُرّاح في تفسيره:

فشارحون نظروا إلى كلام النّاظم في (الكافية الشّافية وشرحها)؛ ففسَّروه وفقَ ما قاله هنالك أو قريباً منه، ومن هؤلاء ابنُ الناظم، والمراديُّ، وابنُ الوردي، وابنُ هشام، وإبراهيم بن قيم الجوزية[4].

وصدر ابنُ عقيل عن ابن النّاظم، فقال مثلَ قوله[5].

ولم ينظر المكُّودي - أُرَجِّحُ - إلى ما في (الكافية الشافية وشرحها)، فوقف عند ظاهر النَّظم، وقال: «وظاهرُ النَّظم أنَّ هذا الحكم مخصوصٌ بهذا اللَّفظ»[6]، ونقل قولَه ابنُ طولون[7].

وذهب الشّاطبيُّ في التَّفسير مذهباً عمادُه قولُه: «وعادة النّاظم أن يُشير إلى

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠-٢١٧١.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٨ - ٨٦٩، الدر المصون ٨/٩٩، أوضح المسالك ٤/٤١٦-٤١٧.

(٣) الألفية ٦٤.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٨-٨٦٩، توضيح المقاصد ٦/١٠٠-١٠١، شرح الألفية لابن الوردي ٢/٧٦٣-٧٦٤، إرشاد السالك ١٠٥٥-١٠٥٧، شرح الأشموني ٢/٦٥٨-٦٥٩.

(٥) شرح الألفية لابن عقيل ٢/٢٥٨.

(٦) شرح الألفية للمكودي ٢/٩٦٨.

(٧) شرح الألفية لابن طولون ٢/٤٥١.

القيود والشّروط بالأمثلة اكتفاءً عن التَّنصيص عليها؛ قصداً للاختصار»[١]، فاستظهر أنَّ الناظمَ ابنَ مالك يشترطُ لاطِّراد الحذف ستةَ شروطٍ:

الأول: أن يكون المحذوفُ منه فعلاً.

والثاني: أن يكون الفعلُ مضاعفاً.

والثالث: أن يكون مسنداً إلى الضّمير المتحرك.

والثلاثةُ من حدود الباب كما مرَّ في مبحثها.

والرابع: أن يكون مكسور العين.

والخامس: أن يكون مبنياً للفاعل، وقد مضى ذِكْرهُ في مبحث (حدود الباب).

والسادس: أن يكون ماضياً، وعوّل فيه على ما في (التسهيل)[٢]، وقد مضى في مبحث (حدود الباب) كلامٌ لسيبويه يدلُّ على أنَّ ما حُذِف من ماضيه حُذِف من مضارعه وأمره.

وعلى قول الشّاطبيِّ يكون (نُقلا) خبرَ (قِرْنَ) و(قَرْن)، والألف فيه ألفُ التثنية، وعلى قول ابن الناظم يكون خبرَ (قَرْنَ) والألفُ فيه ألفُ الإطلاق، وخبرُ (قِرْنَ) محذوفٌ لدلالة ما سبق عليه، وتقديرهُ: اسْتُعْمِلَ.

أولئك آراءُ العلماء في شذوذِ الباب واطِّراده، ويلحظ أنَّ من رأوه مطّرداً لم يشترطوا ألاّ يؤديَ الحذفُ إلى محظورٍ؛ نحو الحذف من (شاقَقْنَ، وشاقِقْنَ، ويُشاقِقْنَ). كأنَّهم رأوه ظاهراً مُسْتغنًى عن التَّنبيه عليه.

(١) المقاصد الشافية ٩/ ٤١٨.

(٢) المقاصد الشافية ٩/ ٤١٤-٤١٦، وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٨٨.

المبحثُ السّابعُ

آراءُ المحدثين في المسألة

تقدّمَ في صَدْر البحث ذِكْرُ مَن تكلَّم على المسألة من المحدثين ووصفٌ موجزٌ لكلامهم، وفي هذا المبحث وقفاتٌ عند بعض ما قالوه، ورأيتُ تأخيرَها؛ لأنَّها مبنيَّةٌ على ما في المباحث السّابقة.

١ـ رابين في كتابه (اللهجات العربية الغربية القديمة):

عوّل في كلامه على (التَّسهيل) و(المصباح المنير) وبعض ما في (اللِّسان) وبعض ما في (الخصائص)؛ فكانت الثمرةُ قولَه: «والحقُّ أنَّ المادة التي لدينا لا تكفي للقول برأيٍ قاطع» وذِكْرَه (ظَلْتُ) و(أَحَبْتُ) فقط، وذِكْرَه أنَّ الحذفَ لم يرد في القرآن العظيم إلا في (ظَلْتَ) و(ظَلْتُم)، وعدمَ وقوفه على ما عُزِي إلى تميم وبني نُمير(١).

وممّا يوقف عنده من كلامه الموجز قولُه (في ترجمة أيوب): «ولكن الصّيغَ ثنائيةَ السّواكن [يعني التي حُذِف منها] يظهر أنَّها قد امتدَّت إلى وسط الجزيرة، وقد روي أنَّ عُقيلاً وغنيَّ وكلابَ ـ وهما من قيس ـ تُنسبُ إليهم الصّيغةُ (ظِلْتُ) ... في الشِّعر، وذلك بالرَّغم من أنَّ هذه الصّيغةَ ليست من لهجتهم (أبوزيد كما نقل ابن جني في الخصائص ...)»(٢).

فأما أنَّ الحذف قد عُزِيتْ بعضُ أمثلته إلى قبائل وسط الجزيرة= فحقٌّ؛ إذ مرَّ في مبحث (مادة الباب) ما عُزِي إلى تميم وبني نُمير وبني عُقيل.

وأمّا قولُه «وقد روي أنَّ عُقيلاً وغنيَّ وكلاب ـ وهما من قيس ـ تُنْسَبُ إليهم ...» إلخ؛ فأراه خطأً في الترجمة، وصوابهُ ما في (ترجمة مجاهد): «إنّ عقيلاً

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة ٢٩٥ -٢٩٧.

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة ٢٩٧.

التي تُذْكر غالباً مع قبيلتي قيس: غَنيّ وكلاب= قيل إنّها استعملت (ظِلْتُ) في الشّعر بالرغم من أنّها ليست من تلك اللهجة (أبو زيد...)»[١]؛ فهو وفاقُ ما في (الخصائص)[٢].

وقولُه: «إن عقيلاً التي تُذْكَرُ مع قبيلتي قيس: غَنيّ وكلاب» = فيه ـ إن صحَّت الترجمةُ ـ نقصُ تحقيق؛ إذ عُقيل وكلاب من عامرٍ، وعامرٌ من هوازن، وهوازنُ من قيس.

٢ـ الدكتور أحمد علم الدين الجندي في كتابه (اللهجات العربية في التراث):

قلتُ في مقدِّمة البحث: الدكتور أحمد علم الدين الجندي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه (اللهجات العربية في التراث) غيرُ ملومٍ أن لم يَعب مادةَ المسألة ولا أقوال النَّحويين.

وأقول هنا: حسناتُ كتابه يعرفُها من عالج ظاهرةً لَهْجيّةً، ولكنَّه في بحث هذه المسألة قصَّر تقصيراً، ولم ينصف النّحويِّين، وقال عن كلامهم قولاً ما كنتُ أظُنُّ مُحسناً مثلَه يقولُه، ولو أنَّه قاله بعد استقراء كلامهم وتحقيق آرائهم لكان لعاذره بابٌ من العذْرِ، ولكنَّه بنى قولَه على كلام ابن عقيل في (شرح الألفية) ـ وهو كما تقدم صادرٌ عن ابن النّاظم، وابنُ النّاظم صادرٌ عن أبيه ـ وعلى كلام الشّيخ خالد الأزهري في (التِّصريح)، وجعل كلامَه حاكماً على كلام الأئمة في مسألةٍ لَهْجيّةٍ لا يُقْضى فيها إلا بسماعٍ، ثم لو أنَّه أفاد من كلام الشّيخ خالد الفائدةَ التُّمّى لكانت المؤاخذةُ القُلّى، ولكنّه أخذ بعضَه محرّفاً وترك بعضاً عوّل فيه على كتاب (دروس التّصريف) للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، وهو كتابٌ مدرسيٌّ لا يُعَوَّلُ على مثله في مسألةِ سماعٍ، وفيما يأتي تفصيلٌ:

(١) اللهجات العربية الغربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ٣١٢.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨١.

- بدأ حديثَه عن المسألة بقوله: «ومن أمثلة الحذفِ ما رواه ابنُ منظور لأعرابيٍّ من بني نُمير أنَّه قال: يَنْحطْن مِنَ الجبل»[١].

وقد مرَّ في مبحث (مادة الباب) أنَّ حاكيَ هذا القول الفرَّاءُ، ولا يُعذرُ الدكتور الجندي - رحمه الله - بأنه لم يقف على حكاية الفراء؛ لأنَّ ابنَ منظور مصدَرَه نصَّ عليها[٢].

- وقال عقيبه: «وما عزاه صاحبُ (التصريح) من قولهم: ظَلْتُ، ومسْتُ، وأَحَسْتُ، وأنّه لغةُ سُليم»[٣].

وقد مرَّ في مبحث (مادة الباب) أنَّ الأفعالَ الثلاثة حكاها سيبويه والنحويون من بعده، ومرّ ثَمَّ أن عزْوَ الحذف إلى سليم نُقِل عن اللِّحيانيّ، ثم قاله ابنُ مالك، ولا يُعْذَرُ الدكتورُ؛ لأنَّ مصدَرَه الشيخَ خالداً نصَّ على الاثنتين[٤].

- وقال عقيبه: «ولتفسير هذا الحذف نرى أنَّ أصْلَه: ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ، وأحْسَسْتُ»[٥].

ولو قال: «ولتفسير هذا الحذف يرى جمهورُ النحويين أنَّ أصْلَه...»، لكان إنصافاً يليق بمحسنٍ مثله.

- وقال عقيبه: «ويظهر أن القبائل العربية كانت تختلفُ في نُطق مثل هذه الأفعال: فبعضُها كان ينطقُها تامةً... وبعضٌ كان ينطقُها بحذف لامها مع نقل حركة العين... والبعض الآخرُ كان يحذفُ لامُها مع إبقاء الفاء على حركتها»[٦].

(١) اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٩.

(٢) اللسان ٥/٨٥.

(٣) اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٩.

(٤) التصريح ٥/٤٧٢.

(٥) اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٩.

(٦) اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٩-٧٠٠.

قطع - كما ترى - بأن المحذوفَ اللام، وقد تقدَّم في مبحث (التَّغيُّرات في أفعال الباب) أنَّ جمهور النّحويين يرون المحذوفَ العينَ، ولا شك عندي أنَّه في هذا الموضع نقل كلام ابن عقيل في (شرح الألفية)[1] ولم ينبِّه عليه، وقد مرَّ أن ابنَ عقيل صادرٌ عن ابن النّاظم، وأنّ ابنَ النّاظم صادرٌ عن أبيه.

- وقال عقيبه: « وسيبويه كان يرى شذوذَ هذه الصّيغ المحذوفة، ومن ثَمَّ فلا يُقاسُ عليها، وكلامُه مردودٌ؛ لأنَّه متى ثبتَ أنّها لهجةٌ عربيةٌ فلا بأس أن يُقاس عليها »[2].

وثَّق رأيَ سيبويه من (التصريح)، ولم ير كلامَه في (الكتاب)، وقال « كلامُه مردود »!! ولو رجَعَ إلى الكتاب لوجدَ إماماً بلغ من العلم درجةَ التّواضع - وهي عُليا درجاته - يقول: « ولا نَعْلَمُ شيئاً من المضاعف شذَّ عمّا وصفتُ لك إلا هذه الأحرفَ »[3]، فقيَّد رأية بما عَلِمه، فكان غايةُ ما للدكتور أن يقول: « وكلام سيبويه مبنيٌّ على ما بلغه ».

ثُمَّ إنَّه - رحمه الله - قال عن كلام سيبويه ما قال، وجزم بأنَّ الحذف لغةٌ مستمرةٌ، وعُدَّتُه كلامُ الشيخ خالد وخمسةُ أفعال؛ هي: يَنْحَطْنَ، وظلْتُ، ومسْت، وأَحَسْتُ، وهَمْتُ؛ فليت شعري ما قوله لو وقف على رأي الكسائي ورأي الفراء ورأي المؤدب وكلام اللِّحياني ومادةِ الباب كلِّها.

- وقال عقيبه: « على أنّ النّحاةَ قيَّدوا هذا الحذفَ بأن يكون الفعل ثلاثياً مكسور العين »[4].

قال (النحاة) بأل الاستغراقية، وقد مرَّ أنَّ أصحابَ هذا القيد ابنُ مالك ومتأثِّروه من شرّاح كتبه.

(١) شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٥٨.

(٢) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٧٠٠.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٢٢.

(٤) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٧٠٠.

- وقال معلِّقاً على القول السابق: «وأرى أنَّه لا يُلْتَفتُ إلى قولهم؛ لأنَّ ظاهرَ إطلاق الموضح أنَّ هذا الحذفَ مطّردٌ في كلِّ فعلٍ مضارع أيضاً»(١).

بادٍ أنّ المرادَ بالموضح ابنُ هشام، وجليٌّ أن الدكتور صادرٌ عن كلام الشيخ خالد في (التصريح بمضمون التوضيح)، وللشيخ أن يقول (الموضح) وعلى الدكتور أن يقول (الموضح ابن هشام).

وكلامُ الشيخ خالد على النحو الآتي: «وظاهرُ إطلاق الموضح أنَّ هذا الحذفَ مطَّردٌ في كل فعلٍ مضاعفٍ مكسور العين»(٢).

فالدكتور - كما ترى - نقل النَّصَّ محرَّفاً، واختزلَه، وجعله حاكماً على النحاة.

ثم إنَّ الذين قيدوا الحذف بكسر العين - وهم كما تَقَدَّم ابنُ مالك ومتأثِّروه وابنُ هشام بعضُهم - نصّوا على أن الحذف من المضارع مطّردٌ بقيد كسر العين؛ فكأنَّ الدكتور أعرضَ عن رأيهم قبل أن يقرأ كلَّ كلامهم حتى كلام الموضح.

أما احتجاجُه لعدم الالتفات إلى قولهم بظاهر إطلاق الموضح (ابن هشام)؛ لو سُلِّم بصحّة النقل= فعجيبٌ، وبخاصةٍ بعد قوله عن كلام إمام النحاة «وكلامُه مردودٌ».

- وقال عقيبه: «وكان صاحبُ التسهيل على حقٍّ حيثُ لم يشترط للحذف ما شرطَه النحاة، بل جعله شاملاً للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده»(٣).

لم يزلْ يوثِّق من (التصريح)، ولو رجع إلى (التسهيل) لوجد صاحبَه ابنَ مالك يرى الحذفَ من المضارع والأمر قليلاً، وقد مرَّ كلامُه.

ثم إنَّ ابنَ مالك في (شرح الكافية الشافية) - كما تقدَّم - هو حاملُ لواء تلك

(١) اللهجات العربية في التراث٢/ ٧٠٠.

(٢) التصريح ٥/ ٤٧١.

(٣) اللهجات العربية في التراث ٢/ ٧٠٠.

القيود التي يرى الدكتور عدمَ الالتفات إليها .

ـ ثم قال : « بل أُثر عن بني عامر أنّها تقولُ : ظَلْتُ ومَلْتُ [كذا ، ولعلها : مَسْتُ] وعليها جاء قولُه تعالى﴿ فظَلْتُم تفكَّهون ﴾ . . . »(١) .

ووثّق ما قاله من (دروس التصريف) للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وقد تقدَّم في مبحث (مادة الباب) أنّ عزو (ظَلْتُ) إلى بني عامر لم يذكره إلا الفيّوميُّ ، وأنَّ المشتهر عزوُ (ظَلْتَ) إلى تميم ، وعزوُ (ظِلْتُ) إلى أهل الحجاز ، ولم يذكر الدكتور العَزْوَين ، وهذا غريبٌ ؛ لأن صاحبَ (التَّصريح) ـ وهو مصدره الأول في المسألة ـ نَقَلَهما عن ابن جني(٢) وعلّق عليهما تعليقاً مضى بحثُه .

ـ وذكر أن بعضَ سليم قد يحالُّون قبيلة طيِّئ ، وقال : « وإذا عرفنا أنَّ طيِّئاً قد آثرت مثلَ هذا الحذف في مثل تلك الأفعال . . . لم يكن عجباً » ، واحتجَّ بقول أبي زبيد الطائي :

خلا أنَّ العتاقَ من المطايا   أَحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

وقول ابن عنّاب الطائيِّ :

عوى ثُمَّ نادى هل أَحَسْتُم قلائصاً   وُسِمْنَ على الأفخاذِ بالأمسِ أرْبعا(٣)

ولم أرَ أحداً من العلماء عزا الحذفَ إلى طيِّئ ، ولا أرى البيتين بلا عاضدٍ ينهضان دليلاً ، وقد مرَّ في مبحث (مادة الباب) أنّ الفراءَ والأصمعيَّ وجماعةً رووا بيت أبي زبيد (حَسين) بالإبدال ، والله أعلمُ .

٣- الدكتورة صالحة آل غنيم في كتابها (اللّهجات في الكتاب) :

- نَقَلَتْ جملةً من كلام سيبويه على المسألة في الموضع الأول ، وتركت منه

(١) اللهجات العربية في التراث٢ / ٧٠٠ .

(٢) التصريح ٥ / ٤٧١ .

(٣) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٧٠١ .

كلاماً ما ينبغي تركُه، وهو قولُه: «ولا نعلمُ شيئاً من المضاعف شذَّ عما وصفتُ لك إلا هذه الأحرف»[1]؛ يعني: ظَلْتُ، ومَسْتُ، وأَحَسْتُ.

وقالت عَقِبَ نقلها ما انتخبته من كلام سيبويه كالشارحة له: «فنحن إذن أمام ثلاث لهجات في (فَعِلْتُ) من (ظَلِلَ) و(مَسِسَ) و(حَسَسَ) [كذا، وسيبويه لم يذكره، وإنما ذكر (أَحْسَسْتُ)] ونحوهما [كذا] مما عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ، وهي: ١- الإتمامُ: وهي اللهجةُ الشائعة... كما يتَّضح من نصٍّ سيبويه. ٢- حذفُ العين مع فتح الفاء. ٣- حذفُ العين مع كسر الفاء»[2].

والحقُّ أننا لسنا (أمام) ثلاث (لهجات)، وأنّنا (أمام) ثلاثة أحرفٍ قال ناقلُها: إنه لا يعلم سواها.

وأخشى أن تكون الدكتورة بنت شرحها لكلام سيبويه على ما في (أوضح المسالك) وشرحِه (التصريح)؛ إذ فيهما ما قالته[3].

وجليٌّ أن الوجه الثالث مما ذكرته لا يكون في (أَحَسْتُ) الذي ذكره سيبويه، ولا يكون في (حَسَسَ) الذي ذكرتْه وضبطتْه بفتح العين.

- ثم قالت: «وأغلبُ الظنِّ أنَّ الحذف من أساسه ليس لأهل الحجاز؛ لأنَّه لا يلجأُ إليه إلا من اعتاد السُّرعة والاختصارَ في نطقه، وهم - في ظننا - أولئك الذين وجدناهم يصعبُ عليهم تجاور المثلين لذلك أدغموهما، وحينَ تعذّر الإدغامُ لسكون الثاني حذفوا المتحرِّكَ منهما»[4].

وقولُها يدلُّ بالمنطوق على أن الإدغام في (ظلَّ) ونحوه لأهل الحذف، ويدلُّ بالمفهوم على أنَّ أهل الإتمام لا يدغمون، فيقولون: ظَلِلَ، وهذا لا يقولُه أحدٌ.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٢.

(٢) اللهجات في الكتاب ٥٤٨.

(٣) التصريح ٥/ ٤٧٠-٤٧١.

(٤) اللهجات في الكتاب ٥٤٩.

٤- الدكتور فوزي الشايب في كتابه (أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة) :

- تحدث عن المسألة في (المخالفة بالحذف في وسط الكلمة) بانياً على أن الضمير طرفُ الكلمة[١]، كأنه نظر إلى التحليل المقطعيِّ وإن لم يذكره.

- وعدَّد ما وقف عليه من مادة الباب تعديداً غير محلًّى بتفاسير العلماء، فذكر اثني عشر فعلاً، وأدخل فيها فعلين ليسا منها:

أحدهما: (اسْتَحَيتُ)، وقد تقدَّم ذِكْرُ خروجه في مبحث (حدود الباب)، وأقربُ برهانٍ على خروجه قولُ الدكتور: « والأصلُ: استحييتُ، وقد قرأ ابن كثير... ﴿إِنَّ الله لا يَسْتحي أن يَضرِبَ مثلاً ما بعوضةً﴾ بياءٍ واحدةٍ »[٢].

فالحذف ـ كما ترى ـ من فعلٍ غير مسندٍ إلى ضميرٍ، وذِكْرُ الدكتور للقراءة تحتَ (الحذف في وسط الكلمة) غريبٌ.

والآخر: (اسْتَخَذَ)، وقال عنه: « وقد ذهبَ ابنُ عصفور إلى أنَّ (اسْتَخَذَ) آتيةٌ من: اسْتَتْخَذَ؛ عن طريق حذف إحدى التاءين »[٣].

وهذا الحرفُ خارجٌ من حدود المسألة المذكورة في المبحث الرابع، وسترى أنَّ الدكتور جعله داخلاً في كلام النحويين على الشُّذوذ والاطِّراد.

أما ما عزاه إلى ابن عصفور فقد قاله سيبويه من قبلُ[٤].

- وقال عقب تعديده ما وقف عليه من أفعالٍ: « ولقد اختلف النحاة واللغويين حول حكم الحذف في مثل هذه الأفعال: فقد حكم سيبويه عليه بالشذوذ... وقد وصف المبرد الحذف هاهنا بقوله: (وليس ذلك بجيِّدٍ ولا حسنٍ). أما بن جني فقد

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٣٠٤.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٣٠٥.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٣٠٦.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٨٤.

تابع سيبويه... بيد أنّه في مقابل هؤلاء هناك من يقول بقياسية الحذف هاهنا واطِّراده، فهذا ابن مالك يرى أن ذلك لغةٌ لسليم... وجاء في (الارتشاف) لأبي حيّان: (وزعم الأستاذ أبو عليٍّ [يعني الشلوبين] أن ذلك يطردُ في أمثال هذه الأفعال..)»[1].

وآراءُ النحويين في شذوذ هذا الحذف واطراده أضعافُ ما ذكره، وليس داخلاً فيها (استحيتُ) و(اسْتَخَذَ).

٥- الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي):

- قال: «ومن الأصوات الصامتة التي يجري عليها الحذفُ القياسيُّ ما يحدثُ للفعل الماضي الثُّلاثي المضعَّف المكسور العين... فإذا أسند إلى الضمير المتحرِّك... جاز استعمالُه تامّاً فيقال: ظَلِلْتُ، ومحذوفَ العين بحركتها فيقال: ظَلْتُ، ومحذوفَ العين دونَ حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء، فيقال: ظِلْتُ»[2].

هذا ـ كما تقدَّم ـ رأيٌ من آراء النحويين، ولا شكَّ عندي أنَّه مأخوذٌ من كلام ابن هشام في (أوضح المسالك)[3]، ولستُ أدري: لِمَ لم يذكر الدكتور صاحبَ الرأي.

- وقال عقيبَه: «فإن زاد الفعلُ من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقُه تامّاً، مثل: أقْرَرْتُ، وأَحْسَسْتُ»[4].

وقد مرَّ أنَّ (أَحَسْتُ) بالحذف من أشيع أفعال المسألة، وأظنُّ هذا القولَ من أثرِ نظر الدكتور إلى كلام ابن هشام وحدَه.

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠١.

(٣) أوضح المسالك ٤ / ٤١٦.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠١.

- وقال عقبَه: «وأما إذا كان مضارعا أو أمراً فيجوزُ فيه الإتمام أو حذفُ العين وبقاء حركتها، فيقالُ: يَقْرِرْنَ، واقْرِرْنَ، وقِرْنَ، وقد تحذفُ العين مع حركتها كما جاء في القراءة المشهورة ﴿وقَرْنَ في بُيوتِكُنَّ﴾؛ نظراً إلى اعتبار المضارع مفتوحَ العين (يَقَرُّ)»[١].

كذا قال، ولم يبيِّن لِمَ اشتُرطَ كسرُ العين في الماضي ولم يُشْتَرط في المضارع والأمر، ولو قرأ كلَّ كلام من أخذ منه حديث الماضي لرآه يشترط كسرَ العين في المضارع والأمر كما اشترطه في الماضي[٢]، ولا أعلم أحداً قيَّد الحذفَ في الماضي بكسر العين ولم يُقيِّده في المضارع والأمر بذلك القيد.

أما قول الدكتور «وقد تحذفُ العين مع حركتها كما جاء في القراءة المشهورة» = فأراه سهواً؛ إذ لا يعزب عن مثله أنَّ حركة العين في (قَرْنَ) نُقلت إلى الفاء.

ولم يذكر الدكتور في المسألة رؤيةً جديدةً كما فعل في غيرها، ولم يتحدَّث عن أثر الحذف في البنية المقطعية، وهو معنيٌّ بها، وذلك الأثر مستمرٌّ في نوع المقاطع، وغيرُ مستمر في عددها؛ فـ(أَحْسَسْتُ) التام مكونٌ من ثلاثة مقاطع؛ هي بحسب اصطلاح الدكتور (طويلٌ مغلقٌ وطويلٌ مغلقٌ وقصيرٌ مفتوح)، و(أَحَسْتُ) المحذوف مكوَّن من ثلاثةٍ أيضاً: هي (قصيرٌ مفتوح وطويلٌ مغلقٌ وقصيرٌ مفتوح)، فالأثر في نوع المقاطع فحسبُ، و(ظَلِلْتُ) التامُّ مكونٌ من ثلاثة؛ هي (قصيرٌ مفتوح وطويل مغلقٌ وقصيرٌ مفتوح)، و(ظَلْتُ) المحذوف مكوَّن من مقطعين؛ هما (طويلٌ مغلق وقصيرٌ مفتوح)، فالأثر في عدد المقاطع ونوعها.

٦- الدكتور جيلالي بن يشو في كتابه (مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرُهما...):

- قال عن المسألة: «كما أنَّ العربية قد تتخلص من تتابع صامتين متماثلين في

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/ ٤١٧.

وسط الكلمة طلباً للخفة؛ من ذلك: ظِلْتُ، والأصلُ فيها: ظَلِلْتُ؛ تتابعت لامان فحُذفت الأولى، ومن ثمَّ قيل: ظَلْتُ وظِلْتُ..»(١).

هكذا قال، وهذا قولُ الدكتور فوزي الشايب: «إذا تتابع صامتان متماثلان في حشو الكلمة فإن العربية قد تتخلَّصُ من أحدهما طلباً للخفَّة، وفيما يأتي طائفةٌ من الأمثلة على هذه الظاهرة: ظِلْتُ، والأصلُ فيه: ظَلِلْتُ؛ تتابعت في حشوه لامان فحذفت الأولى عند بعض العرب، ومن ثمَّ قيل فيه: ظَلْتُ، وظِلْتُ..»(٢).

والدكتور الشايبُ هو السابقُ.

٧- الدكتور أحمد سالم بني حمد في كتابه (المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة):

- ذكر المسألة في فصل المخالفة بالحذف، وجعل عنوانها (حذف اللام)، وقال تحته: «أشار ابنُ جني إلى أنَّه إذا توالي لامانِ فإنّه قد يُحذفُ أحدُهما؛ إذ يُفهَمُ هذا من تعليقه على آيةٍ من القرآن الكريم، فيقول: فأمّا قولُه تعالى: ﴿ظَلْتُ عليه عاكفاً﴾ فإنَّ المحذوفَ هي الأولى»(٣).

وقولُه يدلُّ على أنَّ ابن جني يقصر الحذف على اللام من (ظِلْتُ)، وهذا شيءٌ غريبٌ، ولإغراب الدكتور هنا وجوهٌ:

منها أنّ ابن جني تحدث عن المسألة في (المنصف)، و(الخصائص)، وذكر من أمثلة المسألة: ظِلْتُ، ومَسْتُ، وأَحَسْتُ، وظَنْتُ، وشبَّه الحذف منها بالحذف من الأجوف، وحكم بشذوذه(٤)، ولا لامَ - كما ترى - في غير (ظِلْتُ).

ولم يقف الدكتور على ما في الكتابين، فهذا وجهٌ من الإغراب.

(١) مصطلحات المماثلة والمخالفة ١٩٠-١٩١.

(٢) أثر القوانين الصوتية في البنية العربية ٣٠٤.

(٣) المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة ٢٥٢.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٣٨-٤٣٩، وانظر: المنصف ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٨٤.

ومنها أن ابن جني تحدَّث في (المحتسب) - وهو مصدر الدكتور - عن المسألة حديثين:

أحدُهما فيه ذِكْرُ (ظَنْتُ، وقَرْنَ، وظلْتُ، ومسْتُ، وأَحَسْنَ)، وفيه أن الحذفَ من مكسور العين أسوغُ، وفيه أنّ الهمزة الزائدة في (أَحَسْنَ) زادت الثِّقلَ[1].

ولم يقف الدكتور على هذا الحديث؛ فهذا وجهٌ ثانٍ من الإغراب.

والحديثُ الآخر فيه ذِكْرُ (ظَلْتُ، ومسْتُ، وأَحَسْتُ)، وفيه التَّشبيهُ بالأجوف[2].

ووقف عليه الدكتور، فأخذ منه ما رأيتَ، وأعرضَ عمّا يُشرِعُ للحديث أبواباً، فهذا وجهٌ ثالثٌ من الإغراب.

- ذكر بعد قوله السابق أنَّ ابن جني «قد وافق غيره من متقدميه»، وقال: «وكذلك الذين جاؤوا بعد ابن جني نراهم يوافقون سلفهم، ومن أمثال هؤلاء ابنُ يعيش وابنُ عصفور، وبهذا يكون المتقدِّمون قد ذهبوا مذهباً واحداً في مسألة حذف اللام من مثل: ظَلْتُ»[3].

كذا قال، وقد مرّ أن المتقدمين قبل ابن جني وبعده = ذهبوا في المسألة مذاهبَ.

- ثم ذكر أنّ الدكتور رمضان عبد التواب يرى في الحذف تخلُّصاً من توالي مقطعين صوتيين متماثلين[4].

والذي قاله الدكتور رمضان أنَّ الحذف لكراهة توالي الأمثال[5]، وهو قولٌ متلئبٌ.

(١) المحتسب ١/ ٢٦٩.

(٢) المحتسب ١/ ١٢٣.

(٣) المماثلة والمخالفة ٢٥٣.

(٤) المماثلة والمخالفة ٢٥٤-٢٥٥.

(٥) التطور اللغوي ٧٤.

أما ما عزاه إليه الدكتور أحمد سالم فكلامٌ فاسدٌ؛ لأن اللامين في (ظَلِلْتُ) من مقطع صوتيٍّ واحد، وكذلك السّينان في (أَحْسَسْتُ).

٨- الدكتور رضوان منيسي عبدالله في كتابه (الفكر اللُّغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث: أبو عبيدة):

- ذكر المسألة في الفصل الأول؛ فصلِ (القوانين الصَّوتية)، وعدَّد القوانينَ، فذكر:

أ- قانون المماثلة.

ب- وقانون المخالفة.

ج- وقوانين القلب المكاني.

د- وقوانين الحذف والتخفيف[١]، فكأنَّ المماثلة والمخالفة ليستا عنده من التخفيف!

وهذه ظواهرُ صوتية، وليستْ قوانين، وعجيبٌ - إن تعجب - أنّ الدكتور لم يذكر قانوني: الجهد الأقلّ، والأقوى، وهما أهمُّ القوانين الصَّوتية، وبهما تفسَّر الظواهر التي ذكرها.

وكانت ثمرةُ ما فعله أن أخرج المسألة من (المخالفة)، وهي منها؛ لأن الحذفَ فيها للفرارِ من توالي المثلين، ويفسِّرُه قانون الجهد الأقل الذي لم يذكره.

- ثم تحدَّث عن المسألة تحت ما سمّاه (قانون التخفيف في الصوامت والحركات)، فنقل كلام أبي عبيدة على قوله تعالى: ﴿الذي ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾، وقال عقيبه: «وذكر أبو عبيدة ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿وقَرْنَ في بيوتِكُنَّ﴾»[٢].

(١) الفكر اللُّغوي عند العرب ٣١.

(٢) الفكر اللُّغوي عند العرب ٥٥-٥٦.

ولم ينبّه على أنّ أبا عبيدة في كلامه الأول رأى المحذوفَ المثلَ الأول، وفي كلامه الثاني رأى المحذوفَ المثل الثاني[1].

- وذكر عقيبه أن في (ظلت) وجهين: فتحَ الظاءِ وكسرها، وقال عن الثاني: «نَقَلَ حركة اللام المحذوفة إلى فاء الكلمة في مماثلةٍ رجعية»[2].

ولستُ أدري: ما وجه المماثلة في نقل كسرة اللام المحذوفة؟!

- ثم قال: «ويُفْهَمُ من عرض أبي عبيدة هذا أنّ القانون قد عَمِلَ في (ظَلَلْتُ) [كذا؛ بفتح اللام] ولم يعمل في (ضَلَلْتُ)، وكذلك الحالُ بالنسبة لـ (قَرَرْنَ وفَرَرْن).... ومن الطريف في شواهد عَمَلِ القانون وتوقُّفِ عمله هو التطابق شبهُ التام بين (ظَلِلْتُ) و(ضَلِلْتُ) [كذا؛ بكسر اللام]، وكذلك (قَرَرْنَ وفَرَرْن)، ومع ذلك يعملُ في هذه ولا يعملُ في تلك»[3].

يُريدُ الدكتورُ أنّ (قَرْنَ) في آية الأحزاب أصلُه (قَرَرْنَ)؛ فجعل الأمرَ ماضياً، وهذا شيءٌ عُجابٌ.

٩- الدكتور سلمان السُّحيمي في كتابه (الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح..):

تحدثَ عن المسألة في مبحثٍ سماه (حذف أحد الحرفين المكررين في الفعل الأصم إذا أسند إلى الضَّمير المتحرِّك)، ولم يجاوز ما في (الصحاح)، فذكر أربعة أفعالٍ: أَحَسْتُ، ومَِسْتُ، وظَلْتُ، وقَرْنَ، وفيما يأتي وقفاتٌ عند بعض ما قاله:

- نقل كلام الجوهريٍّ على الأفعال الأربعة، ثم علّق التعليقات الآتية:

قال عن (أَحَسْتُ): «وقد يقالُ: خُفِّفَت السينُ المشدَّدةُ من (أحسَّ)، وحُذفت

(١) المجاز ٢/ ٢٨، ١٣٧.

(٢) الفكر اللُّغوي عند العرب ٥٦.

(٣) الفكر اللُّغوي عند العرب ٥٧.

الحركةُ التي بعدها»(١).

وقال عن (مَسْت): «وقد يقالُ في (مَسْتُ) خُفِّفت السينُ المشددةُ من (مَسَّ)، وحُذفت الفتحةُ التي بعدها»(٢).

وقال عن (ظلْتُ): «أو يقال: خُفِّفَ التشديدُ من (ظَلَّ)، وحُذفت الفتحة التي بعد اللام عند إسناد الفعل إلى الضمير المتحرك»(٣).

وقال عن (ظَلْتُ) أيضاً: «أو يقالُ: إن الأصلَ (ظَلَّ): خُفِّفت اللامُ المشددة وحُذفت الفتحةُ التي بعدها عند إسناد الفعل الأصم إلى الضمير المتحرِّك»(٤).

وقال عن (قَرْنَ): «ويتحمَّلُ (قَرْنَ) بالفتح أن تكون [كذا] من (قرَ) بعد تخفيف التشديد وحذْف الفتحة التي بعد الراءِ عند إسناد الفعل الأصم إلى نون النّسوة»(٥).

وكلٌّ هذه الأقوال ـ وإن أُسندت إلى مجهول ـ من إبداع الدكتور؛ فكان له أن يقول: «وقد أقول»، وما كان له أن يلقيها ثم يتركها تنوءُ بسؤالاتها؛ ومنها:

هل المحذوف الجزء الأول من المشدد أو الجزءُ الثاني، وهما في التحليل الصَّرفي صوتان؟

وما وجهُ (ظِلْتُ) بالكسر في هذا القول الذي قد يُقال؟

وهل الحذفُ قبل الإسناد أو عنده؟ فإن كان قبله ـ وهو ظاهر قوله: «الأصل: ظَلَّ» ـ فيلزمُه أن يثبت سماعَ: أَحَسَ، وظَلَ، ومَسَ، وقَرَ، وإن كان عند الإسناد فيلزمه أن يكون الحذف لالتقاء الساكنين: العين للإدغام واللامِ للإسناد.

(١) الحذف والتعويض ٢٨٢.

(٢) الحذف والتعويض ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) الحذف والتعويض ٢٨٤.

(٤) الحذف والتعويض ٢٨٥.

(٥) الحذف والتعويض ٢٨٤.

- قال عن (ظَلْتُم) : « فأصلُها (ظَلَلْتُم) ؛ يُقالُ فيها : حُذِفتْ اللامُ الأولى والفتحةُ التي قبلها ؛ فأصبحت الفتحةُ التي بعدها والتي كانت فاصلة بين اللامينِ مجاورةً للظاء فقيل : ظَلْتُم، أو يقال : حُذفت اللام الأولى والفتحة التي بعدها، وبقيت الظّاءُ على فتحها فقيل : ظَلْتُم »[١] .

ويلزمُ الدكتور قبل أن يقول « يُقالُ » أن يُثبتَ سماعَ (ظَلَلْتُم) بفتح العين، فإن لم يفعل فكلٌّ ما قاله لا يعاجُ عليه .

١٠- الدكتو فخر الدين قباوة في حواشي (شرح الألفية) للمرادي :

- قال المرادي : « وصرَّح سيبويه بأنَّه شاذٌّ وأنَّه لم يرد إلا في لفظين من الثُّلاثي، وهما : ظَلْتُ، ومَسْتُ، وفي لفظٍ ثالثٍ من الزائد على الثلاثة، وهي : أَحَسْتُ »[٢] .

وعلَّق الدكتور بقوله : « الكتاب ٢ / ٤٢٩ [بولاق]، وليس فيه الحصرُ الذي زعمه المرادي، قال : (ومن الشاذ قولهم : أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ)، وفي الارتشاف عنه أنَّه شاذٌّ لا يطّردُ، والحقُّ أنَّ سيبويه أراد الشذوذَ عن القياس لا عن الاستعمال . . »[٣] .

أُحْسِنُ الظَّنَّ بلفظ (زعم) في كلام الدكتور، وأحملُها على (زَعَمَ) في كلام سيبويه، ثم أقول : لو أنَّ الدكتور وقف على الباب الذي عقده سيبويه للمسألة (باب ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أقمتُ) لوجد سيبويه يقول بعد ذكر الأفعال الثلاثة : « ولا نعلمُ شيئاً من المضاعف شذَّ عمّا وصفتُ لك إلا هذه الأحرفَ »[٤] .

وأتركُ لفظ (زَعَمَ) وما وراءه، وأقولُ : فات الدكتورَ هذا الموضعُ .

(١) الحذف والتعويض ٢٨٤ .

(٢) شرح الألفية ٢ / ٥٩١ .

(٣) شرح الألفية ٢ / ٥٩١ ح٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٢٢ .

- قال المراديُّ: «وممَّن ذهبَ إلى عدم اطِّراده ابنُ عصفور، وحكى في (التَّسهيل) أنَّه لغةُ بني سُليم، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور»(١).

وعلَّق الدكتور بقوله: «قال الصبان... (وعلى سيبويه أيضاً)، وهذا مبنيٌّ على أنَّ سيبويه قصره على الأفعال الثلاثة، وهو خلافُ كلامه. وكونُه لغةً لبني سليم لا يخرجُه من الشذوذ الاستعمالي إلى الاطِّراد»(٢).

فقوله «وهو خلافُ كلامه» قد تقدَّم ما ينقضُه، وقوله «من الشذوذ الاستعمالي» - فيما أظنُّ - سهوٌ، ولعله يريد: من الشّذوذ عن القياس، وقولُه «وكونه لغةً لبني سُليم لا يُخرجه من الشُّذوذ... إلى الاطراد» = مخالفٌ كلام علماء العربية على الاحتجاج باللغات والقياس عليها(٣).

---

(١) شرح الألفية ٢/ ٥٩١.

(٢) شرح الألفية ٢/ ٥٩١ ح٩.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ١٠، المزهر ١/ ٢٥٧-٢٥٨.

خاتمة البحث

ذلك حديثُ باب (أَحَسْتُ)، قَصَصْتُه وفْقَ ما وقفتُ عليه، وأختمه بجُمَلٍ منه لا تغني عن قراءته:

١- بدا لي أن تسميةَ المسألة (بابَ أَحَسْتُ) تسميةٌ كوفيّةٌ، وآثرتها لأنَّها جامعةٌ؛ يدخلُ تحتها كلامُ النحويين على المسألة.

٢- للمسألة صلةٌ بأبواب: الإسناد إلى الضمائر، والتضعيف، والتقاء الساكنين، والإدغام، والحذف، والأفعال المعتلة.

من أجل ذلك تعدَّدت مواضعُ بحثها في كتب النحو المصنَّفة؛ حتى إنَّ بعضَ العلماء ذكرها ذِكْرَتين، وعرفتُ منهم سيبويه وابن مالك في (التسهيل).

٣- جمعتُ من مادة مسألة الباب ستة عشر فعلاً، وصنَّفتُها، وذكرت حاكيها، وشواهدها.

٤- أورد سيبويه من تلك الأفعال ثلاثةً، وزاد عليها الكوفيون ثمانية.

٥- جاء في القرآن العظيم منها فعلان: ظَلْت، وقَرْن، وجاء في الحديث فعلان: أرمتَ، وحستما.

٦- أكثرها من الماضي الثلاثي، وأكثرها منه على (فَعَلَ)، ويليه (فَعِلَ)، ثم (فَعُلَ)، ولم يخلص من أمثلته إلا واحدٌ، ثم (فُعِلَ)، وله مثالٌ واحدٌ مشكلٌ.

٧- جاء في الشواهد الحذف من المسند إلى نون النسوة، وبذلك يستدرك على الكسائي في منعه الحذفَ من المسند إلى نون النسوة.

٨- فصَّلتُ الكلام على عزو الحذف إلى سُليم، وربيعة، وبني عامر، وتميم، وأهل الحجاز، وعُقيل، ونُمير، ومِلْتُ إلى أنّه في لسان سُليم أكثر.

٩- أخذتُ من جملة كلام العلماء أنَّ حدود مسألة الباب خمسة: أن يكون المحذوف منه فعلاً، مضاعفاً، مسنداً إلى ضمير رفع متحرك، محذوفاً أحد مثليه بلا تعويض، في حال الإسناد إلى الضمير المتحرِّك فحسبُ.

١٠- ذكرتُ خلافَ النحويين في المحذوف (العين أو اللام)، وبيَّنتُ أثره في وزن الفعل وتفسير الحذف ونوع المحذوف.

١١- جمعتُ بين كلامَي سيبويه على المسألة، وفصَّلتُ أثرهما في تفسير الحذف عند متأثريه، واستظهرتُ رأي الكسائي من كلامٍ موجزٍ له حكاه ثعلبٌ.

١٢- تحدثت عن حذف الحركة ونقلها حديثاً بنيتُه على صورٍ ثلاثٍ للفاء والعين، وآراءِ النحويين في تفسير الحذف.

١٣- رجَّحتُ أنَّ الفارسيَّ في (الحجة) يرى (قَرْنَ) مسألةً على حيالها.

١٤- جملةُ آراء النحويين في شذوذ الحذف واطراده ثلاثة: الشذوذ، والاطراد المطلق، والاطّراد المقيَّد، وفصَّلتُها، وأفدتُ من مادة الباب المأثورة في التعليق على بعضها.

١٥- بدا لي من كلام المحدثين على المسألة أنَّهم عيالٌ على علماء العربية، وفات بعضُهم الإنصاف.

ذاك اجتهادي ولم آلُ، فإن أصبتُ بعضَ الإصابة فبفضلِ الله - عز وجل - وتوفيقه، وإن أخطأتُ فأستغفر الله ربي؛ إنَّه كان غفّاراً.

وآخر دعواي أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

١ـ آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة، للدكتور فراج الحمد، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٢ـ الإبانة في اللغة العربية، للعوتبي الصُّحاري، تحقيق الدكتور عبدالكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، لابن غازي المكناسي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٤ـ أثر القوانين الصَّوتية في بناء الكلمة، للدكتور فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٥ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٦ـ ارتشاف الضّرب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٨٨م.

٧ـ إرشاد السّالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، لبرهان الدين بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٨ـ الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م

٩ـ إصلاح المنطق، لابن السِّكيت، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

١٠ـ الأصول في النحو، لابن السَّرّاج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١١- الأصول النحوية والصرفية في الحجة، للدكتور محمد عبدالله قاسم، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

١٢- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

١٣- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

١٤- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

١٥- الأفعال، للسرقسطي، تحقيق الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

١٦- الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

١٧- ألفية ابن مالك، ضبطها الدكتور عبداللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٨- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

١٩- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت. (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).

٢٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، مع (ضياء السالك للنجار). القاهرة، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٢١- إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن ملكون، تحقيق الدكتور أحمد علام، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنصورة، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٢٢ـ باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لبيان الحق النيسابوري، تحقيق سعاد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٢٣ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٢٤ـ البديع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور جايد زيدان، ديوان الموقف السُّني، العراق، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٢٥ـ بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، للَّبلي، تحقيق الدكتور سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٢٦ـ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٢٧ـ تاج العروس، للزّبيدي، تحقيق جماعةٍ، وزارة الإرشاد، ثم المجلس الوطني للثقافة، الكويت.

٢٨ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٩ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.

٣٠ـ التتمة في التصريف، لابن القبيصي، تحقيق الدكتور محسن العميري، نادي مكة الأدبي، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٣١ـ التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٢) نحو.

٣٢ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.

٣٣- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٣٤- التطور اللغوي، للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٣٥- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي (الجزء الخامس)، مطابع الحسني، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣٦- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٧- تفسير غريب القرآن، لابن عُزيز السجستاني، تحقيق محمد جمران، دار قتيبة، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٣٨- تفسير غريب القرآن العظيم، لزين الدين الرازي، تحقيق الدكتور حسين المالي، وقف الديانة التركي، أنقرة، ط١، ١٩٩٧م.

٣٩- التقفية في اللغة، للبندنيجي، تحقيق الدكتور خليل العطية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.

٤٠- التكملة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٤١- التكملة والذيل والصلة، للزّبيدي، تحقيق مصطفى حجازي والدكتور ضاحي عبدالباقي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٤٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق جماعةٍ، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٤٣- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق الدكتور يحيى الحكمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٤٤ـ تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق جماعةٍ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٤٥ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٣.

٤٦ـ جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق جماعةٍ، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٤٧ـ الجمل في النحو، للزّجاجي، تحقيق الدكتور علي الحمد، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار الأمل (الأردن)، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٤٨ـ الحجة للقراء السبعة، لأبي على الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٤٩ـ الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح، للدكتور سلمان السُّحيمي، مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥٠ـ الحلبيات (المسائل الحلبيات)، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم (دمشق) ودار المنارة (بيروت)، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥١ـ الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، لابن عنترة، تحقيق الدكتور مصطفى ابن حمزة، وزارة الأوقاف، الرباط، ط١، ٢٠٠٥م.

٥٢ـ خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٥٣ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٤ـ درج الدرر في تفسير الآي والسور، المنسوب إلى عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق

وليد الحسين وإياد القيسي، إصدارات الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٥٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٥٩- دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدب، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١ ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٥٧- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، لعز الدين الرَّسْعني، تحقيق الدكتور عبدالملك بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٥٨- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي على البغدادي المالكي، تحقيق الدكتورمصطفى سليمان، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ودار العلوم والحكم (سوريا)، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٥٩- السبعة في القراءت، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٦٠- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦١- سنن ابن ماجه، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٦٢- سنن أبي داود، عُني به مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.

٦٣- سنن الدارمي، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٦٤ـ سنن النسائي (المجتبى)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م.
٦٥ـ الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.
٦٦ـ شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٦٧ـ شرح الألفية، لابن طولون، تحقيق الدكتور عبدالحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
٦٨ـ شرح الألفية، لابن عقيل، تقديم الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
٦٩ـ شرح الألفية، لابن الناظم ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
٧٠ـ شرح الألفية (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لابن الوردي، تحقيق الدكتور عبد الله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
٧١ـ شرح الألفية، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م. (راجع توضيح المقاصد).
٧٢ـ شرح الألفية، للمكودي، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
٧٣ـ شرح الجمل (القسم الثاني)، لابن الضائع ، تحقيق نادي عبد الجواد، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، القاهرة.
٧٤ـ شرح الدرة المضيّة، للنويري، تحقيق عبدالرافع الشّرقاوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٧٥- شرح الشافية، للرضي، تحقيق جماعةٍ، دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٧٦- شرح الشافية، لركن الدين الإستراباذي، تحقيق الدكتور عبدالمقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٧٧- شرح الشافية، لليزدي، تحقيق الدكتور حسن العثمان، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٧٨- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٧٩- شرح كتاب سيبويه (المجلدة الخامسة)، للرماني، مصورة عن نسخة فيض الله، وتحقيق صالح العبداللطيف، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض.

٨٠- شرح كتاب سيبويه (المجلدة السادسة)، للسيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٥٢٨ تيمورية)

٨١- شرح المراح، للعيني، تحقيق الدكتور عبدالستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.

٨٢- شرح المفصل، لابن يعيش، دار صادر، بيروت.

٨٣- شعر أبي زبيد الطائي، جمع الدكتور نوري القيسي (في: شعراء إسلاميون)، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٨٤- شعر طيِّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع الدكتورة وفاء السندوبي، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٨٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٨٦- شمس العلوم، للحميري، تحقيق جماعةٍ، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٨٧- شواذ القراءات، للكرماني، تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٨٨- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٨٩- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، إستانبول.

٩٠- الصرف وعلم الأصوات، للدكتور ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩١- العباب الزاخر، للصغاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، بغداد.

٩٢- عنقود الزواهر في الصرف، للقوشجي، تحقيق الدكتور أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٩٣- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٩٤- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء العطار، تحقيق الدكتور أشرف طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٩٥- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٩٦- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور صفوان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٩٧ـ الغريبين، لأبي عبيد الهروي، تحقيق أحمد المزيدي، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٩٨ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٩٩ـ فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، لبحرق، تحقيق الدكتور مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

١٠٠ـ فتح الباري، لابن حجر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٠١ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق الدكتور محمد النمر والدكتور فؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

١٠٢– الفصوص، لصاعد الربعي، تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٠٣ـ الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة)، للدكتور رضوان منيسي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٠٤ـ القاموس المحيط، للفيروزابادي، دار الجيل، بيروت.

١٠٥ـ الكامل في القراءات الخمسين، للهذلي، مصورة عن النسخة الأزهرية (رواق المغاربة ٣٦٩).

١٠٦ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م. (هي المقصودة إذا أطلقتُ).

ـ وتحقيق درنبرغ، المطبع العامي الأشرف، باريس، ١٨٨٥م.

ـ وبولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ.

ـ ومصورة عن نسخة عارف حكمت ذات الرقم (١٧١).

١٠٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٠٨- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

١٠٩- اللامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي)، للمعرّي، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١١٠- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق جماعةٍ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١١١- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١١٢- اللهجات العربية الغربية القديمة، لرابين، ترجمة الدكتور عبدالرحمن أيوب، جامعة الكويت، ١٩٨٦م.

١١٣- اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة الدكتور عبدالكريم مجاهد، الموسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١١٤- اللهجات العربية في التراث، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م.

١١٥- اللهجات في الكتاب، للدكتورة صالحة آل غنيم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١١٦- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

١١٧- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

١١٨- مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

١١٩- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٢٠ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٢١ـ المحتسب، لابن جني، تحقيق جماعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٢٢ـ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق جماعة، معهد المخطوطات، القاهرة.

١٢٣ـ مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢٤ـ مختصر كتاب العين، للإسكافي، تحقيق الدكتور هادي حمودي، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٢٥ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق جماعة، دار الفكر.

١٢٦ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.

١٢٧ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.

١٢٨ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ـ وترقيم محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

١٢٩ـ مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

١٣٠ـ المصباح المنير، للفيومي، دار القلم، بيروت.

١٣١ـ مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى، للدكتور جيلالي بن يشو، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٣٢ـ معالم السنن، للخطابي، خرجه الدكتور محمد محمد تامر، مطبعة المدني،

القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٣٣ـ معاني القراءات، للأزهري، تحقيق الدكتور عوض القوزي، والدكتور عيد درويش، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

١٣٤ـ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

١٣٥ـ معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

١٣٦ـ معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

١٣٧ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٣٨ـ المفتاح في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور محسن العميري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

١٣٩ـ المفراح في شرح مراح الأرواح، لحسن باشا الأسود، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٤٠ـ المفصل، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.

١٤١ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق جماعة، أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٤٢ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٤٣ـ المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، للدكتور أحمد سالم بني حمد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، ٢٠٠٣م.

١٤٤ـ الممتع، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٤٥ـ المناهج الكافية في شرح الشافية، لزكريا الأنصاري، تحقيق الدكتورة رزان خدام، إصدارات الحكمة، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٤٦ـ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لابن الغياث، تحقيق الدكتور عبدالرحمن شاهين، مكتب الشباب، القاهرة.

١٤٧ـ المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

١٤٨ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٤٩ـ النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي، تحقيق الدكتور فاخر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

١٥٠ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، الرباط، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

١٥١ـ النكت في القرآن (نكت المعاني على آيات المثاني)، للمجاشعي، تحقيق الدكتور إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٥٢ـ النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٥٣ـ الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي القيسي، تحقيق جماعة، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

١٥٤ـ الوسيط، للواحدي، تحقيق جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

١٥٥ـ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، للبلي، تحقيق أحمد الطيب، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أدنبره.